



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

صفقات تبادل الأسرى الفلسطينية الإسرائيلية
(صفقة ١٩٨٥ - صفقة ٢٠١١)
"دراسة مقارنة"

أسامة معين حمدي مرتجى

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

١٤٤١هـ - ٢٠١٩م

صفقات تبادل الأسرى الفلسطينية الإسرائيلية
(صفقة ١٩٨٥ - صفقة ٢٠١١)
"دراسة مقارنة"

إعداد:

أسامة معين حمدي مرتجى

بكالوريوس علوم سياسية من جامعة الأزهر غزة - فلسطين - (١٩٩٩)

المشرف الرئيس: د. خالد شعبان

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في مسار الدراسات
الإسرائيلية_ من معهد الدراسات الإقليمية - الدراسات العليا - جامعة القدس

٢٠١٩ م / ١٤٤١ هـ



جامعة القدس
عمادة الدراسات انعبيا
برنامج مسار الدراسات الإسرائيلية

إجازة الرسالة

صفقات تبادل الأسرى الفلسطينية الإسرائيلية (صفقة 1985 - صفقة 2011)

دراسة مقارنة

اسم الطالب: أسامة معين حمدي مرتجي

الرقم الجامعي: 21612965

المشرف: د. خالد رجب شعبان

توقنت هذه الرسالة واحيزت بتاريخ 2019/12/11 من قبل أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

التوقيع:	د. خالد رجب شعبان	1. رئيس لجنة المناقشة
التوقيع:	أ.د. رياض علي العيلة	2. ممتحناً داخلياً
التوقيع:	أ.د. جهاد شعبان البطش	3. ممتحناً خارجياً

غزة - فلسطين

1441 هـ / 2019 م

إهداء

- إلى والداي الغاليين، كل الشكر لا يكفي، كل الحب لا يكفي، كل البر لا يكفي، شكراً لعطائكم، شكراً لاهتمامكم، شكراً لتضحياتكم اللامنتهية، شكراً لمساندتكم.. فكل ما حققته من نجاح، وكل ما يحيط بي من سعادة، ما كانا ليأتيا لولا الله ثم دعائكم وتشجيعكم ودعمكم، أهدي فرحة تخرجي هذا اليوم والقادم أكثر إن شاء الله، من قلبي لكم بكل الحب.
- إلى صديقتي ورفيقة دربي.. إلى من سارت معي نحو الحلم.... إلى من ساندتني في كل خطوة نجاح زوجتي الغالية والحببية زينة....
- إلى إخواني أشرف وأحمد وأيمن وأختي الحبيبة أماني وزوجها.
- إلى من أحبوني ودعموني ووقفوا بجانبي، أهلي وعائلي الثانية عائلة أبو محمد مهنا الكرام.
- إلى سيادة الرئيس محمود عباس حفظه الله.
- إلى أسرانا وأسيراتنا البواسل في سجون الاحتلال الإسرائيلي.
- إلى عميد الأسرى كريم يونس وماهر يونس وعميد أسرى قطاع غزة ضياء الأغا.
- إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني ألا أضيعهم... أصدقائي الأوفياء.
- إلى روح شهداء الثورة الفلسطينية عامةً، والشهداء ياسر عرفات وخليل الوزير وأحمد ياسين وفتحي الشقاقي وأبو علي مصطفى خاصةً.
- إلى من يذوبون كالشموع لينيروا طريقنا بالعلم والمعرفة أساتذتي الأفاضل....
- إلى وطني فلسطين..
- أتقدم اليكم بهذا العمل المتواضع... ثمرة جهدي سائلاً العلي القدير أن ينفع به، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.

الباحث :

أسامة معين حمدي مرتجي

إقرار:

أُقر أنا معد هذه الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع :

أسامة معين حمدي مرتجى

التاريخ: ٢٠١٩/١٢/١١

شكر وتقدير

قال تعالى: (فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونَ) [البقرة، ١٥٢]

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى محمد بن عبد الله؛ فامتثالاً لقول الله تعالى: (لئن شكرتم لأزيدنكم) [إبراهيم، ٧] فإنني بداية أشكر الله العلي القدير الذي أمدني برعايته وتوفيقه لإتمام هذه الرسالة، وانطلاقاً من قول الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" فإنني أتوجه بالشكر والعرفان:

للدكتور/ **خالد شعبان** المشرف على هذه الدراسة، لما قدمه لي من توجيه وإرشاد طيلة فترة إعداد هذه الرسالة، والذي كان لمساهمته الدور البارز في إخراجها إلى النور.

كما وأتقدم بعظيم الشكر الأستاذ الدكتور/ **رياض علي العيلة**، على تشريفه لي كمتحن داخلي، والشكر موصول إلى الأستاذ الدكتور/ **جهاد شعبان البطش**، على تشريفه لي كمتحن خارجي، وعلى توجيهاتهم السديدة ونصائحهم العلمية التي أثرت الرسالة.

وشكري موصول لذلك الصرح الأكاديمي الشامخ جامعة القدس - أبو ديس، وإلى عمادة الدراسات العليا وأعضاء الهيئة التدريسية الموقرة.

وشكري الخاص للأسير المحرر الأخ/ **سلمان جاد الله "أبو سليم"** على ما بذله معي من جهد كبير حتى وصول الرسالة إلى النور.

والشكر موصول إلى كل من ساعدني في المعلومات ولم ييخل عنى بشيء أثناء إجراء المقابلات الشخصية.

ووفاءً وتقديراً للذين لا يتسع المقام لذكر أسمائهم، يطيب لي أن أقدم شكري وامتناني لكل من عاون وساهم في إخراج هذا العمل المتواضع منذ أن كان فكرة، حتى رأى النور واقعاً وحقيقة، فلهم مني كل الشكر والتقدير والاحترام.

وأخيراً فإن ما كان في هذه الدراسة من صواب فهو توفيق من الله وما كان بها من خطأ فهو مني.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلتُ هو نعم المولى ونعم النصير.

الباحث :

أسامة معين حمدي مرتجي

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى استعراض تاريخ الصفقات الفلسطينية الإسرائيلية منذ العام ١٩٦٨ وحتى العام ٢٠١١، حيث تم الإفراج عن عشرات الآلاف من الأسرى الفلسطينيين من سجون الاحتلال الإسرائيلي سواء بالطرق السلمية عبر المفاوضات السلمية، أو عن طريق أسر جنود إسرائيليين من أجل مبادلتهم بأسرى فلسطينيين ترفض إسرائيل الإفراج عنهم بحجج كبيرة واهية.

وفي هذه الدراسة تم تبيان كافة الجوانب السياسية الإقليمية وأبرز النتائج لكل صفقة، حيث تم التركيز على صفتي العام ١٩٨٥ وصفقة العام ٢٠١١ دراسة مقارنة بينهما، واعتمدت الدراسة على منهج الدراسة المقارنة، المنهج الوصفي التحليلي، المنهج التاريخي من خلال توظيف أحداث ووقائع الماضي لإثرائه، وتعزيز ما يطرح من خلاله من قضايا ذات علاقة.

وتكونت الدراسة من مقدمة وخمسة فصول وخاتمة، تناول الفصل الأول الإطار النظري وخطة الدراسة وأهم المصطلحات المستخدمة وإبراز الدراسات السابقة، أما الفصل الثاني فقد تناول، لمحة تاريخية حول الحركة الوطنية الأسيرة من حيث النشأة واستعراض لتاريخ صفقات التبادل الفلسطينية الإسرائيلية، فيما تناول الفصل الثالث لمحة عن صفقة العام ١٩٨٥ والمعروفة بصفقة الجليل، واستعراض البيئة المحلية والإقليمية التي احاطت بالصفقة وأهم المواقف الفلسطينية والإسرائيلية والعربية من الصفقة وأبرز نتائج صفقة العام ١٨٩٥، وتناول الفصل الرابع لمحة عن صفقة العام ٢٠١١ والمعروفة بصفقة شاليط واستعراض البيئة المحلية والإقليمية المحيطة بالصفقة وأهم المواقف الدولية والإسرائيلية والعربية من الصفقة وأهم نتائج صفقة العام ٢٠١١ وأخيراً تناول الفصل الخامس المقارنة بين صفتي الجليل وشاليط من كافة الجوانب السياسية والعسكرية والأمنية واستعراض أهم النتائج والثغرات التي احاطت بالصفقتين.

كما بينت الدراسة أن قضية الأسرى هي قضية إجماع وطني، وجميع الفصائل تعمل بكل الوسائل السلمية والمسلحة من أجل الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

كما أظهرت الدراسة أن المفاوضات الفلسطينية يكون قوياً إذا كان هناك حاضنة شعبية له، وحاضنة مسلحة تفرض شروطها على الطاولة، بالإضافة إلى كسر العديد من قواعد المنع الإسرائيلي

في الإفراج عن الأسرى كالذين تسميهم إسرائيل اياديهم ملطخة بالدماء أو أسرى القدس والفلسطيني الـ
١٩٤٨.

وخلصت لدراسة إلى العديد من النتائج والتي أهمها: أن الفصائل الفلسطينية نجحت رغم كل الصعاب إلى الإفراج عن مجموعة كبيرة من الأسرى ممن ترفض إسرائيل الإفراج عنهم، ومعظم من خرج في الصفقتين كان من قيادات العمل الوطني والإسلامي، وأن المحتل الإسرائيلي لا يعرف إلا لغة القوة من أجل تحقيق مطالب وقضايا شعبنا الفلسطيني، وأن هناك التفاف شعبي كبير حول قضية الأسرى رغم الثمن الكبير الذي دفعه شعبنا مقابل الاحتفاظ بالأسرى الإسرائيليين وأخيراً أن المجتمع الدولي تحرك بشكل كبير بسبب الضغط الإسرائيلي عليه من أجل الإفراج عن الأسرى الإسرائيليين المحتجزين لدى الفصائل الفلسطينية.

Palestinian-Israeli prisoner exchange deals "1985 and 2011 deals " **comparative study**

Prepared by : Osama Moaen Hamdi Mortaga

Supervisor : Dr .Khaled Shaaban

Abstract

The aim of the study was to review the history of Palestinian-Israeli deals from 1968 to 2011, where tens of thousands of Palestinian prisoners were released from Israeli jails, either by peaceful means through peaceful negotiations, or by capturing Israeli soldiers in order to exchange them for Palestinian prisoners that Israel refuses to release under false pretenses.

In this study, all regional political aspects and *the salient findings* for each deal have been identified, focusing on the 1985 and 2011 deals

The study was based on the comparative study method, the *descriptive analytical* method and the historical approach by employing *events and occurrences* of the past to enrich it, and promote the related issues raised through it.

The study comprised an introduction, five chapters and a conclusion. *Chapter I dealt with the* theoretical framework, the study plan, the main terminology used and highlighted the earlier studies. Chapter II dealt with a *historical overview* of the Captive National Movement in terms of formation and a review of the history of Palestinian-Israeli exchange deals. Chapter III dealt with an overview of the 1985 deal, known as the Galil deal, reviewed the local and regional environment that surrounded the deal, the main Palestinian, Israeli and Arab positions on the deal and the most notable results of the 1985 deal. *Chapter IV* dealt with an overview of the 2011 deal, known as the Shalit deal, reviewed the local and regional environment that surrounded the deal, the main international, Israeli and Arab positions on the deal and the main results of the 2011 deal. Finally, Chapter V dealt with the comparison between the Galilee and Shalit deals from all political, military and security aspects, and reviewed the key results and gaps that surrounded both the deals.

The study also indicated that the issue of prisoners is a national consensus issue, and all factions are working by all peaceful and armed means to release Palestinian prisoners in Israeli jails.

The study also showed that the Palestinian negotiator would be stronger if there was a popular foster and an armed foster that imposes its conditions on the table. As well as

breaking many of the norms of Israeli prevention on the release of prisoners designated by Israel as blood on their hands or prisoners of Jerusalem and the 1948 Palestinians.

The study concluded with many results, the most significant of which are: the Palestinian factions managed, despite all odds, to release a large group of prisoners whom Israel refuses to release, most of those who were freed in both the deals were leaders of the national and Islamic action, and that the Israeli occupier only understands the language of force to achieve the demands and issues of our Palestinian people. And that there is great popular unity about the issue of prisoners, despite the ultimate price that our people paid in return for holding the Israeli prisoners. Finally, the international community seriously acted because of the Israeli pressure to release the Israeli prisoners held by the Palestinian factions.

الفصل الأول

الاطار العام للدراسة (هيكلية الدراسة)

- 1.1 مقدمة
- 2.1 مشكلة الدراسة
- 3.1 أهمية الدراسة
- 4.1 أهداف الدراسة
- 5.1 أسئلة الدراسة
- 6.1 فرضيات الدراسة
- 7.1 حدود الدراسة
- 8.1 طريقة الدراسة والنظريات المطبقة
- 9.1 مصطلحات الدراسة
- 10.1 الدراسات السابقة
- 11.1 خطة الدراسة (الهيكلية)
- 12.1 قائمة المراجع الأولية

الفصل الأول:

الاطار العام للدراسة (هيكلية الدراسة)

1.1 مقدمة:

تعتبر قضية الأسرى والمعتقلين في كافة المواثيق الدولية من القضايا التي تأخذ اهتماماً كبيراً نظراً لكونها قضية إنسانية، ومقاومة الاحتلال مشروعة في كافة القوانين العالمية والدولية، فمنذ بداية الصراع العربي الإسرائيلي والاعتقالات مستمرة بين طرفي الصراع، يجد المتابع للقضية الفلسطينية أن قوات الاحتلال شرعت بعمليات القتل والتهجير والاعتقال للفلسطينيين والعرب، حيث اعتقلت كل من يعارض وجودها وأنشأت السجون لها واستخدمت أساليب تعذيب كثيرة ضدهم، ومع استمرار النضال الفلسطيني تزايدت أعداد الأسرى بشكل كبير، ومع استمرار المقاومة أصبحت عمليات الأسر من الفلسطينيين كبيرة جداً مما دفع منظمة التحرير الفلسطينية للعمل على اطلاق سراح مقاتليها وأبنائها بكافة الوسائل من ضمنها صفقات التبادل والتي بموجبها تم تحرير العديد من الأسرى من سجون الاحتلال الإسرائيلي.

مرت عمليات تبادل الأسرى بين الكيان الإسرائيلي ومنظمة التحرير بالعديد من المراحل التي حكمها طبيعة المرحلة والظرف التي مرت به عملية التبادل، فبقراءة سريعة لعملية التبادل الأولى والتي

تم فيها تحرير أسير فتح الأول (محمود بكر حجازي) بحارس مستوطنة المطلة (روز نفاسر) والتي تمت في بداية السبعينات من القرن الماضي، كان من كبرى نتائج هذه العملية بالإضافة لتحرير الأسير حجازي هو رضوخ العدو للاعتراف والتفاوض مع الهلال الأحمر الفلسطيني حول عملية التبادل الذي أسفر عن تنفيذ اتفاق التبادل، كما وافقت حكومة الاحتلال الإسرائيلي على التسليم والتسلم في نقطة رأس الناقورة بين الهلال الأحمر الفلسطيني ونجمة داوود الحمراء مباشرة دون وسيط، الأمر الذي يعتبر اعترافاً ضمناً إسرائيلياً بوجود الشعب الفلسطيني الذي تتكرر مؤسسة الاحتلال الإسرائيلية وجوده.

أدت عمليات التبادل إلى إصرار الفلسطينيين الانخراط في الثورة وتزويد فصائلها بالرجال والمقاتلين، ولأن المقاتل أصبح لديه أمل بأن الثورة لن تفرط به وبحريته وتعمل على إطلاق سراحه، من خلال العمل على أسر جنود الإسرائيليين بغية إنجاز عمليات تبادل أخرى.

كما أدت الصفقات إلى تقوية الحركة الوطنية الأسيرة وتنامي روح الصدام في نفس ومناضل كل أسير الذي أصبح يرى النور في نهاية النفق المظلم، الأمر الذي شكل الأساس الفكري لوحدة الحركة الأسيرة وانكباب كوادرها على توطيد وحدة كافة المنظمات الأسيرة التابعة لفصائل منظمة الثورة الفلسطينية.

وبعد ذلك أقدمت حركة فتح على أسر ثمانية جنود إسرائيليين في جنوب لبنان في الرابع من أيلول عام ١٩٨٢ وجرت صفقة تبادل بين حركة فتح والكيان الإسرائيلي بمبادلة ٦ من الأسرى الإسرائيليين ب ٤٧٠٠ أسير فلسطيني في العام ١٩٨٣/١١/٢٨، إضافة إلى إعادة وثائق مركز الأبحاث الفلسطيني، وتلا ذلك صفقة العام ١٩٨٥ والتي بادلت فيها الجبهة الشعبية "القيادة العامة" ثلاث من الأسرى الإسرائيليين ب ١١٥٠ أسير فلسطيني بعد مفاوضات استمرت ١٨ شهراً، وصولاً إلى صفقة العام ٢٠١١ المعروفة بصفقة شاليط بين حركة حماس وحكومة إسرائيل والتي بموجبها تم الإفراج عن الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط ب ١٠٢٧ أسير فلسطيني من ذوات الأحكام العالية.

تناولت هذه الدراسة عدة محاور حول صفقات التبادل ومفاهيمها والمواقف الفلسطينية والإسرائيلية واستعراض تاريخي لصفقات التبادل وتسليط الضوء على الفلسطينية منها. مع التركيز على صفقتي العام (١٩٨٥) والعام (٢٠١١) وإجراء دراسة مقارنة بينهما.

2.1 مشكلة الدراسة:

استطاعت المقاومة الفلسطينية بكافة أطرها وأحزابها تحرير معتقليها وأسراها من سجون الاحتلال الإسرائيلي بكافة الوسائل، فعمليات التبادل والتي سجلت في صفحات مشرقة من تاريخ النضال الفلسطيني والتي تحرر بموجبها تحرير الوف الأسرى من السجون، وهناك قرابة (٣٨) عملية صفقة تبادل قامت بها المقاومة الفلسطينية والدول العربية، عمليات تحرير الأسرى من سجون الاحتلال كانت عبر صفقات وهذه الصفقات كانت عبارة عن نوعين من الصفقات الأولى صفقات تبادل أسرى بجنود احتلال والصفقات الثانية هي تحرير الأسرى من خلال صفقات عبارة عن تحرير الأسرى مقابل السلام وهذا النوع من الصفقات كان له نصيب الأسد في تحرير الأسرى، ومن خلال هذا السياق يتم صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي:

دراسة مقارنة بين صفقات التبادل التي قامت بها منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٨٥ و صفقة التبادل التي قامت بها حركة حماس ٢٠١١ وأثارهما السياسية على المجتمع الفلسطيني.

٣,١ أهمية الدراسة:

- تناول البحث أهمية علمية متعددة المحاور والأبعاد وفق التالي:
- يتناول موضوعاً جديراً بالاهتمام ألا وهو موضوع صفقات التبادل.
 - يتناول موضوعاً ذات أبعاد إنسانية ووطنية وأخلاقية وإسلامية، ويعتبر موضوع حيوي هام في القضايا الوطنية الفلسطينية.
 - الدراسات حول الأسرى تناولت عمليات التبادل بشكل سطحي وليس بالتفصيل كهذه الدراسة.
 - إضافة جديدة للمكتبة الفلسطينية والعربية ومرجعاً للدارسين والباحثين في قضايا الأسرى وحقوق الإنسان والصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

4.1 أهداف الدراسة:

- التعرف على الحركة الاسيرة الفلسطينية.
- الاطلاع على الظروف الإقليمية والدولية لصفقتي ١٩٨٥-٢٠١١.
- التعرف على مجريات عملية التفاوض في صفقتي ١٩٨٥-٢٠١١.
- التعرف على أثر صفقات التبادل على النشاط السياسي والمقاوم للأسرى المحررين.
- إبراز المواقف الفلسطينية والإسرائيلية في عمليات التبادل.

5.1 أسئلة الدراسة:

يكمن التساؤل الرئيسي: ما الفرق بين صفقتي تبادل الاسرى ١٩٨٥ - ٢٠١١م، في تحرير الأسرى الفلسطينيين من سجون دولة الاحتلال الإسرائيلي؟
ويتفرع من التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ١- ما مدى نجاح صفقات التبادل الفلسطينية مع الكيان الإسرائيلي في تحرير الأسرى؟
- ٢- ما هي الظروف الإقليمية والدولية لصفقتي التبادل عامي ١٩٨٥، و٢٠١١؟
- ٣- ما هي اهم مجريات عملية التفاوض في صفقتي التبادل عامي ١٩٨٥، و٢٠١١؟
- ٤- ما هي المواقف الفلسطينية والإسرائيلية من عمليات التبادل؟
- ٥- ما أثر صفقات التبادل على الحراك السياسي في فلسطين؟

6.1 حدود الدراسة:

- لقد تم تحديد الدراسة في إطار محددتين رئيسيتين، هما:
- الحد المكاني: اعتمد الباحث على دراسة صفقات التبادل الفلسطينية الإسرائيلية خارج الأراضي المحتلة كصفقة ١٩٨٥ وصفقة التبادل داخل الاراضي الفلسطينية كصفقة ٢٠١١.
 - الحد الزمني: الفترة الممتدة بين عامي ١٩٨٥ - ٢٠١١م.

7.1 طريقة الدراسة:

أولاً: منهجية البحث:

أعتمد الباحث في دراسته على المنهج التاريخي من خلال توظيف أحداث ووقائع الماضي لإثرائه، وتعزيز ما يطرح من خلاله من قضايا ذات علاقة، حتى يمكن ربط الماضي بالحاضر كما أنه يساعد في جمع الحقائق والمعلومات عن صفقات التبادل الفلسطينية الإسرائيلية وكيفية إدارة عمليات التفاوض في كل حقبة زمنية.

كما أعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي والذي يقوم على وصف ظاهرة من الظواهر للوصول إلى أسبابها والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها.

كما أعتمد الباحث على الأسلوب الكيفي والذي يقوم على دراسة وتتبع عمليات التبادل الفلسطينية الإسرائيلية والإعداد المفرح عنها في صفقات التبادل.

كما أعتمد الباحث على المنهج المقارن هو منهجٌ دراسيٌّ يستخدمُ للمقارنة بين مجموعةٍ من المعارف ويعودُ استخدامه إلى الدراساتِ الاجتماعيّة، وأيضاً يُعرفُ المنهجُ المقارنُ، بأنّه من أحد الأدواتِ الدراسيّة التي تسعى إلى استخراجِ مفاهيمٍ دراسيّةٍ من نصوصٍ منهجيّة، تعتمدُ على عمليّة التحليلِ الفكري، والمعرفي القائم على معرفة أنماط الدراسات المستخدمة في مجالٍ محدّد.

خطوات المنهج المقارن تحديد موضوع المقارنة: هي الخطوة الأولى من خطوات المنهج المقارن، والتي تعتمدُ على دور المدرّس، أو الباحث، أو الطالب في التعرفِ على الموضوعِ المنهجي الذي يقومُ بإعداد المقارنة حوله، والتي تعتمدُ على أخذ عيّنةٍ محدّدةٍ من أجل تطبيق المقارنة عليها. وضع متغيرات المقارنة: هو عبارةٌ عن صياغة مجموعةٍ من المتغيّرات التي تحتوي على نقاطٍ تتشابه، وتختلفُ معاً وتعتمدُ على صياغةٍ علاقاتٍ افتراضيّةٍ بينها ممّا يساهمُ في دراستها بوضوح. تفسير بيانات موضوع المقارنة: هي المرحلة التي تعتمدُ على فهم الباحث، أو الطالب للبيانات التي استعان بها في تطبيق المقارنة ضمن المنهج الدراسي، ويساعده ذلك في الوصولِ إلى الخطوة النهائيّة في تطبيق المقارنة. الحصول على نتائج المقارنة: هي خلاصةٌ أو مجموعةٌ من النتائج التي يحصلُ عليها الباحث، أو الطالب بعد تطبيق المقارنة، والتي يستخدمها في نشرِ مقارنته، أو دراستها في حال استخدمتُ في مجالٍ دراسٍ (الأسطل، ٢٠١٩).

٨,١ النظريات:

نظرية تحليل النظم:

عرف ايستون النظام السياسي بانه التفاعلات التي تحدث في المجتمع والتي من خلالها يتم توزيع الموارد النادرة (القيم) سلطويا، بينما الوظيفة الرئيسية للنظام السياسي هي التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع، أي عملية صنع القرارات الملزمة ، في حين يشير التخصص الى القرارات التي تعطى هذا وتحرم ذلك، ويكون التخصيص سلطويا اذا انصاع الافراد للقرارات أيا كان السبب او الدافع (الخوف من السلطة، المصلحة الذاتية، الاعتقاد بشرعية النظام.

قدم ايستون اطار لتحليل النظام السياسي يرى فيه دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات مع قيام عملية التغذية الراجعة بالربط بين المدخلات والمخرجات. يتكون النظام السياسي عند ايستون من العناصر الآتية:-

اولا- المدخلات: وهي الضغوط والتأثيرات التي يتعرض لها النظام السياسي وتدفعه الى النشاط والحركة، وهذه المدخلات تتبع من البيئة ومن داخل النظام نفسه، فكل نظام سياسي مفتوح لتلقى تأثيرات البيئة التي يوجد فيها، فحدوث ازمة اقتصادية او تحول في البناء الطبقي او تغيير في القيم الثقافية يؤثر على النظام السياسي، كذلك هناك مؤثرات البيئة الخارجية (مقاطعة اقتصادية غزو عسكري، مساعدة تقدم للدولة) التي تؤثر في عمل النظام السياسي.

وقسم ايستون المدخلات الى مجموعتين:

أ. المطالب: قد تكون عامة او خاصة، ويتم التعبير عنها وبلورتها في برامج مبسطة عن طريق جماعات المصالح والاحزاب وقادة الرأي ووسائل الاعلام، ومن ثم يستطيع النظام السياسي ان يستجيب لها بصورة اكثر فعالة، كذلك يتأثر حجم ونوعية المطالب باعتبارات معينه كتفاوت قدرات المواطنين في الوصول الى جهاز صنع القرار، الامر الذي يرتبط باعتبارات الثروة والنفوذ والمكانة، فالنظام لا يستطيع الاستجابة لكل المطالب نظرا لندرة الموارد المتاحة، مما يجعله يلبي مطالب اصحاب النفوذ والاغنياء المشكلين المصدر الهام للتأييد.

ب. **المساندة:** يعتمد استمرار النظام على ضمان حد ادنى من الولاء والمساندة لأنه اذا نقص التأييد بات النظام فى خطر وتهديد من البيئة المحيطة به. (طه، ٢٠١٣)

أداة الدراسة:

أعتمد الباحث على أكثر من أداة للدراسة وذلك كالتالي:

- الرجوع الى الكتب والمراجع العربية والعبرية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.
- إجراء المقابلات مع مجموعة كبيرة من الأسرى المحررين في كلا الصفتين، للحصول على معلومات خاصة بالدراسة الحالية. كما تم اجراء مقابلات واتصالات مع من قام بالتفاوض في كلا الصفتين لدراسة البيئة المحيطة بالتبادل والظروف التي كانت تعرقل أو تسهل عملية التبادل.

9.1 مصطلحات الدراسة:

- **صفقة ١٩٨٥:**

وهو ما يطلق على صفقة التبادل بين إسرائيل والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، والتي سميت بعملية الجليل، وأطلقت إسرائيل بموجبها سراح (١١٥٥) أسيراً، كانوا محتجزين في سجونها المختلفة، منهم (٨٨٣) أسيراً، كانوا محتجزين في السجون المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، و(١١٨) أسيراً، كانوا قد خطفوا من معتقل أنصار في الجنوب اللبناني أثناء تبادل العام ١٩٨٣ مع حركة "فتح"، و(١٥٤) معتقلاً كانوا قد نقلوا من معتقل أنصار إلى معتقل عنتيت، أثناء الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، مقابل ثلاثة جنود كانوا بقبضة الجبهة الشعبية.

- **صفقة شاليط:**

صفقة تبادل الأسرى بين حركة المقاومة الإسلامية (حماس) والاحتلال الإسرائيلي عام ٢٠١١ أو صفقة شاليط أو صفقة وفاء الأحرار كما يسميها الفلسطينيون؛ لأن الفلسطينيين استطاعوا الحفاظ على الجندي الإسرائيلي أسيراً لنحو ٥ سنوات رغم خوض إسرائيل حربين على قطاع غزة. تشمل الصفقة أن تفرج إسرائيل عن ١٠٢٧ أسيراً فلسطينياً مقابل أن تفرج حركة حماس عن الجندي الأسير الإسرائيلي جلعاد شاليط. وقد أعلن عن التوصل لهذه الصفقة في 11 أكتوبر 2011 بواسطة مصرية،

وتعد هذه الصفقة الأولى في تاريخ القضية الفلسطينية التي تمت عملية الأسر ومكان الاحتجاز والتفاوض داخل أرض فلسطين (فروانة ، ٢٠١٥).

- الحركة الاسيرة:

حركة تضم الأسرى من كافة الفصائل والتنظيمات المختلفة داخل السجون، مثل حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، والجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، والحركات الإسلامية مثل حماس، والجهاد الإسلامي، أو أولئك الذين لا ينتمون إلى أي تنظيم، والذين أطلق عليهم اسم "المستقلون". وتعمل الحركة الأسيرة بشكل جماعي لتحقيق الوحدة الإعتقالية، وتحقيق حياة أفضل للأسرى والمعنقلين، ويسودها لغة مشتركة قائمة على التفاهم، أو الوقوف صفاً واحداً لإحباط مخططات ومؤامرات إدارة المعتقل التي تهدف إلى شق الصف الوطني، والتلاعب على المتناقضات، ولطالما كانت الحركة الأسيرة متماسكة وموحدة ، ورغم ما يحدث من انقسامات، وخلافات خارج السجن، وقد كان لها الباع الطويل في محاولات كثيرة، لإعادة اللحمة الوطنية للشعب الفلسطيني بكافة أطيافه، ومكوناته السياسية، والحزبية، والاجتماعية (أبو شريعة، ٢٠١٢).

10.1 الدراسات السابقة:

• أولاً: الدراسات العربية:

اطلع الباحث على مجموعة من الدراسات السابقة، والتي عالجت موضوع الأسرى، وحول صفقات التبادل والفلسطينية الإسرائيلية، بعرض الباحث بعضاً من هذه الدراسات:

١-دراسة (أبو شريعة، ٢٠١٢) بعنوان: "الحركة الأسيرة وتأثيرها في السياسة الفلسطينية (٢٠٠٦-٢٠١٢)".

ناقشت هذه الدراسة مكانة الحركة الأسيرة وتأثيرها في السياسة الفلسطينية ومدى احترام الشعب لهذه الشريحة، وان غالبية النخب السياسية الفلسطينية قد مرت بتجربة السجن والاعتقال في السجون الإسرائيلية، وهناك علاقة سياسية تربط القادة السياسيين الفلسطينيين بالمحررين من الحركة الاسيرة، حيث اكدت الدراسة أن هناك علاقة ديناميكية وحيوية بين الحركة الأسيرة وبين صناعة القرار الفلسطيني.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- لعبت الحركة الأسيرة دوراً مهماً هاماً ومميزاً في السياسة الفلسطينية. ولا سيما الدعوات الأصلية للحركة الأسيرة من داخل السجون.
- أهمية وثيقة إعلان الوفاق الوطني التي دعت إلى الوحدة وإعادة اللحمة الوطنية بين شطري الوطن.
- العمل الجاد والدؤوب من كافة المكونات السياسية والحزبية، للإفراج عن جميع الأسرى دون تمييز بكافة الوسائل الممكنة، ابتداء بالأسرى القدامى، والمرضى، فالأحدث، والنظر في الإفراجات للكيف وليس للكيف في أية عملية تبادل مستقبلية قد تحدث.
- مطالبة الجهات المعنية فلسطينياً وعربياً ودولياً الحكومة الإسرائيلية، بالكشف عن السجون السرية التي أقامتها، بل ومتابعة إنشاء إسرائيل لسجون أخرى، أو توسيع السجون القديمة.

التعقيب على الدراسة:

ركزت هذه الدراسة على استعراض مكانة الحركة الأسيرة في الشارع الفلسطيني ودورها في النضال المستمر مع الاحتلال الإسرائيلي، والعمل الجاد والدؤوب من كافة المكونات السياسية والحزبية، للإفراج عن جميع الأسرى دون تمييز بكافة الوسائل الممكنة، ابتداء بالأسرى القدامى، والمرضى، فالأحدث، والنظر في الإفراجات للكيف وليس للكيف في أية عملية تبادل مستقبلية قد تحدث، وبينت هذه الدراسة دور الحركة الأسيرة في إنهاء الانقسام من خلال وثيقة الوفاق الوطني.

٢-دراسة (فروانة، ٢٠١٠) بعنوان: "حرية الأسرى ما بين صفقات التبادل والعملية السلمية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع ومتطلبات حرية الأسرى ما بين صفقات التبادل وخطف الجنود، وما بين المطالبات السلمية للإفراج عن الأسرى، وقد استعرضت الدراسة عن آليات الإفراج عن الأسرى عبر المطالبات السلمية من القيادة الفلسطينية، وأوضح أن العملية السلمية أثمرت عن تحرير ١٣٣٥٢ معتقل منذ أوسلو وحتى نهاية العام ٢٠٠٩ واستعرض تاريخ عمليات التبادل منذ العام ١٩٤٨م.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- يبقى من حق الأسرى الفلسطينيين والعرب، أن يتمتعوا بالحرية كحق مشروع، بأي طريقة كانت، إما بانتهاء فترة محكوميته، أو ضمن عملية تبادل أسرى، أو حتى من خلال "المفاوضات السياسية، أو من خلال إفراجات حسن النية" والتي ازدادت بعد اتفاق (أوسلو).
- حققت الفصائل الفلسطينية الأسيرة لـ (شاليط) إنجازاً محدوداً، وذلك في الأول من أكتوبر عام ٢٠٠٩، حيث أفرجت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن ٢٠ أسيرة فلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة، مقابل حصولها على معلومات عن حالة الجندي الإسرائيلي المأسور، لدى الفصائل الفلسطينية بقطاع غزة (جلعاد شاليط) فيما بات يعرف بصفقة (شريط الفيديو).
- تعتبر حركة فتح وبالأرقام هي أكثر الفصائل الفلسطينية، بل العربية تحريراً للأسرى، من خلال القوة وصفقات التبادل، أو عبر المفاوضات والعملية السلمية، حيث تمكنت من تحرير ١٨٠٠٠ معتقل منذ العام ١٩٦٧ وحتى نهاية العام ٢٠٠٩.

التعقيب على الدراسة:

ركزت هذه الدراسة على ظروف خاصة بتبادل الأسرى الفلسطينيين مع الكيان الإسرائيلي وكان مجموع الأسرى الفلسطينيين الذين تم الإفراج عن ٢٠ أسيرة فلسطينية من قطاع غزة والضفة الغربية في المرحلة الأولى مقابل تقديم معلومات حول الأسير الإسرائيلي الجندي شاليط.

ويبلغ مجموع الأسرى في نهاية التفاوض لمبادلة الأسرى والتي عرفت بـ (صفقة شاليط) حيث تم الإفراج عن ١٠٢٧ أسير فلسطيني من جميع الفصائل الفلسطينية مقابل الإفراج عن الجندي الإسرائيلي (شاليط) مع استمرار بقاء عدد كبير جدا من الأسرى الفلسطينيين قيد الأسر في السجون الإسرائيلية.

٣- دراسة (الداعور، ٢٠٠٦) بعنوان: "دور الأسرى في الحركات السياسية الفلسطينية (١٩٨٧ - ٢٠٠٦)".

ناقشت هذه الرسالة دور الأسرى في الحركات السياسية الفلسطينية، حيث اوضحت انه بعد خروجهم من السجن أصبحوا رافداً من روافد المجتمع والحركات السياسية الفلسطينية الذين ينتمون إليها بشكل خاص، فتقلدوا أعلى المناصب وشاركوا في عملية صنع القرار السياسي داخل حركاتهم وبالتالي

أصبحت الفصائل تهتم بعملية الإفراج عنهم من خلال عمليات التبادل والمفاوضات السلمية وفاءً منهم للأسرى داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن الأسرى هم الأقدر على توجيه البوصلة الفلسطينية نحو الطريق الصحيح، لرسم قواعد الحياة السياسية الفلسطينية سواء على مستوى البناء التنظيمي للحركات والأحزاب السياسية الفلسطينية
- تولى الفصائل الفلسطينية أهمية كبيرة لقضية الأسرى وتعمل كل الوسائل والسبل من أجل تحريرهم لما لهم من أهمية كبيرة في تركيبة الفصائل سواء داخل السجون وخارجها
- لعب الأسرى دوراً مهماً في عمليات المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي سواء من خلال مشاركتهم في الوفود الأساسية، أو في الوفود المساندة.
- لعبت الحركة الأسيرة دوراً هاماً ومميزاً في السياسة الفلسطينية، ولا سيما الدعوات من داخل السجون الإسرائيلية بمواصلة المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، وعدم الخضوع لشروطه المذلة في عمليات التسوية وتعزيز دور المقاومة في خطف الجنود من أجل مبادلتهم والإفراج عنهم.

التعقيب على الدراسة:

ركزت هذه الدراسة على دور الأسرى في الحركة الوطنية، وتقلد الأسرى المناصب الكبيرة في الأحزاب والمؤسسات، وهذا يؤكد على مكانة الأسرى في المجتمع في الأحزاب السياسية، وأيضاً ركزت الدراسة على دور الأحزاب في الإفراج عن الأسرى بكل الوسائل لما لهؤلاء الأسرى من أهمية في التركيبة التنظيمية لهذه الفصائل.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال الدراسة والتفحص للدراسات السابقة التي تناولت موضوع الأسرى نجد أنها لم تتناول المقارنة بين صفقات التبادل من حيث الظروف الدولية التي كانت تحيط بعمليات المفاوضات ظروف المفاوضات التي دارت قوة المفاوضين الفلسطينيين في المراحل التي درت فيها المفاوضات، كما تناولت الدراسة الحالية الظروف الدولية التي تحيط بالصفقتين، والهدف العام من عملية التبادل والنتائج العامة للصفقتين من حيث تحقيق الأهداف.

والتغيرات التي واكبت الصفقتين وطبيعة التفاوض بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي والضغط التي واكبت عملية التفاوض وموقف الفصائل الفلسطينية من عمليات التبادل وموقف الأحزاب الإسرائيلية من عمليات التبادل.

11.1 تقسيم الدراسة (هيكلتها):

احتوت الدراسة على خمسة فصول دراسية، بالإضافة إلى المقدمة والنتائج والتوصيات.

الفصل الثاني

الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة "لمحة تاريخية"

١,٢ المبحث الأول: نشأت الحركة الأسيرة.

٢,٢ المبحث الثاني: تاريخ صفقات التبادل الفلسطينية الإسرائيلية.

٣,٢ المبحث الثالث: قوانين الأسر وفق اتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة والأمم المتحدة.

الفصل الثاني:

الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة "لمحة تاريخية"

١,٢ المبحث الأول: بدايات الحركة الاسيرة

مقدمة:

لا شك أن رفض الاحتلال الإسرائيلي والتصميم على مقاومته هما استجابة عكسية تتولد على شكل عنف ثوري لدى الشعوب التي يستبيح الاحتلال سيادتها، وعنق يتفجر في مواجهة الاحتلال ليبرر على شكل مجابهة لممارساته القهرية المتمثلة في مصادرة السيادة الوطنية والاضعاع وتصعيد الارهاب المنظم في وجه التحدي الانساني العفوي المناهض لاستغلال المقدرات الوطنية ونهبها. والفلسطينيون كانوا السباقين في مضمار رفض الهيمنة والإصرار على مقاومة الغزاة والمحتلين وكان آخرهم جنود الاحتلال الإسرائيلي فواجهوا القهر والقمع الدموي وزخات الرصاص بالصدور العارية وتحذوا همجية جنوده وفضاظة مستوطنيه بالثبث بالأرض بل والجاهزية للموت في سبيل الدفاع عنها، وقد سطوروا في هذا المجال أنصع صفحات التاريخ، ومنذ تلك الأيام أعلنوها حرب اباداة وبداية لصراع وجود مكشوف وبدون موارد، على رأس أولوياته طمس معالم الهوية الوطنية الفلسطينية

وتدمير البنية الاجتماعية للشعب الفلسطيني وتفتيته وتمزيقه وتشتته في أصقاع الأرض (الرازق، ٢٠١٨).

قاوم الفلسطينيون كل هذه المؤامرات، وارتوت الأرض بدماء عشرات آلاف الشهداء والجرحى والأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي التي تجاوزت (٨٥٠) ثمانمائة وخمسون ألف فلسطيني خاضوا تجربة مريرة وقاسية ووحشية، وكان لكل واحد منهم واقع في دائرة الاستهداف، ومحاولات الافراغ من المحتوى الوطني والدفع الى التيه والإحباط والسقوط، رجال واجهوا سياسة العصا والجزرة والقتل البطيء، وبالجهد الموحد واستخلاص التجربة من هول المعاناة أدراك لا مجال إلا تحقيق الانتصار على سياسة التدمير والإسقاط، فإذا كان لا بد من الموت فليكن بشرف، ولقد استشهد في سجون الاحتلال الإسرائيلي التي خاضها المعتقلون من الرجال والنساء والأطفال ٢٢٢ مائتان وأثنى عشر شهيداً، سقطوا داخل معتقلاتهم دفاعاً عن كرامة الانسان الفلسطيني والعربي، أو اغتالهم القتل المحققون في دهاليز السجون ومراكز التحقيق الإسرائيلية، أو استشهدوا بعد تحررهم من الأسر بفعل الأمراض التي أنهشت اجسادهم نتيجة الإهمال الطبي، والظروف السيئة التي تمر بها الحركة الأسيرة في السجون الإسرائيلية (الجواد، ١٩٩٩).

وعلى الرغم من ذلك فلقد تمكنت الغالبية العظمى من الأسرى والمعتقلين من التحرر والانعقاد من السجون الإسرائيلية سواء بانتهاء مدة الحكم أو عن طريق صفقات التبادل مع حركات المقاومة الفلسطينية أو عن طريق مبادرة حسن النوايا من قبل الحكومة الإسرائيلية بعد توقيع اتفاقيات السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية.

٢,١,١ واقع الأسرى في السجون الإسرائيلية:

مازال حتى اللحظة أكثر من ستة آلاف ومائة وخمسة وعشرون اسيراً يقارعون مصلحة السجون الإسرائيلية بأجسادهم، وبأمعائهم الخاوية المشرعة سيوفاً في وجه القمع الدموي الذي مارسه حراس مصلحة السجون الإسرائيلية بسياسة فظيعة، وأكثر من (٨٥٠) ألفاً من الأسرى الفلسطينيين سجلوا عبر مسيرة الثورة مفخرة تشكل ذراعها المقاتل المتمثل في الحركة الوطنية الأسيرة، فترسخت قدرتها على الفعل من خلال نضال يومي دؤوب ووفرت القدر الممكن من الامن وتوحدت اجزاؤها في بوتقه

التحدي وجولات المواجهات، ونجحت لجانها النضالية من خلال تبادل التجربة وتراكمها، واتباع أسلوب الابتكار، وتوظيف الثغرات للمصلحة الوطنية، لقد نجحت الحركة الأسيرة بوحدها في توطيد الأوضاع خلف القضبان وانتزاع الإنجازات الواحد تلو الآخر، فتمكنت من تحقيق توازنات مع إدارات السجون الإسرائيلية هيأت الأوضاع فيها، لتغدوا غرفة السجن مكاناً للصقل والتعميد والبناء الثوري وترسيم الوعي (والمحررين، ٢٠١٢).

صراع من أجل الكرامة:

لم يتم إنجاز هذا الدور الوطني خلف أسوار وقضبان زنازين سجون الاحتلال الإسرائيلي بدون معاناة أو بلا ثمن بل أنجزته نضالات الحركة الأسيرة بالدماء والمواجهات، واحتمال العنف الجسدي والهراوات والغاز والرصاص، وتقديم القرابين والضحايا، وكانت كل خطوة إلى الأمام تحتاج إلى مزيد من المعاناة ومجابهة القمع، واستخلاص العبر، لاتخاذ القرار السليم وإلى الصرامة في تنفيذه وهو ما كانت تحتاجه عملية بناء هذه المؤسسة التي كانت على رأس أولوياتها رعاية هذا الصرح واستمرارية المحافظة عليه وتطوير الواقع فيه إلى الأفضل وهو ما أوجب اتخاذ نوعاً من الشدة لتثبيت الضبط والانتظام بدلاً من الشللية كما كان في الأيام الأولى حيث سادت مرحلة خلاص الذات وأدى في النهاية إلى رسوخ تقاليد ، وقواعد اعتقالية مثالية لا غبن فيها ممكن الوقوع بين أسير وآخر (جادالله س.، ١٩٨٩).

٢, ١, ٢ أهداف إسرائيل من محاولات الاعتقال المنظم للفلسطينيين:

هناك الكثير من الأهداف، منها أهداف عامة ومنها أهداف خاصة.

الأهداف العامة:

أحد الأساليب التي استخدمها الإسرائيليون، لتحقيق أهدافهم هي الأساليب والفلسفة التي تستخدم من خلال السجون لتحقيق التدمير الاجتماعي، ففي العالم أجمع تستخدم السجون لمعاقبة من ارتكب جرمًا، أو خطط له.

أما التجربة الإسرائيلية فقد استخدم السجن ، لأغراض أخرى إضافية، فمنذ العام ١٩٦٧ دخل السجن أكثر (٨٥٠) ثمانمائة وخمسون ألف فلسطيني بعضهم لأكثر من مرة، وبعضهم محكوم بأحكام إدارية أي دون تقديم لائحة اتهام ودون محاكمة واعتقالات تستمر لفترات طويلة (الجواد، ١٩٩٩).

لقد تعرض السجناء حتى لأسباب تافهة لاعتقال لأساليب متنوعة من التعذيب والتحقيق البشع والتركيز على التعذيب الجسدي والنفسي الذي لا يترك أثراً على العيان "مثل الشبح وكيس يغطي الرأس لأيام طويلة".

٢, ١, ٣ مراحل تطور الحركة الأسيرة:

لم يتم ذلك بين عشية وضحاها، بل استغرق وقتاً طويلاً من خلاله تطور الحركة الأسيرة الوطنية بمفاصل رئيسية وتطلب جهداً عظيماً من كوادرها، مع التركيز على تثبيت انطلاقة صحيحة لحركة منظمة واعدة في خضم هذه التناقضات الغالب على طرفها شراسة السجناء، حيث كان فيه أغلب الأسرى لم يتكيفوا بعد مع عدائية المكان الذي كان من أبرز الأوامر فيها بقاء الأسير مقرصاً طول النهار فوق كومة البطاطين، ولا يُسمح له بالارتخاء إلا بعد عدد المساء مع غروب الشمس، ويضاف إلى ذلك عذابات الدور على المراحيض التي لا يسمح بالدخول إليها إلا ثلاث مرات "في الصباح والظهرية وقبل الغروب" أو الاضطرار إلى قضاء الحاجة في جردل وسط الغرفة وأمام الأسرى، كما كان الحصول على الطعام يتم أيضاً بالدور وتحت طائلة هراوة الجلال الذي يشرف على توزيعه على باب الغرفة، وحتى الصلاة كانت ممنوعة إلا بعد صدور الأمر بذلك عبر مكبرات الصوت، أما صلاة الجماعة فهي محرمة قطعياً (الرازق، ٢٠١٨).

على الرغم من ذلك فقد مرت الحركة الأسيرة بمراحل عدة أهمها:

• المرحلة الأولى: مرحلة الخلاص الذاتي "الشتات" قبل عام ١٩٧٠.

وكتعبير مباشر لهذه الحركة المنظمة فقد جسد الأسرى الأوائل وعيمهم، لأهمية الانتماء وضرورته بالانخراط في الجلسات "الندوات" وهو ما شكل البداية لممارسة الانضباط واعتبارها منطلقاً لعملية تنقيف تلقينية في السياسة والأيدولوجيا يتداولها الأسرى عبر "التعاميم والبيانات" المهرية في تلك الأيام الأولى، حين كان القلم والورقة والجلسة الجماعية أشياء محظورة ومطاردة، ولذلك كان الأسرى

يتهامسون عن بعد في نقاشهم حتى لا يلحظ السجنان ما يريب، وكانت إدارتا سجنى عسقلان "المجدل" وغزة الأكثر صرامة في حظر هذه الأشياء مما أدى إلى تفجير الأوضاع داخل سجن عسقلان وإعلان الإضراب عن الطعام عام ١٩٧٠م، الذي كان أول إضراب منظم عن الطعام يعلنه الأسرى واستمر أحد عشر يوماً، واستشهد على أثره البطل عبد القادر أبو الفحم شهيد الحركة الأسيرة الأول، الذي تركه السجنون ينزف دون إسعاف حتى الشهادة. (المحررين، ٢٠١٢)، كما ساد تلك المرحلة القمع الشديد من قبل الإدارة والتحقير والإهانة الدائمة، أما الأسرى فكان يسود بينهم الاستسلام والشللية وأبناء القضية الواحدة.

• المرحلة الثانية: مرحلة البحث عن الذات (١٩٧٠ - ١٩٧٣).

تدشن في أوائل السبعينات عملية نقل الأسرى الفلسطينيين من سجن كفار يونا وتوزيعهم إلى السجون الأخرى، خاصة عسقلان وبئر السبع حيث انتقلت معهم تجربة الجلسة اليومية وتطور العملية التنظيمية، عام ١٩٧٠ بدأت تتضح الحركة الأسيرة عندما تم عزل أبو على شاهين ونقله من سجن المجدل إلى سجن كفاريونا، وهو ما عاد بالنفع والفائدة على مجمل الحركة الأسيرة الوطنية، فقد كانت عملية تشتيت الكوادر التنظيمية بمثابة بذر الخبرات في السجون الأخرى التي لم ترق - حتى ذلك الحين للاحتلال لما توصل إليه الأسرى من تبادل خبرات في سجن كفاريونا. في هذه المرحلة تمكن الأسرى من الشروع في الإضراب المفتوح عن الطعام في سجن عسقلان والذي استمر حتى اليوم السابع.

بدأت الإدارة في اختيار من تتوقع أنهم قياديون للتفاوض معهم والاتفاق على فك الإضراب الذي حقق بعض الإنجازات منها:

- ١- تحسين ظروف الفورة بحيث أصبح الأسير غير ملزم بوضع يده في يد زميلة الأسير الآخر، مما زاد التفاعل بين الأسرى وتحسين وضعهم النفسى.
- ٢- تحسين نوعية الطعام وزيادتها بحيث أصبح الأسرى يطبخون في الغرف.
- ٣- السماح للأسرى بجلب ليفة الحمام من الأهل.

ومن أهم الملاحظات على الإضراب هو استخدام الزندة (وهي انبوب التغذية القسرية) مما ألم الكثيرين، واضطرت الإدارة إلى نقلهم إلى العيادة ، واستشهاد الأسير البطل عبد القادر أبو الفحم؛ لأنه أصر على الإضراب على الرغم أنه مصاب بثلاث رصاصات في جسده (الرازق، ٢٠١٨).

كان لهذا السجن كفار يونا ظروف إدارية، تختلف عن سجن عسقلان بحيث يتوفر للأسرى الفلسطينيين امتيازات مثل المساجين الجنائين حيث يتوفر لهم قرطاسية وأقلام.. الخ، ومسموح لهم أن يتفاعلوا مع بعضهم البعض، هذه النقطة استغلها أبو على شاهين عندما وصل إلى سجن كفاريونا وبدأ بتنظيم حركة فتح، وبالتالي الحركة الوطنية الأسيرة وأصبح لديهم مدرسة كوادر وقادة في السجون الإسرائيلية (جادالله، ٢٠١٨).

بعد عامين تقريباً انتهت إدارة سجن كفاريونا لما يقوم به شباب حركة فتح والفصائل الأخرى فقررت توزيعهم على السجون وبالذات سجن بئر السبع، وبذلك انتقلت التجربة إلى سجون أخرى، وبالتالي أصبحت مرحلة البحث عن الذات بعدما تم توزيع الأسرى ذوي التجربة إلى السجون الأخرى وتشكلت الأطر التنظيمية لضبط الأسرى.

وفي هذه المرحلة كان الإطار الإعتقالي ضعيف بمعنى أن العلاقة بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مع حركة فتح والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين مع حركة فتح وباقي الفصائل ضعيف جداً وليس قوي بما يتلائم مع المرحلة الصعبة التي تمر بها السجون الإسرائيلية (الرازق، ٢٠١٨).

الصعوبات في المرحلة الثانية:

على الرغم من التطور الاجتماعي الرائع للأسرى وتقبلهم الإيجابي للتغيرات المتتالية الطارئة على تكوينهم النفسي واستجابتهم للتحويلات التربوية والأخلاقية التي تستدعيها الحياة الاجتماعية في جماعة ثورية فإن هذه المرحلة لم تخل من الصعوبات والعقبات التي تمكن قياديو الحركة الأسيرة وبناتها من تجاوزها والاستمرار في العملية التنظيمية التي بدأت تقول مفاهيم جديدة في شخصية الإنسان الفلسطيني الأسير، فبالإضافة إلى الوعي الفكري والسياسي، كان هناك تراكم للوعي الأخلاقي والتربوي أساسه روح المبادرة ونبذ الذاتية والانخراط في الجماعة، وقد ترافق ذلك مع استنهاض ثقافي شهدته ساحة سجن بئر السبع حيث دأب الأسرى هناك على تطوير ملاكات فنية ارتكزت على الزجل

والأهازيج وهو ما حررهم نوعاً ما من جزء من التوتر الذي هم فيه، لقد أبدعوا عدداً لا يستهان به من القصائد، نشرتها فيما بعد إحدى دور النشر في القدس باسم "قصائد سجينة: وذلك عام ١٩٧٤م، كما أبدع الأسرى في مسرحيات مثلوها في لياليهم الباردة، كانت من أهمها مسرحية "زنبقة الدم" التي تناقش قصة فتاة فلسطينية وقع عليها ظلم كبير (جادالله أ.، ٢٠١٨).

الخطوات النضالية للأسرى في هذه المرحلة:

لقد كانت لهذه الابداعات الفنية والنضال المطلبي، القدرة على كسر حدة عدائية بيئة السجن وتخفيفها من خلال خوض مئات الخطوات النضالية، أغلبها تكتيكية، كالامتناع عن الزيارة، وإرجاع وجبات الطعام أو الاضراب عن تناول الطعام لأيام معدودة أو الامتناع عن حلاقة الذقن والشعر... إلخ، والبعض منها استراتيجي، وتتمثل في الإضراب المفتوح عن الطعام، منها الإضراب في سجن بئر السبع عام ١٩٧٤م، واضراب عسقلان الشهير الذي أعلنه الأسرى يوم ١٧/٤/١٩٧٦م، واستمر لمدة ٤٥ خمسة وأربعين يوماً وهو اليوم الذي اعتمده المجلس الوطني الفلسطيني يوماً فلسطينياً لإظهار المزيد من التضامن مع الأسير الفلسطيني، ونصرة قضيته (والمحررين، ٢٠١٢). ولقد شكلت خطوة الإقدام على رفض الأسرى للعمل في المرافق الملحقة بالسجن عام ١٩٧٧م.

• المرحلة الثالثة: سميت مرحلة التوازن وكانت من (١٩٧٤ - ١٩٨٠).

اعتمدت هذه المرحلة على التوازن في التعامل بين الأسرى والسجانين، واستمرت حتى عام ١٩٨٠، حيث بدأ إضراب سجن نفحة، وأهم خطوة في هذه المرحلة، هي وقف العمل الذي كان يقوم به الأسرى بمشاريع تخدم العدو الإسرائيلي والسجون الإسرائيلية عام ١٩٧٥م.

فقد كانت هذه الخطوة النضالية العملاقة التي تحدى فيها الأسرى أوامر السجان ايذاناً بنضوج الحركة الأسيرة، ورسوخ هيمنتها على مجمل جموع الأسرى، كما برهنت أيضاً على الدرجة العالية من الوعي الذي ارتقي إليه ادراكهم ، وعلامة على امتثالهم لقيادة لجانهم النضالية داخل السجون.

كانت خطوة التمرد عام ١٩٧٧م على عمل السخرة في السجون الإسرائيلية، ورفض أوامر السجان للالتحاق بالمرافق فيها، وعدم الانصياع للجلوس الأذلالي "قرفصاء للعدد"، وإجبار الحراس على إجراء هذا الطقس بطريقة أكثر انسانية، خطوة نضالية متقدمة جداً حققها الأسرى بدءاً من سجن عسقلان،

الذين حطموا خلالها حاجزاً نفسياً هائلاً، وأزالوا تداعياته السلبية على مجمل تطور الحركة الأسيرة الوطنية، وهو ما آثر إدارة قمع السجون الإسرائيلية ، وأجهزة الأمن الأخرى، واعتبرته مساساً بالأمن، مما أدى إلى اتخاذها قرارات ميدانية فاشية على رأسها دخول الغرف بمدافع الغاز والأقنعة الواقية، الهدف منها تحطيم البنية التنظيمية للحركة الأسيرة الوطنية واختراق، وتفكيك شبكة العلاقات فيما بين ساحاتها وإضعافها بهدف السيطرة عليها، وتمير مخططات التدمير الاجتماعي التي أستهدفت على وجه الخصوص النظامين، التربوي والأمني، الذي استطاعت انجازهما وترسيخهما المنظمات الأسيرة "كأجنحة للحركة الأسيرة" (الجواد، ١٩٩٩) في السجون.

ردود فعل من مصلحة السجون الإسرائيلية:

من أخطر ردود فعل مصلحة السجون قررت بناء سجن رهيب في قلب صحراء النقب، على جبل نفحة، جري تصميمه على أحدث الأساليب التي تستجيب لوسائل القمع المادي والجسدي والنفسي، وفي منتصف عام ١٩٨٠م، جرى افتتاحه بعزل ٨٠ أسيراً من قيادات الحركة الأسيرة الوطنية، وفوجئ الأسرى المعزولون فيه بالإجحاف الشديد في التعامل وصعوبة التأقلم مع الزنازين "الغرف" والأوامر والنواهي التي لا حصر لها، فقرروا البدء بالإضراب عن الطعام يوم ١٤/٧/١٩٨٠م، وعلى الرغم من عزل غالبية الأسرى في سجون مختلفة وفي زنازين متباعدة، لكن اصرارهم على المضي في خطواتهم النضالية، يضاف إليها الإضراب الإنساني في السجون الأخرى وهبة جماهير الشعب الفلسطيني وردود الفعل في دول العالم، كانت كلها عوامل ساهمت في تحقيقهم الانتصار على الجراد الإسرائيلي وتركيعه وإرغامه على الاستجابة لمطالبهم العادلة في سبيل تحسين ظروف الأسر والاعتقال (جادالله س.، ١٩٨٩).

• المرحلة الرابعة: مرحلة البناء وسيادة السلطة التنظيمية.

انتهت مرحلة البناء وسيادة السلطة التنظيمية على كل أشكال الانفلاشات التنظيمية، وساهمت في رفع مستوى الوعي التنظيمي والوطني لدى الأسرى، والذين استطاعوا توطيد العلاقة مع الجماهير وقواها المؤطرة في الخارج، وخاصة وان معظم قياداتها كانوا من الأسرى السابقين (شريعة، ٢٠١٢، صفحة ٥٢).

هذه المرحلة لم تخلو من محاولات الاحتلال الانقضاض على منجزات الأسرى وهدم كل ما تم بناؤه، وقد قامت إدارة السجن بعزل نشطاء المعتقلين وقادتهم إلى سجن نفحة الصحراوي والذي افتتح لأول مرة في اليوم الثاني من مايو عام الف وتسعمائة وثمانون (٢-٥-١٩٨٠)، بهدف خلط الأوراق، ونسف محاولات الاستقرار والبناء. وسيادة العمل التنظيمي، وليكون سجن للردع والرعب لكافة المعتقلين.

وجاء رد الأسرى على سياسة إدارة مصلحة السجون بإعلانهم الإضراب المفتوح عن الطعام بتاريخ ٢١-٧-١٩٨٠، والذي انتهى بتاريخ ١٦-٨-١٩٨٠. حيث انضمت جميع السجون في إضرابات تضامنية مع سجن نفحة، وقد حقق هذا الإضراب جملة من المطالب والإنجازات المعنوية لهم.

وهذا يعتبر بحق المفصل الرابع في مسيرة الحركة الأسيرة التي غدا قياديوها ممثلين للأسرى أمام إدارات السجون الإسرائيلية بشكل رسمي ودون موارد انتزعه الأسرى بالدم والألم والمعاناة (شريعة، ٢٠١٢).

وتوالى في هذه المرحلة تحقيق الإنجازات فلم يعد الأسير في النصف الأول من الثمانينات ملزماً بالوقوف على العدد ولا مضطراً إلى المواجهات من أجل إحياء المناسبات الوطنية والاحتفال بها بشكل عام ولا التدخل لوقفها إلا إذا زادت عن الحد.

كما زادت كميات الغذاء فارتفعت قيمته من ١٥٠٠ سعر إلى ١٨٠٠ سعر في اليوم الواحد، وتغاضت إدارة السجن عن حرية الحركة في الأقسام، لكن ذلك ليس نهاية المطاف في بيئة يسيطر عليها الحرمان والعدائية، فالأسرى الفلسطينيون كانوا دوماً يتطلعون إلى تحقيق الأفضل، لذلك فهم يضطرون إلى خوض المواجهات الواحدة تلو الأخرى، وفي هذا المضمار فقد أعلن الأسرى عام ١٩٨٤م في سجن جنيد بنابلس الإضراب عن الطعام، ونظراً للظروف الملائمة فقد استجابت إدارة السجن لمطالبهم التي كان من أهمها السماح للأسرى بامتلاك أجهزة تلفزيون والراديو، والاحتفاظ بساعة اليد، وتزويد الغرف بالماء الساخن وإدخال الملابس ذات الألوان المختلفة، وتحسين ظروف الزيارة، كما أجريت لبعض المرضى عمليات جراحية ضرورية (جداالله س.، ١٩٨٩).

أولاً: فشل إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية:

لم تدم طويلاً هذه السياسة على الرغم من تعيين الإرهابي ديفيد ميمون مديراً لإدارة قمع السجون وإعلانه عدم الاعتراف بممثلي الأسرى فقد اضطر إلى الاستقالة بعد هروب الستة أسرى من الجهاد الإسلامي في ١٧/٥/١٩٨٧ وهم صالح شنيوري ومصباح السوري وسامي الشيخ خليل ومحمد الجمل وعماد الصفاوي وخالد صالح ، وبعد بضعة أشهر بنجح خليل الراعي وشوقي أبو نصيرة وكمال عبد النبي بالهروب من سجن نفحة، حيث كانت هذه الاستقالة إعلاناً إسرائيلياً بفشل سياسة الهجوم التي تبناها الإرهابي ديفيد ميمون واضطر المدير الجديد شاول ليفي إلى إتباع سياسة المهادنة ذات المسحة الليبرالية في التعامل مع مطالب الحركة الأسيرة الوطنية، رغبة منه في عدم إثارة "عش الدبابير" على حد تعبيره وقد كان على رأس هذه السياسة إعادة تأكيد الاعتراف بممثلي الأسرى وباللجان النضالية في السجون الإسرائيلية واجتماعه بهذه اللجان حين يزور السجون ويفسح المجال لأعضائها لعرض مشاكلهم ومناقشة مطالبهم، لكنه لم ينفذ اصلاحات جديّة فيما عدا إبعاد السواتر عن النوافذ إلى مسافة (٣) ثلاثة أمتار وهذا أدى إلى تحسين دخول الهواء الطلق إلى الغرف، لكن إمكانية الرؤية ومد النظر خارج الغرفة ظلت معدومة (الرازق، ٢٠١٨).

على الرغم من تحقيق انجازات ملموسة تصب في مصلحة تحسين ظروف الأسر، خاصة إذا ما قيست بوحشية المعاملة للأسرى في مراحل الاحتلال الأولى، حين كان استخدام الهراوات والتعذيب الجسدي ومنع العلاج وقسمة البيضة لأسيرين والخروج إلى النزهة صفاً، وأحداً أثر واحد، فإن هناك المزيد من التحسينات يجب تحقيقها من قسمة البيضة لأسيرين والخروج إلى النزهة صفاً، وأحداً أثر واحد، فإن هناك المزيد من التحسينات تم تحقيقها من أجل تخفيف قسوة ظروف الأسر وعدائية بيئة السجن، فالأسرى كانوا يطمحون إلى إزالة العديد من الممارسات، والعوائق التي تفرضها إدارات السجون، فهم يصرون على تحقيق تقدم ملموس يقربهم أكثر من حقوق الأسرى كما كفلتها اتفاقية جنيف الرابعة وملحقاتها.

إن الشعور العميق بالظلم والاضطهاد وبالمعاملة اللاإنسانية التي يواجهها الأسرى الفلسطينيون والعرب في السجون الإسرائيلية هو الذي يحفزهم دوماً إلى تأجيج وتفعيل النضال من أجل المطالبة

بظروف من المفروض أن تقضي إلى المزيد من احقاق المطالب التي يشعرون أنهم في أمس الحاجة إليها، منذ بدايات ١٩٩٢م تمكنت اللجنة النضالية في سجن نفحة من طرح ورقة مطالب على اللجنتين النضاليتين في عسقلان وجنيد وبالتشاور مع كافة السجون، جرى اعتماد يوم ٢٧/٩/١٩٩٢م، يوم بدء الإضراب عن الطعام الذي شمل كافة السجون حيث اضرب اثنا عشر ألف أسير فلسطيني مرة واحدة وهو ما أحدث صدمة للرأي العام العالمي جراء التحضير الإعلامي الجيد الذي قامت به اللجان النضالية بإرسالها أكثر من مائة رسالة إلى كافة الجهات المؤثرة في الرأي العام العالمي، كما كان الإسناد الجماهيري الرائع للأسرى المضربين له الدور المكمل في الضغط على حكومة الاحتلال الإسرائيلي التي أجبرت على إصدار الأوامر لإدارة سجونها من أجل التفاهم مع الأسرى لوقف الإضراب عن الطعام الذي استمر لمدة عشرون يوماً متواصلة، وسقط في نهايته الشهيد الأسير حسين عبيدات في سجن عسقلان، وعشرة شهداء سقطوا في فعاليات الإسناد على الثرى الفلسطيني، ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى المؤازرة للمضربين في لبنان وسوريا والأردن ومناطق عربية وعالمية أخرى.

ثانياً: إجراءات إسرائيلية جديدة:

لم يستمر طويلاً هذا الهدوء في العلاقة بين الأسرى وإدارة قمع السجون فما أن انتهت عملية تبادل الأسرى في ٢٠/٥/١٩٨٥م، وحين شعرت هذه الإدارة بأن الغالبية العظمى من قيادات الأسرى والكوادر المجربة قد خلت منها السجون، فقد أجرت لقاءات مع ممثلي الأسرى في كافة السجون الإسرائيلية طالبتهم خلالها بالوقوف على العدد، وبذرائع أمنية اعتبرت ذلك أمراً يجب تنفيذه حتى لو أدى ذلك إلى استخدام القوة. وهذا بحد ذاته تهديد ما كان لها أن تفصح عنه لولا ادراكها مدى الضعف الذي انحدرت إليه الحركة الأسيرة الوطنية. وبداية من أيلول/سبتمبر ١٩٨٥م تحولت سياسة إدارة قمع السجون إلى الهجوم وبدأت التطبيق الفعلي لها في عسقلان، حين قمعت الأسرى بجولات من رش الغرف بالغاز المدمع والخانق ثم بالهراوات واستخدام التعذيب بوحشية.

ثالثاً: إنجازات الحركة الوطنية الأسيرة:

- زيادة الاتصال بين الأسرى في السجن الواحد وزيادة وقت التزاور بين الغرف.
- توسيع نوافذ سجن نفحة القديم.

- وعد بتحسين ظروف العلاج وتسريع اجراء العمليات الجراحية للمرضى من الأسرى، ووعد بزيادة زيارة الطبيب إلى السجن.
- وعد بإغلاق قسم العزل الرهيب في سجن نيتسان الرملة.
- زيادة وقت الزيارة من ثلاثون دقيقة إلى خمس وأربعين دقيقة.
- وقف تعرية النساء في التفتيش واستخدام الآلة بدلاً من ذلك.
- السماح بعدد من الزيارات الخاصة بعد تقديم طلب ذلك.
- إدخال البلاطة الكهربائية بالإضافة إلى الشوكة الكهربائية.
- السماح بلاقط البث التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية.
- تحسين ظروف الطعام والسماح بإدخال أغذية من الأهالي.
- السماح بشراء المياه الغازية والمعلبات من الكانتينة.
- وعد بدراسة الانتساب للجامعات.
- إدخال كميات من الكتب والقرطاسية.
- إعادة كافة المعزولين من الأسرى للعيش وسط اخوانهم.
- الكف عن التفتيشات أثناء وجود الاسرى في الغرف ووعد بعدم بعثرة أغراض وممتلكات الأسير وإعادة ترتيبها كما كانت.
- السماح بإدخال ملابس الرياضة والداخلية بمختلف الألوان والأحذية (البطش، ٢٠١٧).

• المرحلة الخامسة: مرحلة ما بعد أوصلو (١٩٩٤).

بعد انسحاب انتشار جيش الاحتلال الإسرائيلي وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، قد فقد الأسرى الذين ما زالوا في سجون الاحتلال الإسرائيلي التأثير الإنساني للتجمعات السكانية الكبيرة في المدن الفلسطينية في الضفة وفي قطاع غزة، ما أدى إلى خلل في معادلة الصراع في خندق المواجهة والصدام الأول، وأخذ يميل لصالح جبهة العدو الإسرائيلي، مما خلق الظروف المناسبة لتصورات طواقم الهندسة البشرية التابعة لإدارة قمع السجون الإسرائيلية لإمكانيات تمرير مخططات التدمير النفسي والاجتماعي للأسير الفلسطيني وتفكيك أواصر الحركة الأسيرة الوطنية (جادالله س.، ١٩٨٩).

وكالعادة اعتمدت ادارة قمع السجون الإسرائيلية في مثل هذه الأوضاع، سياسة الهجوم واستخدام العصا في التعامل مع الأسرى والتخلي عن الجزرة، حيث تراجعت عن الاتفاقيات معهم وتكررت لعودها وهو ما برز في مصادرتها للإنجازات والامتيازات التي حققها بنضالهم ومعاناتهم، وانتهاجها سياسة القمع الدموي والإرهاب على أوسع نطاق في ساحات السجون كما جرى في سجن نفحه عندما هاجم أكثر من (٢٠٠) مائتين من الحراس الأسرى يوم ١١/١١/١٩٩٧م، فجرحوا (١٢) اثني عشر اسيراً وعزلوا (٢٦) ستة وعشرين أسيراً آخرًا (والمحررين، ٢٠١٢).

لقد استغلت إسرائيل توقيع اتفاقيات السلام لتستفرد بأسرى الثورة الفلسطينية والعرب، فقامت بترحليهم إلى السجون الإسرائيلية داخل الخط الأخضر كجزء من عملية إعادة الانتشار.

عوامل نجاح الأسرى قبل العام ١٩٩٤:

أ- تماسك الحركة الأسيرة الوطنية وقدرتها على اختيار التوقيت المناسب للشروع في الخطوات النضالية.

ب- هبات الإسناد الجماهيري الفلسطيني لخطواتهم، والتضامن الفاعل معهم، والاشتباك مع قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي بفتح معركة في كل مدينة وقرية ومخيم.

ت- الضغط العالمي بالتضامن مع مطالبهم الإنسانية.

وهي كلها مجتمعة تؤدي إلى تحقيق المطالب التي يرفعها الأسرى.

خامساً: الآثار السلبية على المعتقلين وأهاليهم:

من ناحية المعتقلين والأسرى يمكن رصد النقاط التالية:

١. تكاثف الشعور بالمرارة من الإحباط والإنكفاء على الذات.

٢. سيادة الشعور بالعزلة والقنوط من عملية السلام، وفقدان الأمل بالإفراج من خلال المفاوضات

التي تجرى في إطارها.

٣. الميل إلى المزيد من التطرف، وتعميق الشعور بالعداء وتنامي عوامل الغلو في كراهية

الإسرائيليين.

٤. الشعور بالمهانة وازدياد الإنجرافات النفسية الناجمة عن الإحساس بالضعف الظاهر الذي يظهر عليه المفاوض الفلسطيني، كمن لا حيلة له أمام صف المفاوض الفلسطيني.

٥. الشعور بالذنب تجاه رحلة عذابات الأهل ومعاناتهم الشديدة اثناء الانتقال المرهق جداً للزيارة والإيذاء والإذلال الذي يتجشمه كل فرد من العائلة على نقاط التفتيش الإسرائيلية التي تعتمد تعرية النساء والرجال بحجة التفتيش على الرغم من وجود آلات لذلك.

٦. التوتر الشديد الذي يُفضي إلى خلل في صحة الأسير النفسية الناجم عن فرض اجراءات قاسية بشأن زيارات العائلات من خلال منع الزيارات لفترات طويلة، أو عدم السماح بزيارة الأسير إلا للأقارب من الدرجة الأولى "الأب، الأم، الزوجة" ومنع الأخ والأخت إلا إذا كانت أعمارهم أقل من ستة عشر عاماً، وتدخل أجهزة المخابرات الإسرائيلية في هذا الأمر بصورة مباشرة، حيث منعت أمهات وآباء من زيارة أبنائهم الأسرى (الجواد، ١٩٩٩).

يتضاعف التأثير السلبي على الأسير حين يسرد الزوار معاناتهم في يوم الزيارة الذي يبدأ من الساعة الثانية فجراً، ثم الانتظار ثلاث ساعات متواصلة في أحسن الأحوال أمام معبر إيرز ثم المشي لمسافة كيلومترين على الأقدام وحمل الهدايا والأطفال، ومساعدة العجزة حتى الوصول إلى حاجز التدقيق، ثم الانتظار مجدداً في الحافلات حتى ينهي الجميع هذه الإجراءات، بعد ذلك تتحرك القافلة بحراسة مشددة حتى وصول السجن والخضوع مجدداً لإجراءات التفتيش، والزيارة لمدة خمس وأربعون دقيقة والعودة إلى الحافلة والانتظار حتى ينتهي الجميع من ذلك وتعود الحافلة من حيث أتت، والوصول إلى البيت عند منتصف الليل (المسلماني، ٢٠١٩).

٧. تنامي عوامل الحقد والكراهية والرفض في نفسية الأسير، وهو ما يقود إلى التأثير السلبي على مجمل العملية السلمية حين يصطدم الأسير بالأوضاع الاقتصادية السيئة لعائلته الناجمة عن العديد من العناصر التي من بينها الحصار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ورفض إصدار تصريح للعمل في إسرائيل لأي من ذويه بسبب نشاطاته الأمنية ثم تقصير السلطة الوطنية الفلسطينية عن وضع البديل الجدي الذي يرفع المستوي المعيشي لعائلات الأسرى، وهذا التقصير مقرون باللامبالاة قادت إلى عدم البحث عن حلول للمعضلات التي تواجه عائلات

الأسرى وتهيئة الظروف للتخفيف عن كاهلهم، حتي يتسنى للأسير التحلل من التوتر، مما يترك له الأثر الإيجابي الذي لا بد أن يكون له دوره في عملية الحراك الاجتماعي برمته (الرازق، ٢٠١٨).

٨. إن عملية الترحيل محظورة في القانون الدولي، وتعتبر انتهاكاً لقواعد القانون الدولي الإنساني وبالذات نصوص اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب، وهي تعتبر إمعاناً في عزل الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب في سجونها عن العالم وعن عائلاتهم، بحيث يقود ذلك إلى المزيد من عوامل تحطيم الروح المعنوية للأسرى التي تردت بصورة كبيرة بفعل السياسة الإسرائيلية، وما تمخضت عنه من انكار لحقهم في الحرية كاستحقاقات أرسى دعائمها اتفاقيات السلام (جادالله أ.، ٢٠١٨).

٢,٢ المبحث الثاني: تاريخ صفقات التبادل الفلسطينية الإسرائيلية

مقدمة:

منذ عام ١٩٦٧، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي مئات الآلاف، إضافة إلى الآلاف من الجنود والمواطنين العرب، والعديد من المناضلين، والمتضامنين الآخرين، والذين يحملون جنسيات غير عربية، وذلك خلال الحروب بين الدول العربية والكيان الإسرائيلي. بالمقابل تمكنت القوات العربية من أسر أكثر من ألف جندي إسرائيلي، كما احتجزت فصائل المقاومة، الفلسطينية واللبنانية، العشرات من الجنود والمستوطنين الإسرائيليين، إضافة إلى بعض جثامين وأشلء الجنود الإسرائيليين الذين قتلوا أثناء المواجهة (فروانة، ٢٠١٥، صفحة ٣٥٨).

إن من أبرز الأسباب التي أدت إلى زيادة عدد الأسرى الفلسطينيين هي كما يلي:

١- الوجود المباشر لقوات الاحتلال الإسرائيلي في أماكن التجمع الفلسطينية.

٢- شن حملات اعتقالات جماعية وعشوائية.

٣- نشاط الحركة الوطنية الفلسطينية الرفض للاحتلال الإسرائيلي.

٤- سهولة الوصول إلى كل بيت واعتقال أفراد العزل.

وتعتبر نسبة المعتقلين الفلسطينيين، إلى إجمالي عدد السكان، هي الأكبر في العالم، إذ أن ما نسبته ٢٠% منهم تعرضوا للاعتقال. الأمر الذي يزيد من صعوبة تحريرهم، وفي مراحل وسنوات معينة كانت أعلى قبل السنة الأولى من الانتفاضة الأولى، حيث اعتقلت القوات الإسرائيلية ما يقارب ٥٠٠٠ أسير في الفترة الممتدة من ١٦/مارس/١٩٨٨ وحتى ٢٧/مارس/١٩٨٨.

وقد بدا واضحاً للفلسطينيين أن الحل السياسي والمفاوضات السلمية ما تزال عاجزة عن تحريرهم، فقد اندفعت بعض الفصائل إلى أسر الجنود والمستوطنين الإسرائيليين، لمبادلتهم بالأبناء وراء القضبان. وقد نجحت بعض هذه العمليات، كما مئى بعضها بالفشل.

فجريباً بدأتها جمهورية مصر العربية في ٢٧/٢/١٩٤٩. وبدأتها فلسطين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إحدى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية في ٢٣/٧/١٩٦٨. وتلتها حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" عدة مرات وانجزت أضخمها في ٢٣/١١/١٩٨٣. فيما انجزت الجبهة الشعبية القيادة العامة أزخمها بتاريخ ٢٠/٥/١٩٨٥ (فروانة ع.، ٢٠١٠، صفحة ٨)، آخر تلك الصفقات التي أبرمتها حركة المقاومة الإسلامية "حماس" عام ٢٠١١، والتي أفرجت بموجبها عن ١٠٢٧ أسير فلسطيني مقابل الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط.

عمليات تبادل الأسرى عربياً:

إن عمليات التبادل مع الاحتلال الإسرائيلي لم تقتصر على الفلسطينيين فحسب، بل أيضاً كان هناك عمليات مع الدول العربية نظراً للصراع العربي الإسرائيلي، حيث تم إبرام ست وعشرون صفقة تبادل عربية مع دولة الاحتلال الإسرائيلي وذلك مع كلاً من مصر وسوريا ولبنان والأردن، واستطاعت هذه الدول الإفراج عن آلاف من الأسرى العرب في عمليات تبادل كبيرة كان يشوبها الصعوبة والتشدد في المواقف، واستطاعت في هذه المراحل فرض مرحلة جديدة من الردع وتوازن القوي مع دولة الاحتلال الإسرائيلي وأعطت القوة والدافعية لكل الحركات الفلسطينية أن تحذو حذوها من أجل الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين وأسرى لدوريات العربية.

صفقات التبادل فلسطينياً:

• الصفقة الأولى ١٩٦٨/٧/٢٣:

وهي أول عملية تبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الاحتلال، وذلك بعد نجاح مقاتلين فلسطينيين من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (إحدى فصائل منظمة التحرير) بقيادة الرفيق المناضل يوسف الرضيع والرفيقة ليلى خالد - باختطاف طائرة إسرائيلية تابعة لشركة العال، والتي كانت متجهة من روما إلى تل أبيب، وأجبرت على التوجه إلى الجزائر وبداخلها أكثر من مائة راكب، وكانت أول طائرة إسرائيلية تختطف، محدثة بذلك نقلة نوعية جديدة في أساليب النضال الفلسطيني، وتم إبرام الصفقة مع دولة الاحتلال الإسرائيلي من خلال الصليب الأحمر الدولي، وأفرج عن الركاب مقابل (٣٧) سبعة وثلاثين أسيراً فلسطينياً، من ذوي الأحكام العالية من ضمنهم أسرى فلسطينيين كانوا قد أسروا قبل لعام ١٩٦٧ م.

في هذه العملية كان المخططون لها يهدفون إلى هدفين:

أ. الأول: إثارة انتباه العالم لمعاناة الشعب الفلسطيني والانتباه إلى الثورة التي أشعلها وفجرها في ١/١/١٩٦٥.

ب. الثاني: من شقين ويخض الأسرى الفلسطينيين الذين تم اعتقالهم:

- شد عزائمهم وتعزيز الاعتقاد في وعيهم بأن الثورة لن تنتكر لهم وسيظل شبابها يناضلون من أجل تحررهم.

- لا استثناء لأي أسير من المطالبة بتحرره ، لذا فقد جاءت الصفقة لتشمل أسرى قد جرى اعتقالهم قبل انطلاق الثورة عام ١٩٦٥ (فروانة ع.، ٢٠١٠).

• الصفقة الثانية ١٩٧١ /يناير/ ٢٨:

جرت عملية تبادل أسير مقابل أسير ما بين حكومة الاحتلال الإسرائيلي وحركة "فتح" إحدى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وأطلق بموجبها سراح الأسير محمود بكر حجازي مقابل إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي "شموئيل فايز" والذي اختطفته حركة "فتح" في أواخر (العام ١٩٦٩ م)

ومن الجدير ذكره أن حجازي يعتبر أول أسير فلسطيني في الثورة الفلسطينية المعاصرة، التي انطلقت في الأول من يناير عام ١٩٦٥م، وقد اعتقل بتاريخ ١٨/١/١٩٦٥، وكان أول من وجه إليه تهمة الانتماء لحركة "فتح"، وحكم عليه آنذاك بالإعدام، ولكن الحكم لم ينفذ، وجرت عملية التبادل في رأس الناقورة برعاية الصليب الأحمر، وتوجه بعدها حجازي إلى لبنان، وعاد إلى غزة مع القوات الفلسطينية بعد اتفاق "أوسلو" عام ١٩٩٤.

أهم ما يميز هذه الصفقة أنها تمت بعد إلزام حكومة الاحتلال إجراء الاتصالات مع مؤسسة الهلال الأحمر الفلسطيني كأحد مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، والتفاوض معها من أجل اتمام عملية تحرير أسير فتح الأول "محمود بكر حجازي" مقابل الأسير الصهيوني الذي أسرته مجموعة من حركة فتح عندما هاجمت مستوطنة المظلة في أصبع الجليل واقتادوه معهم، حيث جرى اعتقاله في قاعدة من قواعد حركة فتح، وقد عومل معاملة أسير حرب حيث تمكن من مراسلة عائلته على نماذج رسائل الهلال الأحمر الفلسطيني التي كان ينقلها الصليب الأحمر الدولي (فروانة ع.، ٢٠١٠).

• الصفقة الثالثة بتاريخ ١٤/٣/١٩٧٩:

جرت عملية تبادل اللبثاني، أو كما سميت "عملية النورس" بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث أطلقت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة (وهي إحدى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية) سراح جندي إسرائيلي كانت قد أسرته في عملية اللبثاني بتاريخ ٥/٤/١٩٧٨، حينما تم مهاجمة شاحنة إسرائيلية في كمين قرب صور، وهو ليس بعيداً عن مخيم الرشيدية؛ فقتل آنذاك أربعة جنود إسرائيليين وأسر واحد من قوات الاحتياط، وأفرجت إسرائيل بالمقابل عن (٧٦) ستة وسبعون معتقلاً من كافة فصائل الثورة الفلسطينية ممن كانوا في سجونها، من ضمنهم (١٢) اثنتا عشرة فتاة فلسطينية.

في هذه الصفقة لم يكن المفاوضات الفلسطيني يدرك أهمية إعادة الأسير الصهيوني إلى عائلته ولم يدرك ذلك إلا بعد هذا التاريخ، حيث أصبح التوجه بعد ذلك بالتشدد والصلابة.

• الصفقة الرابعة في ١٣ / فبراير ١٩٨٠:

أطلقت حكومة الاحتلال الإسرائيلي، سراح المعتقل مهدي بسيسو "أبو علي" ووليام نصار، مقابل إطلاق سراح المواطنة الأردنية "أمينة داوود المفتي"، التي عملت جاسوسة لصالح الموساد الإسرائيلي حيث كانت محتجزة لدى حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، وتمت عملية التبادل في قبرص، بإشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وتعتبر أشهر جاسوسة عربية عملت لصالح الموساد. (وفا، ٢٠١٤).

لم تكن هذه الصفقة عادية فقد اقتصر على رجلين مقابل الجاسوسة، حيث أصرت القيادة الفلسطينية على هذه الأسماء لعدة أسباب أهمها أنهم أعلى مرتبة تنظيمية في السجون الإسرائيلية وهو المعيار الذي على أساسه اختارته القيادة لعملية التبادل.

• الصفقة الخامسة في ٢٣ / نوفمبر ١٩٨٣م:

تمت عملية تبادل جديدة ما بين حكومة الاحتلال الإسرائيلي، وحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" إحدى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، حيث أطلقت إسرائيل سراح جميع معتقلي معتقل أنصار في الجنوب اللبناني، وعددهم (٤٧٠٠) معتقلاً فلسطينياً ولبنانياً، و(٦٥) وخمس وستون أسيراً من السجون الإسرائيلية، مقابل إطلاق سراح ستة جنود إسرائيليين من قوات (الناحال) الخاصة، أسروا في منطقة بحدون في جنوب لبنان من قبل منظمة التحرير الفلسطينية "حركة" "فتح" بتاريخ ١٩٨٢/٩/٤، فيما أسرت الجبهة الشعبية القيادة العامة جنديين آخرين.

ثم قامت مجموعة من حركة "فتح" بأسر ثمانية جنود إسرائيليين، وبعد أسرهم مر الأسرون على حاجز لمجموعات الجبهة الشعبية "القيادة العامة" وأخذوا جنديين من الأسرى، وسمحوا لمجموعة "فتح" الاحتفاظ بالجنود الستة وإكمال طريقهم لقواعد حركة "فتح"، وبعد تفجير الأوضاع في طرابلس تفاوضت حركة "فتح" مع حكومة الاحتلال الإسرائيلي تحت ضغط المعارك والبنادق.

رأت حركة "فتح" أهمية قصوى للساحة اللبنانية وبالذات بعد مذابح "صبرا وشاتيلا" وأدركت قيادتها الأهمية الملحة للقوة البشرية الوازنة في قواعد الاشتباك، لهذا فقد وضعت في الاعتبار جميع من هم في سجن الخيام؛ لأن أغلبهم من كوادر منظمة التحرير الفلسطينية ومقاتلين لبنانيين، وكان أغلبهم من

حركة "فتح" الأمر الذي جعل المفاوضات الفتحاوي يركز على تحرير الأسرى من سجن الخيام، ثم الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وبالفعل فقد كان الاتفاق قد أدى إلى اطلاق سراح جميع أسرى الخيام، وكان لهذه الخطوة تعديل في موازين القوى الفاعلة على الساحة اللبنانية وتوفير دعم سايسي لياسر عرفات وهو محاصراً في طرابلس (مجديسالم، ٢٠١٩).

• الصفقة السادسة ٢٠/مايو/١٩٨٥م:

أجرت إسرائيل عملية تبادل مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة"، والتي سميت بعملية الجليل، وأطلقت إسرائيل بموجبها سراح (١١٥٥) أسيراً، كانوا محتجزين في سجونها المختلفة، منهم (٨٨٣) أسيراً، كانوا محتجزين في السجون المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، و(١١٨) أسيراً، كانوا قد خطفوا من معتقل أنصار في الجنوب اللبناني أثناء التبادل العام ١٩٨٣ مع حركة "فتح"، و(١٥٤) معتقلاً كانوا قد نقلوا من معتقل أنصار إلى معتقل عتليت، أثناء الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، مقابل ثلاثة جنود كانوا بقبضة الجبهة الشعبية، اثنان منهم من عملية بحدون وآخر كان قد أُسر في معركة مع القيادة العامة وقد أسرا بحدون بلبنان بتاريخ ٤/٩/١٩٨٢، مع ستة جنود آخرين، كانوا بحوزة حركة "فتح" وأطلق سراحهم ضمن عملية تبادل للأسرى عام ١٩٨٣، حيث أن مجموعة من حركة "فتح"، تمكنت من أسر ثمانية جنود إسرائيليين.

وتعتبر عملية التبادل هذه أعظم عملية تبادل شهدتها الصراع العربي الإسرائيلي، وأكثرها زخماً، وتمت وفقاً للشروط الفلسطينية.

أساس عملية التبادل هذه وجود الجنديين الصهيونيين اللذين كانا قد تم أخذهم من حركة فتح أثناء عبورهم للحاجز الخاص بالجبهة الشعبية "القيادة العامة" وللوضع التفاوضي المدروس فقد أجاد المفاوضات التفاوض بحيث لم تنته المفاوضات إلا بعد أن تحقق إنجاز عدد جيد على الرغم من عسر التفاوض، هذا العدد الذي تم اختياره لإطلاق سراحهم في الضفة والقطاع، كان كفيلاً بتطوير الجهد النضالي إلى الأفضل خاصة أن النضال الجماهيري قد توسع ليشمل كافة مناحي الحياة وبالذات نشاط الأزرع الجماهيرية للتنظيمات الفلسطينية كحركة الشبيبة الفتحاوية ولجان العمل التطوعي للجبهة

الشعبية وحزب الشعب الفلسطيني وعلى وجه الخصوص، أما الفصائل الأخرى فجهودها محدودة (وفا، ٢٠١٤).

من الأهمية بمكان القول أن إطلاق سراح الأسرى بالتبادل قد شجع الشباب على الانخراط في الفعل النضالي وخلق دافعية نضالية لبلوغ التحول من حالة الدفاع إلى الهجوم مما هيأ الظروف الذاتية لإشعال الانتفاضة الأولى وهي انتفاضة الحجارة.

• الصفقة السابعة بتاريخ ١٣/سبتمبر/١٩٩١م:

استلمت إسرائيل جثة الجندي الدرزي سمير أسعد من بيت جن، والتي كانت تحتجزها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، منذ العام ١٩٨٣، مقابل سماح إسرائيل بعودة أحد مبعدي الجبهة، وهو النقابي علي عبد الله "أبو هلال" من أبوديس والذي أبعده إسرائيل في العام ١٩٨٦.

• الصفقة الثامنة ١/أكتوبر/٢٠٠٩م:

أفرجت إسرائيل عن عشرين أسيرة فلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة، مقابل الحصول على معلومات عن حالة "شاليط" المأسور لدى الفصائل الفلسطينية بقطاع غزة، منذ ٢٥/حزيران ٢٠٠٦، حيث حصلت على شريط فيديو لمدة دقيقتين، وصور حديثاً يظهر "شاليط" وهو بصحة جديدة، واعتبرت صفقة شريط الفيديو هذا، جزءاً من المفاوضات لإتمام الصفقة الكبرى.

حيث اتبعت حركة حماس مبدأ لكل معلومة ثمن، فكان لهذا الطلب من إسرائيل الحصول على أي معلومة عن شاليط هو بمثابة عنصر قوة للمفاوض ويظهر مدى تثبت المفاوضين بمطالبهم مقابل الإفراج عن شاليط (فروانة ع.، ٢٠١٠).

• الصفقة التاسعة: صفقة وفاء الأحرار تبادل الأسرى عام ٢٠١١م:

في فجر ٢٥ يونيو ٢٠٠٦ استهدفت العملية قوة إسرائيلية مدرعة من لواء جفاتي كانت ترابط ليلاً في موقع كيريم شالوم العسكري التابع للجيش الإسرائيلي على الحدود بين مدينة رفح الفلسطينية وإسرائيل. وانتهى هذا الهجوم بمقتل جنديان وإصابة (٥) خمسة آخرين بجروح وأسر جندي آخر هو شاليط (جلعاد شاليط: هو ابن نعوم وأفيفا شاليط وهم يهود من أصل فرنسي هاجرا لفلسطين قبل عدة عقود.

وبعد عدة أشهر من تجنيده في ٢٥ يونيو ٢٠٠٦ وقع جلعاد في قبضة المقاومة الفلسطينية حيث تم أسره ونقله إلى قطاع غزة على يد مقاتلين تابعين لثلاثة فصائل فلسطينية ونتيجة المفاوضات من أجل إطلاق سراح جلعاد شاليط، في يوم الثلاثاء ١٨ أكتوبر ٢٠١١ تم إطلاق سراح جلعاد شاليط وتم تسليمه من حماس إلى السلطات المصرية مقابل (٤٧٧) أسير فلسطينياً حيث تم التوصل لها بين حماس وإسرائيل تضمنت الإفراج عن (١٠٠٠) ألف معتقل فلسطيني وثمانية وعشرون أسيرة فلسطينية مقابل الإفراج عن الجندي الإسرائيلي المختطف لدى حركة حماس جلعاد شاليط. وجاءت الصفقة تتضمن التفاصيل التالية:

- الإفراج عن (٤٥٠) معتقلاً يقضون أحكاماً بالسجن المؤبد. والإفراج عن جميع النساء المعتقلات في السجون الإسرائيلية وعددهن (٣٠) سيدة. وضمنهن من يقضين أحكاماً بالسجن المؤبد.

- الإفراج عن جميع المعتقلين من كبار السن. جميع المعتقلين المرضى. عن معتقلين من مدينة القدس وعددهم (٤٥) معتقلاً.

- الإفراج عن معتقلين من فلسطيني ٤٨، الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية وعددهم ستة، مع العلم أن إسرائيل كانت تعارض بشدة الإفراج عن أي معتقل من القدس ومن فلسطيني ٤٨، لأنهم يحملون الجنسية الإسرائيلية.

- تم الاتفاق على إبعاد (٢٠٠) مائتي معتقل من الذين سيفرج عنهم ويقطنون الضفة الغربية لقطاع غزة أو إلى دول عربية، مع العلم أن إسرائيل كانت تطالب بإبعاد (٥٠٠) معتقل.

- وتم نقل شاليط و(٤٧٧) من المعتقلين الذين يقضون أحكاماً مؤبدة للقاهرة. وقامت إسرائيل بالإفراج عن (٥٥٠) معتقلاً آخرين، وتم إعادة شاليط لإسرائيل (الجزيرة م.، ٢٠١١).

يبين التاريخ أن هناك صفقات للتبادل بين إسرائيل وفصائل المقاومة الفلسطينية، وهذه الصفقات أوضحت للجميع أن كل فصائل المقاومة الوطنية والإسلامية لن تترك الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي، فعملت على خطف الجنود أو أسر طائرات أو أي وسيلة أخرى من أجل العمل على

تحرير الأسرى، وقد بين التاريخ أيضاً أنه تم الإفراج عن أعداد كبيرة من الأسرى في صفقات تبادل مشرفة أجبرت إسرائيل القبول بمطالبهم (الجزيرة م.، ٢٠١١).

ولكن مع تناول الصفقات التبادل تبين للباحث أن هناك بعض الثغرات في بعض الصفقات، عملت الفصائل على تجنبها في أي صفقات في المستقبل.

٣,٢ المبحث الثالث: قوانين الأسر وفق اتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة والأمم المتحدة

مقدمة:

يرتكز القانون الدولي الإنساني على مجموعة من المبادئ المنبثقة عن القواعد والأحكام الاتفاقية والعرفية، التي تنطبق على النزاعات المسلحة، بما فيها مقاومة الاحتلال، والتي تكافح فيها الشعوب من أجل نيل الحرية وتقرير المصير وعمليات ضد الأنظمة العنصرية.

ومنذ بداية الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، واجهته مقاومة أبناء الشعب الفلسطيني الراض للاحتلال وترتب على ذلك وقوع العديد من أفراد المقاومة أو أبناء الشعب الفلسطيني المدنيين في الأسر، ونشأت قضية الأسرى في السجون الإسرائيلية، ومارست سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة أسر الفلسطينيين بصورة ممنهجة، بهدف القضاء على إرادة الشعب الفلسطيني في نيل حريته وتقرير مصيره، وحتى يومنا هذا لا زال الاحتلال الإسرائيلي يأسر ما يزيد عن (٦٥٠٠) فلسطيني في ظروف مأساوية، تتنافى مع قواعد وبروتوكولات لاهاي، حيث يتعرضون في سجون الاحتلال لأبشع صور التعذيب والمعاملة السيئة على يد محققين الشاباك الإسرائيلي، كما ويستخدم أكثر من (١٨٠) أسلوباً جسدياً ونفسياً بحق الأسرى، وتنتكر إسرائيل للاتفاقيات الدولية، وعلى الرغم من إجماع الأسرة الدولية على ضرورة أن يتمتع الأسرى بالعديد من الحقوق المكفولة لهم وفق القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة، حيث تمثلت قضية الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية جانب من الانتصار في الصراع العربي الإسرائيلي، فمن جهة كانت تجلب التعاطف مع القضية الفلسطينية خاصة أيام الإضرابات عن الطعام، ومن جهة أخرى كانت تعكس للعالم الانتصار الحقيقي الفلسطيني على إسرائيل أيام تبادل الأسرى أو صور محاكمة الفلسطينيين الذين يتم اعتقالهم عقب عمليات فدائية

كبيرة، والذين كانوا غير مبالين وجعلوا قاعات المحاكم منابر للخطب الوطنية والافتخار بتفويضهم العمليات الفدائية (البطش، ٢٠١٧، صفحة ١٧٠)، إلا أن الاحتلال الإسرائيلي وعبر مصلحة السجون الإسرائيلية يمارس بحقهم أشنع صور التعذيب والإهمال الطبي والعزل والمنع من الزيارة، والاعتقال الإداري، واعتباره المقاتل الشرعي وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة بحقهم.

١,٣,٢ المكانة القانونية للأسرى:

وحول المكانة القانونية للأسرى، هناك اختلاف كبير وجدل واسع حول المكانة القانونية للأشخاص الذين تعتقلهم سلطات الاحتلال الإسرائيلي في سجونها ومعقلاتها، بسبب مقاومتهم لاحتلالها للأراضي الفلسطينية.

هل هم أسرى حرب أم معتقلون مدنيون؟ القانون الإسرائيلي يرفض الاعتراف بهم كأسرى حرب، وترفض دولة الاحتلال الاعتراف بالمقاتلين الفلسطينيين كأسرى حرب ومعاملتهم بموجب اتفاقية جنيف الثالثة، وبدلاً من ذلك، فهي تعاملهم وفقاً للوائح الخاصة، على اعتبارهم "سجناء أميين" و"ارهابيين" لا حقوق لهم، وتسعى لنزع الشرعية عن نضالهم المشروع ضد الاحتلال، بل وتذهب إلى حد هدر إنسانيتهم وكرامتهم (فروانة، ٢٠١٥، صفحة ٣٨٧).

وهي بذلك تستخدم هذا الأسلوب كي تتحلل من التزاماتها تجاه الأسرى، وتطبق بحقهم قوانين محلية كانت مطبقة أيام الانتداب البريطاني على فلسطين، أما الفلسطينيون يسعون إلى حصولهم على المكانة الجديدة لتثبيت وضع المعتقلين الفلسطينيين كأسرى حرب.

ويشار هنا إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي لا تعترف بالأراضي الفلسطينية إن أراضي محتلة، وتعامل الأسرى الفلسطينيين منها كمعتقلين جنائيين ارتكبوا جرائم جنائية، وتخول نفسها اعتقال الأشخاص إدارياً دون محاكمة، وتحاكمهم وفق القانون المحلي. حيث يطبق على الضفة الغربية قانون العقوبات الأردني الذي كان مطبق العام ١٩٦٤، وفي قطاع غزة قانون العقوبات الفلسطيني الذي كان مطبقاً عام ١٩٣٦، إضافة إلى أنظمة الطوارئ زمن حكومة الانتداب عام ١٩٣٥ (الرجوب، ٢٠١٣).

٢,٣,٢ التمييز بين أسير الحرب والمعتقل:

إن مرد التشابه بين المعتقل وأسير الحرب هو أن كليهما مقيد الحرية، ولكن في واقع الأمر نظام الاعتقال يختلف في عدة جوانب عن نظام الأسر، "فالاعتقال يسري على المدنيين وقد يكون قسراً ورغماً عن إرادة الشخص" (المتحدة، ١٩٤٩، صفحة ٤٢).

أولاً: الأسير وأسير الحرب:

هناك اختلاف كبير في المعنى الحقيقي لمصطلح أسير الحرب، وهنا لا بد من الرجوع إلى القانون الدولي الإنساني لتحديد من هو أسير الحرب، على الرغم من خلوها مباشرة بكلمة أسير حرب، وذلك بسبب كثرة الوضعيات التي يكون فيها الشخص في زمن النزاع المسلح ويثبت بموجبها المركز القانوني لأسير الحرب، وهذا ما انعكس على نص المادة الرابعة من اتفاقية جنيف الثالثة لسنة ١٩٤٩ التي تتضمن تعريفاً بل وضعيات تثبت الشخص بموجبها صفة أسير الحرب.

حيث إن أسرى الحرب هم الأشخاص الذين يقعون في قبضة العدو وينتمون إلى إحدى الفئات

التالية:

- أ. أفراد القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع وأعضاء الميليشيات من هذه القوات.
- ب. أعضاء الميليشيات وأعضاء الوحدات المتطوعة الأخرى بمن فيهم أعضاء حركات المقاومة المنظمة شريطة تلبية جميع الشروط التالية:
 - يقودها شخص مسؤول عن مرؤوسيه.
 - أن تكون لها شارة مميزة محددة يمكن تمييزها على مسافة (هناك استثناءات محدودة في هذا بين الدول الذين يراقبون البروتوكول الأول لعام ١٩٧٧).
 - على من حمل الأسلحة علناً.
 - إجراء عملياتهم وفقاً لقوانين وأعراف الحرب.
- ت. أفراد القوات المسلحة النظامية الذين يعلنون ولاءهم لحكومة أو سلطة لا تعترف بها الدولة الحاجزة.

ث. المدنيون الذين لديهم أدوار دعم غير قتالية مع الجيش والذين يحملون بطاقة هوية سارية المفعول صادرة عن الجيش الذي يدعمه (الاحمر، ١٩٩٤).

ثانياً: تعريف الأسير وأسير الحرب:

هو أحد أفراد القوات المسلحة أو أحد أعضاء حركات تابعة لها، يقع في قبضة العدو أثناء سير الأعمال العدائية، ويعامل هؤلاء الأسرى حسب اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩، الخاصة بمعاملة أسرى الحرب.

وهو ذلك المحارب الذي ينتمي إلى إحدى الفئات المجهزة عسكرياً، ويتم أسره من قبل العدو، ويقع تحت سلطة ما أو تحت مسؤولية الوحدة العسكرية التي قامت بأسره، ويعتبر أسير حرب، ويحرم من حريته.

ويعرف أيضاً بأنه هو كل من يقبع في سجون الاحتلال، على خلفية مشاركته في النضال، ضد الاحتلال (مغاري، ٢٠١٧).

وفلسطينياً هو كل فرد من أفراد المجتمع، تعرض للاعتقال من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وما زال موجوداً في الأسر باختلاف السن أو فترة الأسر أو النوع أو الحكم الظالم الصادر بحقه. وأسرى الحرب هم الأشخاص الذين يتم إلقاء القبض عليهم مؤقتاً من طرف العدو في نزاع مسلح ليس لجريمة ارتكبوها، إنما لأسباب عسكرية.

ومن هذا المنطلق يرى الباحث أنه يتطلب من سلطات الاحتلال الإسرائيلي العمل بما جاء في الاتفاقيات بخصوص أسرى الحرب، والذي يلزم الكيان الإسرائيلي بتنفيذ تلك الاتفاقيات الدولية بالخصوص، وخاصة أن أسير الحرب يوصف بأنه هو من يقع في يد العدو كما في حالتنا الفلسطينية، ويجب حمايتهم ومعاملتهم وفق قواعد القانون الدولي الإنساني، وقواعد القانون الدولي لحقوق الانسان، وعلى الاحتلال الإسرائيلي العمل على تطبيق هذا القانون على الفلسطينيين ومعاملتهم أسرى حرب، لأننا بحالة اشتباك دائم مع الاحتلال الإسرائيلي ولا زلنا نعيش تحت وطأة الاحتلال.

ثالثاً: المُعتقل:

هو ذلك الشخص الذي يتم إلقاء القبض عليه من قبل قوات أجنبية أو محلية، ومازال موقوفاً على ذمة التحقيق، وحتى تتم محاكمته وقضاء فتره حكمة داخل المعتقل.

أو هو الشخص المدني الذي يقع في قبضة العدو أثناء النزاعات المسلحة الدولية أو في الأرض المحتلة، ولكي يحافظ على وضعه القانوني كمصري محمي، يتوجب عليه الامتناع عن المشاركة في عمليات ذات طابع عدائي للقوات المعادية أو قوات الاحتلال، وبالتالي يعتبر جميع الأشخاص المدنيين، في الأراضي المحتلة، معتقلين في حال وقوعهم في قبضة العدو نتيجة لمشاركتهم في عمليات عدائية ضد قوات الاحتلال أو القوات المعادية، ويعامل الأشخاص المعتقلون وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (مغاري، ٢٠١٧، صفحة ٤٠).

٢,٣,٣ كيفية التعامل مع الأسير والمعتقل:

أولاً: محاكمة أسير الحرب والمعتقل والإفراج عنهم:

أسير الحرب لا يقدم للمحاكمة نتيجة مشاركته في الأعمال العسكرية العدائية، ويجلى فوراً من أرض المعركة إلى معسكر للأسرى في أراضي الدولة الأسيرة. ولا يتمتع أسير الحرب بزيارات عائلية، ويعاد إلى وطنه بعد انتهاء النزاع المسلح، ولا يجوز إجبار الأسرى على الإدلاء بأي معلومات رغماً عنهم، باستثناء سؤالهم عن أسمائهم ورتبهم العسكرية ورقمهم في الجيش أو الفرقة أو الرقم الشخصي أو المسلسل في الكتيبة التابع لها، إلا أنه يجوز تقديم أسرى الحرب للمحاكمة في حال عدم احترامهم لقواعد القتال وقانون الحرب، أو اقترافهم جرائم جنائية (الانسان، ٢٠١٢).

ثانياً: محاكمة المعتقل والإفراج عنه:

يحق لدولة الاحتلال محاكمة المدنيين في الأراضي المحتلة في حال إخلالهم بأمن ونظام قوات الاحتلال على أن يحتجز المعتقل في سجون موجودة داخل الأراضي المحتلة نفسها، ويسمح لأفراد عائلة المعتقل بزيارته، ويفرج عن المعتقل حال انتهاء فترة محكوميته أو نتيجة لزوال سبب اعتقاله، أو انتهاء حالة الاحتلال للأراضي المحتلة (الانسان، ٢٠١٢).

خلاصة القول، إن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، يحرمون من صفتهم كأسرى حرب، ومقاتلين من أجل الحرية، وبهذا فهم يحرمون من الحماية المقررة لهم وفقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وبدل ذلك تجري معاملتهم وفق لوائح خاصة صادرة عن مصلحة السجون الإسرائيلية خاصة بالسجناء الأمنيين، ولا تكتفي لوائح مصلحة السجون الإسرائيلية بنزع الشرعية عن نضال الأسرى، وقضيتهم العادلة، بل تذهب إلى حد هدر إنسانيتهم وكرامتهم عن طريق القمع والتكيل وسحب كل منجزاتهم التي حصلوا عليها بأمعانكم الخاوية.

فعند النظر في لوائح مصلحة السجون الإسرائيلية الخاصة بالسجناء الأمنيين وفي مقدمتها "قواعد عمل بخصوص السجناء الأمنيين ٠٢/٠٣/٠٠، للعام ٢٠٠٨"، يتضح أن مفهوم "القانون" لدى السياسيين ومتخذي القرار في مختلف مؤسسات ودوائر سلطات الاحتلال الإسرائيلية يتسم بالأداة (instrumental concept of law)، الأمر الذي يجعل من القانون أداة لتنفيذ أهداف معينة، لا معيار أخلاقي يعكس قيماً ومعايير اجتماعية، لكونه مجرد أداة يتم تغييرها حين لا يلائم الأهداف (جادالله، ٢٠١٧).

من هذا المنظور، ولتوضيح هذا الدور الأدائي يجب النظر إلى لوائح مصلحة السجون الإسرائيلية الخاصة بالأسرى الفلسطينيين، والذي يفسر رفضها الاعتراف بانطباق اتفاقيات جنيف على الأراضي الفلسطينية المحتلة وعلى الأسرى الفلسطينيين، ويجري استخدام تعبير امتيازات وليس حقوق لتسهيل عملية سحب هذه الحقوق باعتبارها امتيازات مردها حسن النية، وليس الاعتراف بإنسانية الأسير وحقوقه (جادالله، ٢٠١٧).

ثالثاً: أسس التعاطي مع المقاتلين الفلسطينيين في "السجون" الإسرائيلية:

عقب قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي ببسط سيطرتها على ما تبقى من الأرض الفلسطينية في الخامس من حزيران من العام ١٩٦٧، أصدر القائد العسكري التابع لقوات الاحتلال "حاييم هرتسوغ"، الأمر العسكري رقم (٣). وقد جاء في مادته ٣٥ "أنه يترتب على المحكمة العسكرية تطبيق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ آب ١٩٤٩ بخصوص حماية المدنيين أثناء الحرب والاحتلال،

والتأكيد على أن تلتزم المحكمة العسكرية بتطبيق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة فيما يتعلق بالإجراءات القضائية، وإذا وجد تناقض بين هذا الأمر وبين الاتفاقية فتكون الأفضلية لأحكام اتفاقية جنيف".

غير أن القيادة العسكرية لقوات الاحتلال، سرعان ما اتصلت من الأمر العسكري الإسرائيلي ومن الذي ألزمها بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة، ومعاملة المدنيين الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال بموجب ما قرره تلك الاتفاقية من إجراءات قضائية، تضمن حق المحاكمة العادلة.

ومنذ ذلك الوقت وحتى تاريخه، ترفض دولة الاحتلال الاعتراف بتطبيق اتفاقيات جنيف على الأرض الفلسطينية المحتلة، بحجة أنها لم تحتل من دولة ذات سيادة، على اعتبار أن المملكة الأردنية وجمهورية مصر العربية كانتا تقومان بإدارة الضفة الغربية، والقدس، وقطاع غزة، ولم تكونا صاحبتى سيادة عليهم (مراد، ٢٠١٣).

كما وترفض دولة الاحتلال معاملة المقاتلين الفلسطينيين بموجب اتفاقية جنيف الثالثة، على اعتبار أن صفة أسرى الحرب لا تنطبق إلا على أفراد القوات المسلحة، وأعضاء حركات المقاومة المنظمة لأحد أطراف النزاع. كما وتدعي سلطات الاحتلال أن المقاومين الفلسطينيين لا ينتمون لأي دولة، فإنهم غير مؤهلين للحصول على مكانة أسرى الحرب.

في صدد ذلك يرى الباحث، أن تجاهل أحكام المادة الرابعة في فقرتها الرابعة من البروتوكول الإضافي الأول الملحق في اتفاقيات جنيف في العام ١٩٧٧، التي نصت على أن مكانة أسرى الحرب تمتد لتتطبق على "النزاعات المسلحة التي تناضل الشعوب فيها ضد التسلط الاستعماري والاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية، وذلك في ممارستها لحق الشعوب في تقرير المصير، كما كرسه ميثاق الأمم المتحدة والإعلان المتعلق بمبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول طبقاً لميثاق الأمم المتحدة"، هو محاولة من سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

لنزع الشرعية عن كفاح الشعب الفلسطيني من أجل تقرير مصيره، وذلك من خلال عدم الاعتراف بمن يشاركون في أعمال المقاومة ضد احتلالها الأراضي الفلسطينية المحتلة، باعتبارهم مقاتلين من أجل الحرية، هذا الاعتراف يضيف المشروعية على القضية التي تحركهم، كما عبر

المقرر الخاص السابق السيد جون دوغارد في ورقة قدمها أمام الأمم المتحدة حول الوضع القانوني للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في نيسان من العام ٢٠١٢.

٢،٣،٤ الأسرى في القانون الدولي الإنساني:

يتكون القانون الدولي الإنساني من مجموعة من القواعد التي تهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة لأسباب إنسانية، ويحمي كل من ليس له صلة أو كانت له صلة فيما سبق بالأعمال العدائية، كما يقيد وسائل وأساليب الحرب، ويعرف أيضاً بقانون الحرب أو قانون النزاعات المسلحة (غنيم، ٢٠١٨).

والقانون الدولي الإنساني الذي يعد فرعاً من القانون الدولي العام، يشتمل على مجموعة القواعد التي تحكم العلاقات بين الدول، والقانون الدولي متضمن في الاتفاقيات الموقعة بين الدول، سواء أكانت اتفاقيات أو معاهدات، وكذلك في القواعد العامة والقوانين العرفية والتي تصبح ملزمة قانونياً بحكم ممارسة الدول لها (مغاري، ٢٠١٧)، وينظر الجزء الكبير من تلك القواعد العامة والقوانين العرفية، ما هو منصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

أولاً: موقف الأمم المتحدة:

تعد الأمم المتحدة من أهم المحافل الدولية التي يوليها صناع القرار الفلسطيني أهمية خاصة، رغم أن القضية ضلت موضوعاً للنقاش على طاولات هذه المؤسسة منذ بداية عام ١٩٧٤، وقد شاركت في صناعة الواقع السيئ الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، وعلى مر العقود أصبحت القضية الفلسطينية تستحوذ على النصيب الأكبر من قرارات مؤسسات الأمم المتحدة، بل إنها شكلت الملجأ الرئيس في كثير من الأحيان للشعب الفلسطيني، وتأتي أهمية الأمم المتحدة بالنسبة لقضية الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية من خلال الاتفاقيات التي تشترطها على توقيع التزام أعضائها بها، فقد رعت وأشرفت على صياغة اتفاقيات جنيف خاصة الرابعة منها وملحقاتها التي تضمن جزءاً منها حول كيفية التعامل مع الأسرى، والتي تطرقت في أغلب شؤون حياة الأسرى زمن الحروب، ولكن ظلت هناك فجوة كبيرة حاولت إسرائيل من خلالها سلخ قضية الأسرى الفلسطينيين عن منبر الأمم المتحدة، وذلك بفهمها الخاص عن مقصود في هذه الاتفاقية كأسير حرب، وبم توتر هذه الاتفاقية على سلوك

السلطات الإسرائيلية تجاه الأسرى لأنها ببساطة لا تعتبرهم أسرى حرب، ولا يمكن أن نتوقع تعامل إسرائيل مع الأسرى من خلال اتفاقية جنيف أو ملحقاتها فقد لجأت للتهرب من الالتزام بكلمة واحدة (تعريف أسير حرب) (البطش، ٢٠١٧، صفحة ١٧١).

وبناء على ما سبق، يتطلب من القيادة الفلسطينية من الاعتراف بدولة فلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة، والتوجه لمحكمة لاهاي لاستصدار رأي استشاري حول المكانة القانونية للأشخاص الذين تعتقلهم سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وما يترتب على ذلك من استحقاقات وحقوقية لهم، مستخدمة قرارات الشرعية الدولية واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ على الأراضي المحتلة بالحقوق، وخاصة قرار الأمم المتحدة رقم ٣٠١٣ لعام ١٩٧٣ الصادر عن الجمعية العامة الذي ينص على أن كفاح الشعوب الواقعة تحت الاحتلال، هو شرعي وينسجم كلياً مع مبادئ القانون الدولي".

لذلك يجب الانطلاق من أن اتفاقيات جنيف واجبة التطبيق، ولتحديد ما إذا كان الشخص أسير حرب أم معتقل مدني تستخدم اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة وبروتوكول الملحق الأول لها.

ثانياً: اتفاقيات جنيف:

أما القانون الدولي، وتحديدًا اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة إن إسرائيل لا تطبقها، حيث أن الرابعة تتحدث عن وضع المدنيين في النزاعات المسلحة، وتطبق على الأسرى الفلسطينيين حتى لو شاركوا في عمليات عسكرية ضد الاحتلال.

إن الوضع يتغير في حال انضمام فلسطين لاتفاقية جنيف الثالثة التي تشمل الأفراد المقاومين والمنتظمين في قوات مسلحة، وأن الإمكانية مفتوحة لانضمام فلسطين لهذه الاتفاقية، وبالتالي يصبح الأسرى الفلسطينيون "أسرى حرب" مما يعني الإفراج عنهم فور توقف الأعمال العدائية (الرجوب، ٢٠١٣).

إن استمرار الخلاف حول تسمية الأسرى على الرغم من اعتبارهم أسرى حرب فلسطينياً، فإن الاستفادة من اتفاقية جنيف الثالثة غير ممكنة حالياً؛ لأن فلسطين ليست طرفاً فيها ولأن إسرائيل تعد منطقة متنازع عليها، وإنما يمكن المطالبة بتطبيق الأحكام العامة في الأعراف الدولية.

إن انضمام فلسطين لاتفاقية جنيف الثالثة يتيح لدولة فلسطين محاكمة إسرائيل أمام محكمة الجنائية الدولية عن إساءتها للأسرى أو اعتقالهم دون محاكمة "وهذه جريمة حرب كما في الاعتقال الإداري" (مغاري، ٢٠١٧).

ثالثاً: ميثاق روما:

يمكن بعد الانضمام مقاضاة الأشخاص الذين يعملون في السجون الإسرائيلية والسياسيين الإسرائيليين في (١٢١) مائة واحد وعشرين دولة في العالم وهي أطراف في ميثاق روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، أي الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية، مما يعني اعتقال أي مسؤول متهم في حال سفره لأي من هذه الدول.

إن اتفاقية جنيف الثالثة وملحقها تنطبق على كل العساكر والتنظيمات الفلسطينية العسكرية، وهم بالتالي أسرى حرب، إضافة إلى معتقلين مدنيين تنطبق عليهم اتفاقية جنيف الرابعة، على الرغم من أن إسرائيل تستخدم مصطلح "أسير أمني" غير الموجود في القانون الدولي لتوصيف الأسرى الفلسطينيين والمعتقلين المدنيين، وهو مصطلح أسير أمني (الأحمر، ٢٠٠٦).

الفصل الثالث

صفقة العام (١٩٨٥) "صفقة الجليل"

١,٣ المبحث الاول: البيئة المحلية للصفقة.

٢,٣ المبحث الثاني: صفقة العام ١٩٨٥.

٣,٣ المبحث الثالث: المواقف الإسرائيلية والفلسطينية والعربية من اتفاق الصفقة.

٤,٣ المبحث الرابع: نتائج وثغرات صفقة العام ١٩٨٥.

الفصل الثالث:

صفقة العام (١٩٨٥) "صفقة الجليل"

مقدمة:

بعد هزيمة العام ١٩٦٧ وتهجير الشعب الفلسطيني في الشتات مرة أخرى وخصوصاً في الجنوب اللبناني، عملت قوات الاحتلال الإسرائيلي على خوض العديد من المعارك لإخراج الفلسطينيين من لبنان وخصوصاً فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات، وخاض شارون في العام ١٩٨٢ عملية عسكرية عرفت باسم "سلامة الجليل".

في هذه الفترة تمكن مقاتلون من حركة فتح باختطاف ثمانية جنود اسرائيليين، اثناء مرورهم على حواجز الجبهة الشعبية - القيادة العامة من اجل اخفاء الجنود الثمانية، اشتربت الجبهة الشعبية - القيادة العامة من أجل مرورهم على الحاجز أن يتم تسليمهم اثنان من الجنود ويسمحون لهم بالمرور بستة من الجنود.

ولهذا قامت عمليتين للتبادل مع الاحتلال الإسرائيلي الأولى مع حركة فتح في العام ١٩٨٣ وأخرجت فيها حركة فتح (٤٧٠٠) أسير من معتقل أنصار بالإضافة الي تسلم وثائق مركز الأبحاث الفلسطيني.

أما الثانية فكانت مع الجبهة الشعبية - القيادة العامة عام ١٩٨٥ حيث اخرجت من سجون الاحتلال (١١٥٠) أسير تم الافراج عنهم من داخل الاراضي المحتلة والقدس وأراضي ١٩٤٨. وفي هذا الفصل تم استعراض كافة القضايا المتعلقة بالصفقتين حيث تضمن الفصل أربعة مباحث ومقدمة وخاتمة، تناول المبحث الأول البيئة المحلية للصفقة، والمبحث الثاني حول صفقة العام ١٩٨٥ بالتفصيل، والمبحث الثالث حول المواقف الفلسطينية والاسرائيلية والدولية للصفقة والمبحث الرابع حول نتائج صفقة العام ١٩٨٥.

١,٣ المبحث الأول: البيئة المحلية والإقليمية للصفقة

أولاً: الأوضاع المجتمعية والاهلية:

تجاوز الفلسطينيون نكبة عام ١٩٤٨ رغم جسامه ما جرى حيث اعلنوا بالرصاص انطلاق ثورتهم المعاصرة في فاتح العام الخامس والستين من القرن الماضي، اطلقوا رصاصتها الأولى رغم أن القيادة الصينية في تلك الأيام أقدمت على وصفها بثورة المستحيل، لأن الصينيين كانوا يدركون طبيعة الظروف الموضوعية والولية ومعاداتها آنذاك للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. (جادالله، ٢٠١٩) (مقابلة).

فبعد مرارة الهزيمة التي تكبدها العرب في حرب ١٩٦٧ كان أول رد لهذا الشعب على هذه الهزيمة، هو ذلك النصر الذي حققه الفدائيون الفلسطينيون على جيش الاحتلال الإسرائيلي في معركة الكرامة ١٩٦٨ بمساعدة الجيش الأردني، هذا النصر أدى إلى تسارع الشباب الفلسطيني والعربي بالانضمام إلى صفوف الثورة الفلسطينية، الذي انذر دوائر الأعداء بخطر هذه الظاهرة وبالتالي تنبته لضرورة محاربتها الأمر الذي جعل الثورة تواجه على جبهتين، الأولى وهو الاحتلال الإسرائيلي، والثانية وهي التآمر الامبريالي والرجعي والذي كان من نتيجته الخروج من الساحة الأردنية والانتقال

إلى الجنوب اللبناني، وتمركزت القيادة الفلسطينية في بيروت الغربية بالإضافة إلى الساحة السورية (الزق، ٢٠١٩) (مقابلة).

في هذه الفترة إجتاحت قوات الاحتلال الإسرائيلي جنوب لبنان عدة مرات ولكنها فشلت في اقتلاع الثورة الفلسطينية منه، وإمام الصمود البطولي للمقاومة الفلسطينية واللبنانية عملت الدوائر الإسرائيلية على خلق وتغذية المشاكل في الداخل اللبناني وشجعت ورعت الحرب الأهلية إلى أن انطلقت شرارتها عام ١٩٧٥ التي أسفرت عن ترسيخ الوجود الثوري الفلسطيني، مما أجبر العدو الإسرائيلي على الشروع باجتياحات متعددة لجنوب لبنان جميعها باءت بالفشل ولم تسفر عن اضعاف شوكة الثورة الفلسطينية، والحلفاء من الفصائل الوطنية اللبنانية، مما أدى في النهاية إلى اجتياح لبنان حتى العاصمة بيروت واحتلال اجزاء منها، ومحاصرة بيروت الغربية وقصفها قصفاً لا هوادة فيه، مما جعل الفلسطينيين امام خيارات صعبة، فاختاروا الرحيل عنها بعد أن ضمن الوسيط الأمريكي (فليب حبيب) أمن المخيمات وعدم التعرض لسكانها، لكن ما حدث كان على عكس ذلك حيث قاد ارنيل شارون مذبحه صبرا وشاتيلا بحق شباب ونساء وأطفال وشيوخ المخيمين، نفذها جنود جيش الاحتلال الإسرائيلي يساعدهم جيش انطوان لحد (جادالله، ٢٠١٩) (مقابلة).

كان الخروج من بيروت مثار جدلٍ وخلافات فلسطينية فلسطينية وبالذات في فصيل (حركة فتح)، الأمر الذي أدى إلى خلافات بين الفصائل الأخرى أدت إلى تشكيل محاور حيث برز التحالف الديمقراطي ويضم أربعة فصائل على رأسها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والتحالف الوطني ويضم أربعة فصائل على رأسها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة"، وهو ما أدى إلى تراجع العمليات الفدائية من دول الطوق إلا ما ندر، في حين اهتم خليل الوزير على فحص الكيفية التي يتم فيها نقل ثقل النشاط العملياتي إلى الداخل المحتل كخيار أساسي، ولهذه الغاية فقد كان ينتقل بين تونس والاردن ويدير كافة الأنشطة، حيث أصبحت الأنشطة الجماهيرية تنتعش بشكل لافت للنظر وتؤسس لنشاطات جماهيرية واعدة حيث برزت بوضوح حركة الشبيبة الطلابية التي تعبر عن وجهة نظر (حركة فتح) وكذلك لجان العمل التطوعي المعبرة عن فصائل اليسار والمجمع الاسلامي أحد

مؤسسات حركة الإخوان المسلمين قبل أن يتحول إلى اسم (حركة المقاومة الإسلامية - حماس).
(جداالله، ٢٠١٩) (مقابلة).

هذه العمليات أصبحت تلهب الشعور الوطني لدى الشباب، مما ضاعف التأطير للشبيبة واللجان التطوعية على حد سواء مع الإشارة الى وسائل أخرى كان لها تأثير بعيد المدى في الاصطفاف الوطني خلف أهداف الثورة وهي عديدة لا تحصى.

وإذا كان التطور الاجتماعي يخضع لقوانين اجتماعية فإن من بينها قانون التراكم الكمي الذي يفعل التراكم النضالي ويحدث النقلة النضالية المطلوبة، لمرحلة ثورية متقدمة في مضمار الثورة، وعلى عكس الظروف الموضوعية التي لا تصب في صالح تطور النشاط الثوري الفلسطيني، حققت مكونات الظروف الذاتية طفرة نضالية جماهيرية واسعة أقرب إلى النقلة الثورية المطلوبة، وهذه المكونات هي:

١- **نضوج الحركة الطلابية** في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والمراحل العليا من الثانويات، هو نضوج واعي ناتج عن الحراك الشبابي في الجامعات الذي هيأته إمكانات الحرم الجامعي في كل جامعة والتنافس في انتخابات مجالس الطلبة، والتنافس الذي كان يتبنى فيه الطلاب ايدلوجيا وفكر الفصائل الفلسطينية، بحيث أن البرامج الانتخابية للكتل الطلابية تعبر بوضوح عن انتماءات الطلاب.

٢- **نضوج العمل التطوعي**، الشبيبة الفتاوية واللجان وعلى رأسها لجان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني (حالياً حزب الشعب الفلسطيني)، هذه اللجان نجحت في استقطاب وتأطير الشباب في مجموعات خدمة عامة للأحياء في المخيمات بحيث تهتم بالنظافة في الأزقة والحارات الضيقة وتسهم في مساعدة ومساندة المتضررين من الظروف المناخية ومن الاحتلال أو إعادة بناء انهيارات المنازل.

كما كان لشباب اللجان دوراً مساعداً في الحصاد وجنى الثمار، ومن الأهمية بمكان التأكيد أن الفصائل كانت تعتبر هذه اللجان حاضنة يتولد فيها وعى الشباب والفتيان، يتم اختيار من يتوسمون فيه القدرة على القيادة.

٣- **لجان المرأة:** بادر الى تشكيلها منققات ومحررات وطالبات جامعيات ينتمين للحزب الشيوعي والجهة الشعبية وفتح والديمقراطية والفصائل الاخرى، وقد اتسع مجال المشاركة النسوية انطلاقاً من قيادتهن للمظاهرات المناهضة لاحتجاز الرجال في العراق، وفرض منع التجوال لأيام عديدة تزيد شدتها على الجماهير، الأمر الذي أكسب المرأة الجرأة على التحدي والمواجهات وخوضها دون خشية من جنود الاحتلال وقمعهم.

٤- **رياض الأطفال:** افتتحتها اللجان في بيوت مستأجرة وكانت من أهم نشاطاتها التي كان لها دور ثوري ناجم عن ترديد الأطفال الأناشيد الثورية التي يتلقونها فيها، وقد كانت هذه الروضات مقامة بدون تراخيص من الاحتلال الإسرائيلي الذي يحاول التضييق على العاملين فيها بالاستدعاءات، والتخويف لكن دون جدوي أو طائل.

٥- **المكتبات والنشرات المقروءة والمسموعة:** تميزت بداية ثمانينيات القرن الماضي باهتمام من قبل الشباب والطلاب والعمال بقراءة الكتب الثقافية والثورية والفكرية والنقدية، التي بمجملها تؤدي الى تراكم الوعي وإشعال الثورة في قارئها، وفي غالب هذه الكتب والمراجع يطالها الحظر ولكن يجري تهريبها بعد طباعتها أو إعادة طبعها في القدس التي لا تشملها الأوامر العسكرية المطبقة على الضفة الغربية وقطاع غزة.

٦- **النشرات:** فقد استغل الفلسطينيون في إصدار نشرات بأسماء مختلفة تضاف إلى الاسم الرئيسي حتى يتمكن المعني من الطباعة والتوزيع دون مخالفة الأوامر العسكرية التي لا تمنع طبع نشرة لمرة واحدة، وينطبق ذلك على الاشرطة المسجل عليها أغاني الثورة وأغاني الفرق كفرقة الحزب الشيوعي العراقي التي تحض على المقاومة والكفاح وكانت تنتشر هذه الاشرطة في كل مكان التي كان من بينها "حفلة عدن" الشهيرة، التي يذكرها بعض الأسرى وأن سماعهم لها حرضهم للانضمام لمجموعات فدائية.

٧- **تأسيس الجامعة الإسلامية:** كان قرار منظمة التحرير الفلسطينية بتأسيس الجامعة الإسلامية قراراً صائباً وذلك بناءً على الإنجازات النضالية للحراك الطلابي في جامعات الضفة الغربية،

والدور الريادي في النضال الجماهيري الذي ينبج عن النشاط الطلابي الجماعي في الجامعات وفي المجتمع المحلي وحولها.

٨- **الحراك الشبابي ضد الاحتلال:** من المؤكد أن التظاهر ضد الاحتلال لم تشهد مدينة غزة إلا بعد بدء الدراسة في الجامعة والتنافس بين الكتل الطلابية التي ترافق تشكيلها مع العمل في الجامعة كحاجة ملحة تواجدت للتعبير عن رأي الجسم الطلابي والتنافس بين مكوناته أدى إلى تنامي الشعور بالمسؤولية والنزوع الى المشاركة في العملية النضالية، هذا التنامي وهذا النزوع يتأثران بالأحداث البطولية في مسيرة الثورة، والتأثر الذي يرفع معدلات القدرة على التضحية والفداء.

٩- **الحراك المجتمعي المتمثل بالأعراس الوطنية:** عكف الشعب الفلسطيني منذ صيف ١٩٨٣ ويعفوية مطلقة الرد على مذبحه صبرا وشاتيلا بالتمسك بالتراث الشعبي الفلسطيني وترديد أهازيج النخوة والشهامة والعز في إحياء مناسبات الاحتفال بالأعراس حتى تحولت هذه المناسبات دعوة للثورة والتمسك بحق العودة، ففي هذا العام أحييت فرقة من الداخل عرس الأسير حسين الجمل في جباليا ورددت الفرقة أمام حشود شباب تجمعوا من كل أنحاء قطاع غزة أهزوجة "يا طله خلينا من وادي عارة" ذات النزعة الفروسية التي ألهمت من حضر وتعباً الجميع وارتووا من النفحات الثورية التي تشحن كل من تلقاها بشحنات ثورية تتحدى الاحتلال الإسرائيلي وممارسات جنوده القمعية، ومن هنا أصبح لدى الشباب القدرة على الاشتباك مع قوات الاحتلال والقتال والفداء من أجل الوطن.

الصورة العامة للمجتمع الفلسطيني:

كل ما مرت به الثورة من أحداث نتج عنه ما يلي:

١- الاستجابات العكسية النضالية التي تبلورت في ذات كل فلسطيني المناهضة للقمع الدموي الذي ارتكبه جحافل جيش الاحتلال الإسرائيلي بحق فلسطينيي صبرا وشاتيلا، هذه الاستجابات دفعت غرائز المقاومة والرفض لكل ما يجرى من قتل وذبح لمجرد أن يكون المطلوب دمه

فلسطينياً، الأمر الذي تحولت فيه مآثر مقاومة الاجتياح ومفجراً للانتماء ومبعثاً للانخراط في صفوف الثورة.

٢- الانخراط في نقابات العمال من قبل ذوى الانتماء السياسي والفصائلي الأمر الذي أدى الى تفعيل دورها النقابي الذي تبلور الى النضالي واذا ما أضيف اليه اهتمام منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل بدعم توجهات القيادات النقابية الشابة، الأمر الذى أنعش دور رواد العمال النقابي والنضالي وأصبحوا جزءاً من حراك الثورة ورأس حريتها.

٣- على الرغم من مراقبة الاحتلال للنقابات فقد كانت مكاناً متميزاً لاختبار الشباب والتعرف على أصل الواحد منهم والاحتكاك به، وكونها المكان الذى يتلقى فيه الانسان مبادئ ومآثر الاخلاق الرياضية المبنية على النزاهة والايثار والمكان الذى تستغوي فيه المآثر الخلاقة الشابة وتستشرق فيه الرجولة والتمرد على الاحتلال، لقد أصبحت هذه الاندية حواضن للثورة ومراكز بث دوافع الانتماء للوطن والانخراط في الحراك لتحرير الاحتلال.

٤- إذاعة الثورة: اداة تحريض فعالة، كان لها الأثر في استنهاض الجماهير، وخاصة جيل الشباب بحيث أن جزءاً هاماً من الأسرى يذكرون أن الاستماع لصوت الثورة هو الوسيلة التى استغوتهم لتكوين مجموعة فدائية، ونفذوا عمليات بذخائر مصنوعة بطرق بدائية بالأيدي، ومن بين هؤلاء الرجال قياديون برزوا من قيادات الحركة الأسيرة.

٥- اللوحات الزيتية: كلوحة "الهوية" و"جمل المحامل" و"القدس" ومئات اللوحات على تحريض المتلقي، التي كانت توزع بعد تصويرها وطبعها وتعرض في الاسواق ليتناقلها الفلسطينيون ويزينوا بيوتهم وتستغويهم للنضال وافتداء الوطن بالروح، حتى أن لوحة الشهيدة الطفلة "لينا نابلسي" المدرجة بدمائها على عشب أخضر وبثيات المدرسة جعلت الكثيرين يطلقون اسمها على اسماء بناتهم.

٦- المجلس الاسلامي الاعلى: قاد الشيخ سعد الدين العلمي الدفاع عن المسجد الاقصى المبارك الذي كان يتصدى لإرهاب المستوطنين الذين يحاولون تدنيس ساحات المسجد الاقصى المبارك والاعتداء على المصلين. ومن الاهمية بمكان أن هذا القائد الشيخ ورداً على استباحة ساحات

الاقصى قد دعا الى الاعلان اسبوع غضب في القدس والضفة والداخل، وهذه الفعالية بنموذج
مصغر للانتفاضة حيث ساد الاراضي الفلسطينية حراك من المظاهرات لم يتمكن جيش
الاحتلال الإسرائيلي من إخماد نيرانه (جادالله، ٢٠١٩) (مقابلة).

لقد أثبت الحراك الجماهيري الفلسطيني الذي جاء تلبية لدعوة سماحة الشيخ الجليل، أثبت نضجاً
كفاحياً ومرحلة نضالية تستند الى تجربة ثورية تبشر بالانتقال من مرحلة ثورة الطليعة الى مرحلة ثورة
الجماهير العريضة.

كل هذه العناصر والظروف والتي أنشأت في تداخلها في الظرف الذاتي قد هيأت لصفقة العام
١٩٨٣ وتبعها صفقة العام ١٩٨٥ أن تكون ذات مردود نضالي لمتحدثه أي صفقة تبادل لا قبلها ولا
بعدها، فقد أدى إلى تحرير (١١٤٥) منهم (٦٠٠) أسير من المحكوميات العالية.
وهذه الظروف أدت الى تفاعل ونضوج التراكمات وقفزها من حالة الكم الى حالة الكيف، بحيث
انعكس ذلك الى مميزات نضالية ارقى تتمثل في:

١- الجرأة في مواجهة الاحتلال وانخراط فئات شعبية أخرى في مقاومته دون خشية من الاعتقال،
فقد أثبتت الصفقة أن جدار السجن زائل.

٢- التفاعل بين المحررين والجماهير أدى الى تركيز المزيد من الوعي الثوري لدى فئة الشباب.

٣- انخراط المحررين في الجامعات هياً الوضع الى المزيد من التفاعل والحوار.

٤- العديد من المحررين شكلوا ظاهرة صدام مع جيش وشرطة الاحتلال مما أدى الى اعتقال العديد
منهم لمخالفات أمنيه ومن بينهم المحررين رياض حلس وحسين العايدي حيث أمضى كل واحد
منهم ثلاث سنوات رهن الإعتقال (الزق، ٢٠١٩) (مقابلة).

ثانياً: صفقة العام ١٩٨٣:

خاضت إسرائيل حرب العام ١٩٨٢ تحت شعار عملية سلامة الجليل، وذلك بهدف إعلان رداً
على إغتيال سفيرها في لندن شلومو أرغوف وبهدف حقيقي ضرب البنية التحتية لمنظمة التحرير في
لبنان ومنع تساقط صواريخ الكاتيوشا على أراضيها، وقد دخلت قواتها المدن والقرى والمخيمات في
لبنان، واستطاع الفلسطينيون ومن قاتل معهم في ايقاع خسائر عسكرية بإسرائيل، وكان وقوع عدد من

جنودها أسرى من أهم معالم هذه الخسارة، وفي معركة واحدة أسر فدائيو منظمة فتح ثمانية جنود أخذت منظمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة" اثنين منهم مقابل مساعدتها في نقل الستة الآخرين إلى مكان آمن (البطش، ٢٠١٧، صفحة ١٣٤).

أبرمت هذه الصفقة مع حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، بزعامة وقيادة قائدها العام ((ياسر عرفات))، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والجانب الإسرائيلي، حيث كانت عملية تبادل الأسرى في العام ١٩٨٣ من أبرز وأضخم صفقات التبادل في تاريخ الثورة الفلسطينية المعاصرة منذ انطلاقتها.

وعن عملية خطف الجنود الثمانية قال أحد مساعدي أبو جهاد خليل الوزير، محمود العالول المسئول العسكري عن الأسرى الذي أكد أن عملية أسر الجنود الإسرائيليين الثمانية تم في منطقة لبنانية أسمها وادي العبيدية أسفل جبل بحدون، وهي منطقة شديدة الوعورة مليئة بالأحراش الكثيفة، حيث كانت مجموعات حركة فتح خلف خطوط الاحتلال تقوم بعملياتها، وكان الجنود الثمانية يشكلون كميناً متقدماً لقوات الاحتلال.

إن من أهداف الاتفاق مع الاحتلال بعد حصار بيروت لثلاثة أشهر الذي صمد فيه ياسر عرفات وقيادة المنظمة وأركان حركة فتح، الإفراج عن كل الأسرى الذي تمكن الاحتلال من أسرهم أثناء سير العمليات العسكرية وحشدهم في معتقل أنصار من مدنيين وعسكريين، سواء أكانوا فلسطينيين أو لبنانيين أو من جنسيات عربية أو أجنبية، وإغلاق المعتقل.

ماطلت إسرائيل في شروط قيادة حركة فتح، لأنها كانت تعتقد أنه باستطاعتها الإفراج عن الجنود بالقوة المسلحة، إلا أن جميع محاولاتها هذه باءت بالفشل وبعد إعلان الزعيم القائد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والقائد الأعلى للثورة الفلسطينية المسلحة عن شروطه للإفراج عن الجنود الإسرائيليين وبدء المفاوضات تراجعت إسرائيل عن تصريحاتها وقبلت بالتفاوض حول الأسرى من خلال أطراف ثالثة من أجل إجراء عملية تبادل الأسرى.

إن المفاوضات كانت في البداية بطيئة وكثيرة التعثر، وذلك لإصرار الاحتلال على عدم الاستجابة للشروط التي وضعتها قيادة المنظمة وفتح، حيث اعتبرها ثمنا باهظاً (سالم، ٢٠١٤).

استمرت المفاوضات مع الاحتلال الإسرائيلي ما يقارب العام ونصف العام وشاركت فيها جهات دولية بما فيها الصليب الأحمر، والنمسا بوساطة مدير مكتب مستشارها برونو كرايسكي السيد هربرت أمري، وتعثرت المفاوضات في مرحلة لاحقة وتعرضت هذه المحادثات لأكثر من مرة بالشلل والتضارب في الآراء، كانت هناك اختلافات بين قيادة الثورة الفلسطينية والعدو الإسرائيلي حول عملية إطلاق سراح الاسرى (البطش، ٢٠١٧، صفحة ١٣٤).

من أجل ذلك شكلت قيادة الثورة بقيادة ياسر عرفات الذي كان محاصراً آنذاك في طرابلس لجنة متابعة من المنظمة ومواصلة الاتصالات مع الأطراف المعنية، وكذلك شكل العدو الإسرائيلي لجنة متابعة تغيرت أكثر من مرة، حيث تعنت العدو الإسرائيلي أكثر من مرة، ولكن أرغم العدو الإسرائيلي بالعمل على الموافقة على مطالب حركة فتح ومنظمة التحرير، لأنه خلال الاشتباكات التي جرت في طرابلس في شمال لبنان، أحس الإسرائيليون بالخطورة على حياة أسراهم بسبب جدية الموقف من قبل قيادة الثورة فوافقت إسرائيل على إطلاق العدد الذي تحدد من قبل الفلسطينيين حيث شارك في هذه المفاوضات كل من القائد العام للثورة ياسر عرفات، وخليل الوزير نائب القائد، ونبيل أبو ردينة، حيث اجتمعت القيادة تحت أزيز الرصاص والانفجارات في طرابلس مع ممثل الصليب الأحمر جون هفليكير وأوشكت مرحلة المفاوضات على الانتهاء (الصغير، ٢٠١٢):

حيث كانت مطالب القائد العام للثورة الفلسطينية ما يلي:

١. إطلاق سراح أسرى معتقل أنصار والنبطية وصيدا وصور وإغلاقهما.
٢. إطلاق سراح مئة أسير من سجون الداخل المحتل.
٣. إعادة أرشيف مركز الأبحاث الفلسطيني.
٤. الإفراج عن ركاب الباخرتين كورديلا وحنان الذين أسرتهم إسرائيل سابقاً (اللقان، ٢٠١٥، صفحة ١٣٦).

تم تفويض السياسي الإسرائيلي المحسوب على معسكر اليسار الحمايمي "أريه الياف" في شهر تشرين أول ١٩٨٢ للقيام بهذه المهمة، فأجريت الاتصالات الأولى عبر مستشار النمسا "برونو

كرايسكى" الذي أبدى استعداداه لأسباب إنسانية للمشاركة في عملية التفاوض، إلا أن الحكومة الإسرائيلية لم تعلن ذلك رسمياً إلا في أواخر شباط عام ١٩٨٢.

إن إصرار سلطات الاحتلال على عدم الاستجابة لشروط قيادة منظمة التحرير ممثلة برئيسها أبو عمار وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود، مشيراً بذلك إلى أن الاحتلال يحاول كسب الوقت للقيام بعملية عسكرية خاصة للإفراج عن أسراه لدى الثورة الفلسطينية بالقوة، حيث كانت تبرز عدم نجاح مفاوضات التبادل أمام الأسرى، وأمام الرأي العام الإسرائيلي، إلا أن تصلب المفاوضات الفلسطينية برئاسة جمال الصوراني عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ونبيل الرملاوي ممثل المنظمة في جنيف، والملازم نور علي عضو قيادة الجبهة الشعبية "القيادة العامة"، والعقيد فخري شقورة وأبو حازم الشهابي عضو قيادة الجبهة الشعبية "القيادة العامة"، وصالح التعمري قائد معتقل سجن أنصار، وبالفعل فإن تصلب أعضاء اللجنة أضاف تعقيدات على عملية المفاوضات (فلسطين للحوار، ٢٠٠٩).

وبعد عملية التصلب من الجانب الفلسطيني، بدأت الحكاية والرواية، حيث واجه رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن ضغوطات كبيرة داخل الشارع الإسرائيلي من قبل الأسرى في أنصار، والرأي العام في الاحتلال الإسرائيلي، والرأي العام العالمي، بالإضافة إلى ازدياد المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الأسرى الإسرائيليون نتيجة أوضاع الساحة الفلسطينية في الشمال، وخاصة بعد نشر الصحف الإسرائيلية أن الأسرى الإسرائيليين بقبضة ياسر عرفات وسط المعارك (البطش، ٢٠١٧، صفحة ١٣٥) بعد كل هذه الضغوطات على كل الساحات اعتزل مناحيم بيغن العمل السياسي وحدث أول تغيير في الطاقم السياسي الحاكم في إسرائيل بوصول شامير إلى رئاسة الوزراء وشكلت القيادة الإسرائيلية طاقماً خاصاً أوكل له وزير جيش الاحتلال السابق "موشيه أرنس" مهمة استئناف المفاوضات، والوصول إلى اتفاق لتبادل الأسرى الستة الذين تحتفظ بهم حركة فتح، وترك الأسيرين الذين تحتفظ بهما القيادة العامة، إلى مرحلة تالية. وأشار حول تفاصيل عملية التبادل أن الطاقم الإسرائيلي تشكل من المحامي "رابيه مارنيكس" كرئيس للطاقم الذي عمل بالتنسيق مع أرييه ألياف وممثلي وزارة الخارجية بالإضافة إلى عوفاد ياسوفر سفير إسرائيل السابق في جنيف، كما انضم إليهم

المحامي سموئيل تامير والجنرال عاموس يارون رئيس شعبة التدريب في الجيش الإسرائيلي اللذين أشرفا على تنسيق بنود الاتفاق الأخير الذي تم التوصل إليه فعلا في هذه المفاوضات، وأن كل من رومانيا وفرنسا ساهمت في هذه المفاوضات بالإضافة إلي النمسا واللجنة الدولية للصليب الأحمر. (سالم، ٢٠١٤).

واستمرت المحادثات التي جرت بشأن عملية تبادل الأسرى أكثر من عام ونصف، وقد تعرضت هذه المحادثات لأكثر من نكسة كانت خلالها الأطراف المعنية لا تتفق على الشروط الموضوعية وضعت منظمة التحرير الفلسطينية منذ البداية شروطها لعملية التبادل وهي:

- ١- إطلاق سراح أسرى معتقل أنصار والنبطية وصيدا وصور وإغلاقهما.
- ٢- إطلاق سراح مئة أسير من سجون الداخل المحتل.
- ٣- إعادة أرشيف مركز الأبحاث الفلسطيني.
- ٤- الإفراج عن ركاب الباخرتين كورديلا وحنان الذين أسرتهم إسرائيل سابقاً. (اللقان، ٢٠١٥، صفحة ١٣٦)

ومن أجل متابعة هذا الموضوع شكلت منظمة التحرير لجنة خاصة للمتابعة ومواصلة الاتصالات مع الأطراف المعنية، وكذلك شكلت (إسرائيل) لجنة للمتابعة تغيرت أكثر من مرة وشاركت في المحادثات عناصر من حركة السلام الإسرائيلية، وتنقل مسؤولون إسرائيليون في عدد من العواصم الأوروبية في مهمات تتعلق بالتبادل، وفي كل مرة كانت فيها المحادثات تصل إلي مرحلة إيجابية كانت تعود وتصاب بالشلل بسبب التعنت والرفض الإسرائيلي في المحادثات على إطلاق سراح عدد من الأسرى في السجون والمعتقلات الإسرائيلية (أبوقاسم، ٢٠١٤).

وفي عام ١٩٨٢ بدأت الاشتباكات التي جرت في شمال لبنان، فقد أحست (إسرائيل) بالخطر الذي يتهدد حياة أسراها الستة الذين نقلوا أكثر من مرة من الأمكنة التي كانوا فيها، وعندما شعرت (إسرائيل) بأن معركة طرابلس باتت وشيكة اضطرت للرضوخ للمطالب الفلسطينية بالإفراج عن العدد الذي تحدد من معتقلي الأراضي المحتلة، وهكذا وصلت المفاوضات إلى النهاية بسرية مطلقة، وحتى اللحظة الأخيرة لضمان نجاحها إلا أن (إسرائيل) كعادتها لم تحترم الاتفاق عندما تهربت من إطلاق

عدد من الأسرى الفلسطينيين مثل زياد أبو عين وغيره مستغلة الظروف الصعبة التي كانت تمر بالثورة الفلسطينية نتيجة لمعارك طرابلس الطاحنة (بطش، ٢٠٠٧، صفحة ٦٩).

وبعد أن توصلت لجان المتابعة الخاصة التي شكلتها كل من منظمة التحرير الفلسطينية و(إسرائيل) إلى الخطوط العامة لاتفاقية تبادل الأسرى قام جون هفليكر مندوب الصليب الأحمر بالسفر إلى لبنان حيث اجتمع مع القيادة الفلسطينية في مدينة طرابلس لوضع اللمسات الأخيرة على الاتفاقية، وشارك في محادثات طرابلس من جانب المنظمة: السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة والسيد نبيل أبو ردينة بينما شارك السيد جان هفليكر ممثلاً للصليب الأحمر، وقدر شارك السيد خليل الوزير "أبو جهاد" نائب القائد العام للثورة الفلسطينية في بعض جلسات تلك المحادثات التي جرت في طرابلس في ظل القتال والمعارك وضجيج الانفجارات (الزق، ٢٠١٩) (مقابلة).

وعن المراحل النهائية للعملية يوم الثلاثاء الموافق ١١/٢٣ وصل وفد الصليب الأحمر الدولي في الساعة السادسة مساءً إلى مقر إقامة الأسرى الإسرائيليين وأجرى المختص التابع للصليب الأحمر الفحوص الطبية الضرورية، وسجل سلامة الأسرى (السعدي، ١٩٨٥، صفحة ٨٨).

وفي الساعة الحادية عشر والرابع مساءً تحرك زورقان فلسطينيان وعلى متنها الأسرى الإسرائيليين تحت حراسة فلسطينية مشددة باتجاه نقطة الالتقاء المحددة، وفي منتصف ليل ٢٣-٢٤ - ١١ - عام ١٩٨٣ وصل الزورقان في الزمان والمكانين المحددين.

تم في الساعة الثانية عشر والرابع صباحاً حيث وقعها عن الجانب الفلسطيني السيد/ نبيل أبو ردينة، ووقعها عن الصليب الأحمر السيد (هفليكر) (اللقان، ٢٠١٥، صفحة ١٣٧).

بدأت التفاصيل الدقيقة لعملية التبادل في ميناء طرابلس الساعة العاشرة من ليل الخميس ٢٣ تشرين الثاني ١٩٨٣ حركة غير عادية، فقد كانت عدة زوارق بخارية تقف على أهبة الاستعداد، وكانت منطقة الميناء ومداخلها تخضع لحراسة مشددة، ولا أحد باستثناء قلة من معاوني رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وبعض مسؤولي منظمة الصليب الأحمر الدولية يعرف حقيقة ما يجري. لقد تم وضع الأسرى الإسرائيليين الستة في سيارة (شفرويه ستیشن) في الساعة الحادية عشرة والرابع واتجهت بهم إلى منطقة الميناء تحرسهم عدة سيارات (لاندروفر)، ويرافقهم عدد من مقاتلي

منظمة التحرير الفلسطينية وبعض موظفي الصليب الأحمر، وفي منطقة الميناء تصافح الأسرى مع حراسهم، وانتقلوا إلى زوارق صيد بخارية نقلتهم إلى سفينة فرنسية رافعة علم الصليب الأحمر الدولي على بعد ثمانية كيلو مترات عن شواطئ طرابلس حيث جرت عملية التسليم، حيث قام شموئيل تامير رئيس الوفد الإسرائيلي الذيفاوض في جنيف باستلام الأسرى الإسرائيليين الستة من مندوبي الصليب الأحمر الدولي. وفي الجهة الأخرى، في منظمة الجنوب اللبناني كانت تتم عملية مماثلة. حيث توجهت قيادة الجيش الإسرائيلي إلى معتقل أنصار وعرضت على معتقلي أنصار الخيار بين البقاء في لبنان أو التوجه إلى الجزائر، فاختار حوالي (٣٦٠٠) معتقل منهم التوجه إلى الجزائر. أما المعتقلون الذين قرروا البقاء في لبنان فقد تم نقلهم بالباصات (١٢٠ باصا) إلى مختلف المناطق في الجنوب، أما الأسرى المتجهون إلى شمال لبنان فقد تم نقلهم إلى جسر نهر الأولى... وفي هذه الأثناء قامت القوات الإسرائيلية بتحركات مكثفة جعلت سكان الجنوب اللبناني يعتقدون أن (إسرائيل) قد بدأت بعدوان جديد، وشملت هذه الإجراءات تحركات مكثفة لناقلات الجنود والمدرعات والدبابات، كما تم فرض حظر التجول على صيدا وصور والنبطية (بطش، ٢٠٠٧، صفحة ١٠٢).

أما الذين اختاروا التوجه إلى الجزائر فقد تم تجميعهم في معتقل أنصار ضمن مجموعات صغيرة يرتدون البدلات الزرقاء والخضراء، وتم نقلهم بالباصات إلى طائرات عسكرية إسرائيلية من طراز (هيركليس وحوامات) عسكرية قامت بنقلهم تحت حراسة المظليين المشددة وبعد تكبيهم بمقاعدهم توجهوا إلى تل أبيب. ومن تل أبيب نقلوا بالباصات إلى مطار اللد، حيث تم تخصيص أحد مدرجات المطار لهذا الغرض، ووقفت قوات كبيرة من الجيش الإسرائيلي والشرطة العسكرية وقوات المظليين لتأمين عملية التبادل. وعند الساعة العاشرة والنصف مساء هبطت ثلاث طائرات جامبو تابعة لشركة الخطوط الجوية الفرنسية ووقفت في المدرج المخصص. وعند منتصف الليل تقريبا هبطت الطائرات العسكرية الإسرائيلية التي تحمل (١٠٢٤) معتقلا حيث انضموا هناك إلى أكثر من مائة معتقل ومعتقلة كانوا في سجون الاحتلال يقضون فترات سجن تتراوح بين (٢٠) سنة ومدى الحياة. (أبوqاسم، ٢٠١٤، صفحة ٢٣٣).

وصعد الجميع إلى الطائرات الفرنسية في انتظار كلمة السر من طرابلس للإقلاع، وأقلعت الطائرة الأولى من مطار بن غوريون إلى الجزائر عبر مطار القاهرة، عندما غادر الأسرى الإسرائيليون الستة مدينة طرابلس في قارب بخاري في طريقهم إلى السفينة الفرنسية التي ترفع علم الصليب الأحمر، وأقلعت الطائرة الثانية حينما أصبح الأسرى الستة على ظهر السفينة وغادرت الطائرة الثالثة بعد أن توجهت السفينة الفرنسية إلى عرض البحر باتجاه إحدى السفن الإسرائيلية.

وقد تم شحن عشرات الصناديق الكبيرة على متن إحدى الطائرات الثلاثة، وكانت هذه الصناديق تحتوي على (٣٢) طناً من الوثائق والتقارير والمراجع والدراسات التي هي محتويات أرشيف مركز الأبحاث الفلسطيني الذي صدرته ونهته القوات الإسرائيلية لدى دخولها بيروت الغربية، واشترطت منظمة التحرير أن يتم شمله في صفقة عملية التبادل (أبوقاسم، ٢٠١٤، صفحة ٣٣١).

وقام المعتقلون الـ (١٠٢٤) خلال سفرهم إلى مطار برفع أيديهم بعلامة الانتصار وقاموا بتريديد الهتافات والأناشيد الوطنية الفلسطينية وهتفوا بحياة الثورة الفلسطينية، وكان في استقبالهم في الجزائر القادة أبو إياد ونايف حواتمة وممثلون عن قيادة حزب جبهة التحرير الوطنية الجزائرية وممثلو حركات التحرير العربية والعالمية الموجودون في الجزائر وحشد من المجاهدين الجزائريين القدامى، والاتحادات الشعبية الجزائرية وحشد كبير من الصحفيين العرب والأجانب.

ولقد تضمنت عملية التبادل إطلاق سراح ستة أسرى إسرائيليين مقابل (٤٧٠٠) معتقل من معتقل أنصار ومن سجون الاحتلال والأسرى الإسرائيليون الذين أطلق، أما المعتقلون الفلسطينيون فقد كانوا موزعين على الشكل التالي: (٤٧٠٠) معتقل فلسطيني ولبناني) كانوا معتقلين في معسكر أنصار، ذهب منهم (١٠٢٤) إلى الجزائر وأطلق سراح الباقين، وعادوا إلى مدنهم وقراهم ومخيماتهم في أنحاء لبنان، و(٦٥) معتقلا فلسطينيا) كانوا في السجون الإسرائيلية منهم (٥٢) معتقلا حكموا بالسجن مدى الحياة بينهم ثمانية معتقلين من الفلسطينيين في المناطق المحتلة في عام ١٩٤٨، و(٣٥) معتقلا) تم احتجازهم على عملية القرصنة البحرية التي قامت بها السفن الحربية الإسرائيلية في المياه الدولية والإقليمية اللبنانية أو ما تسمى بالدوريات (القيادة العامة، ١٩٨٦).

كانت تصريحات ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية القائد العام لحركة فتح، حول عملية تبادل الأسرى في عام (١٩٨٣) كانت مثيرة وحساسة ونابعة من مصدر القوة والانتصار التي ظهرت على ملامح فخامة الرئيس الراحل الشهيد ياسر عرفات، عندما وصف فيها عملية تبادل الأسرى الفلسطينيين والإسرائيليين التي تمت فجر يوم الخميس الموافق ١٩٨٣/١١/٢٤ بأنها (معجزة الثورة الفلسطينية) وقال أنها معجزة في مثل هذه الظروف السيئة التي نعيشها (أبو قاسم، ٢٠١٤).

وقال أبو عمار: كنا مهتمين بإنقاذ الأسرى من أبطالنا الفلسطينيين واللبنانيين، على رغم الوضع الذي نحن فيه، وشدد أبو عمار في خطابه بأنه لا رابط بين العملية والتحركات الدبلوماسية الجارية لفك الحصار عن طرابلس، وقال ياسر عرفات: اليوم أشعر براحة ضمير رغم الحصار الذي أنا فيه، عندما أرى آلاف العائلات اللبنانية والفلسطينية تستقبل أولادها العائدين المحررين اليوم، وأنا أقول للجميع أنه رغم المؤامرات والمتآمرين فالأحداث تثبت دائماً أن لا أحد يستطيع قهر الثورة الفلسطينية (فلسطين للحوار، ٢٠٠٩).

٢,٣ المبحث الثاني: صفقة العام ١٩٨٥

ارتبطت عملية تبادل الأسرى التي جرت في ١٩٨٥/٥/٢٠ بين إسرائيل ومنظمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة بزعامة احمد جبريل بالغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، كون الأسرى الإسرائيليين الثلاثة تم أسرهم خلال هذه الحرب، بل إن أول أسير في هذه الحرب كان ضمن هذه الصفقة وهي المجندة الإسرائيلية حازي شاي، والتي تم أسرها خلال معركة السلطان يعقوب في جنوب لبنان في ١٩٨٢/٦/١١ أي بعد عدة أيام من بداية الغزو، لكن إسرائيل واجهت مشكلة في عدم إعلان أي طرف عن أسره لها، بل إنها لم تكن تمتلك أي معلومات استخبارية عن أن منظمة الجبهة الشعبية هي من قامت بأسر المجندة (البيطش، ٢٠١٧).

وكان لتسمية العملية بهذا الاسم "عملية الجليل" هو اثبات عملياً أن عملية اجتياح لبنان التي اطلق عليها بيغن - شارون اسم عملية سلامة الجليل هو عبارة عن وهم، وأنها عملياً تثبت أن ذلك وهماً (شرورو، ١٨٨٦).

رفضت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة الانضمام إلى مفاوضات تبادل الأسرى التي كانت تحت رئاسة ياسر عرفات الذي شكل لجنه ووضع في عضويتها أحد مسؤولي الجبهة أبو حازم الشهابي، لكنه من الواضح عدم رغبة الجبهة في التعاون مع هذه اللجنة، ويعزى ذلك إلى عدة أسباب، أهمها: أن الجبهة الشعبية كانت تعيش في ذروة قوتها العسكرية، وأنها كانت أقرب الفصائل الفلسطينية إلى سوريا بعد الخروج من بيروت، فقد قبلت سوريا معظم قوات الجبهة، ويتضح هذا من مشاركتها في ملاحقة قوات حركة فتح من سهل البقاع حتى طرابلس (البطش، ٢٠١٧، صفحة ١٣٦).

لعبت سوريا وليبيا دوراً مهماً وأساسياً في صفقة تبادل العام ١٩٨٥، حيث كان الاسرى الإسرائيليين في سوريا وتحت إشراف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة) والوفد المفاوض أيضاً كان موجود في سوريا، وهم ثلاث جنود، اثنان منهم الذي استلمتهم القيادة العامة من حركة فتح بعد عملية أسر قامت بها حركة فتح لثمانية جنود بادلتهم بصفقة مع الاحتلال الإسرائيلي في العام ١٩٨٣، إضافة إلى جندي آخر كانت القيادة العامة قد أسرته في حرب العام ١٩٨٢.

كان الوفد المفاوض في غالبيته من الأسرى المحررين وتحديداً تحسين الحلبي وعمر أبو راشد وابراهيم رجا سلامة، وقد تم تحريرهم في صفقة الأسرى عام ١٩٧٩ والتي عرفت بصفقة النورس التي أبرمتها القيادة العامة وإسرائيل، وكان رئيس الوفد المفاوض هو عمر الشهابي عضو القيادة السياسية للقيادة العامة. حيث أن جميع محرري صفقة النورس كانوا من عناصر الجبهة الشعبية - القيادة العامة (الزق، ٢٠١٩).

ساعدت ليبيا في توفير الجانب اللوجستي وتوفير طائرات نقل الأسرى من مطار سويسرا إلى ليبيا، واستضافت الأسرى المحررين الذي خرجوا إلى الخارج لمدة شهرين (٦٥٠ أسير).

الوسيط النمساوي برونو كرايسكي ورئيس الوزراء النمساوي، عين هيربرت إمري سفير النمسا في اثينا كمفاوض في الموضوع حيث جميع الدول الأوروبية والعربية رحبت بهذه الصفقة (جبريل، ٢٠٠٤) (البطش، ٢٠١٧، صفحة ١٣٨).

وكان الاجتماع الأول عام ١٩٨٤ مع الصليب الأحمر في جنيف ممثلاً بالسيد هوفليجر رئيساً للوفد وعضوية السيد فيجون، وكان في جنيف وفد صهيوني، يرأسه شموئيل تامير وزير العدل الصهيوني السابق وضم الجنرال عاموس بارون (الشهابي، ١٩٨٨).

الدور الفلسطيني في الصفقة

كانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة تحاور إسرائيل في هذه العملية عبر الطرق الدولية بواسطة الصليب الأحمر والنمسا، وسلكت نفس سلوك فتح بإعطاء أهمية ودور لقيادة الأسرى في السجون الإسرائيلية للمشاركة في هذه المفاوضات، ومنذ شهر أغسطس ١٩٨٤ عندما بدأت المفاوضات تأخذ منحى جدياً اتصلت بقيادة السجون عبر مسؤول معتقلي الجبهة حافظ الدلقموني الذي شكل لجنة تقوم بإعداد القوائم حسب مقاييس اتفقوا عليها سلفاً، ولم يكن للانتماء أي علاقة بالأفضلية (البطش، ٢٠١٧، صفحة ١٣٨).

استمرت المفاوضات عن طريق الوسيط مع الجانب الإسرائيلي تسعة شهور على المبدأ الأول فقط من الصفقة والذي ينص على عدم أحقية إسرائيل التدخل في تحديد هوية من يختارون لتحريرهم من الأسر (جبريل، ٢٠٠٤) (مقابلة).

ومن هنا تم تحديد مجموعة من المبادئ لتكون هي المفتاح لعملية التفاوض وهي:

١- لا يحق للإسرائيليين أن يرفضوا أو يضعوا فيتوا على أي مناضل فلسطيني موجود في كنف الاسماء التي قدمت في صفقة التبادل باستثناء يهودي الديانة، وللتأكيد تم التوقيع على هذا المبدأ من قبل النمساويين والقيادة العامة والصليب الأحمر (جبريل، ٢٠٠٤).

الجدير ذكره أن الجبهة الشعبية "القيادة العامة" رفضت التوقيع على وثائق عليها توقيع الحكومة الإسرائيلية وتم الإشارة في الوثائق الى الطرف الآخر بدل الحكومة الإسرائيلية، والان الوثائق موقعة كل على حده ولكن موجودة طرف الوسيط النمساوي (القيادة العامة، ١٩٨٨).

٢- يحق لأي أسير عندما يتم الإفراج عنه أن يختار المكان الذي يريد الذهاب إليه، ولا يتم مطاردته ولا يعتقل ولا يحاسب عن التهم الماضية، وأغلبهم قاتلين لعشرات الإسرائيليين، ويكون هناك ضماناً دولياً لعدم اعتقاله مرة أخرى (جبريل، ٢٠٠٤).

٣- بعد وضع المبادئ الأساسية طلب الإسرائيليين الأسماء فكان الرفض من المفاوضين بأنه لا بد أن يتم الاتفاق على العدد أولاً، وبعد ذلك يتم الاتفاق على الأسماء، حيث توقفت المفاوضات مدة ستة أشهر بسبب الاتفاق على العدد حيث طرحت الجبهة الشعبية "القيادة العامة" عدد (١٢٠٠) أسير ومعتقل وأن الإسرائيليين طرحوا عشرات فقط حتى وصلوا الى (٦٠٠) أسير ومعتقل، وبعد طول انتظار تنازلت الجبهة عن (٥٠) فقط وتم تثبيت (١١٥٠) معتقلاً وأسيراً سيتم اطلاق سراحهم بدون تحديد أى اسم (جبريل، ٢٠٠٤).

٤- تقدم وفد الجبهة الشعبية بطلب اطلاق سراح (١١٨٧) معتقلا من الدخل، و(١٢٣) معتقلا كانوا قد نقلوا من أنصار عشية اتفاق العام ١٩٨٣، فيصبح المجموع (١٣١٠) معتقلاً، وطلبنا اغلاق معتقل أنصار واطلاق سراح جميع معتقليه وفتح جامعة بيرزيت (الشهابي، ١٩٨٨). وتمت المطالبة بالإفراج عن المناضلين الفلسطينيين الذين اختطفهم من كينيا بعد أن قاموا بمحاولة اختطاف احدى الطائرات هناك وأبطال عملية (الدبوية) في الخليل (جبريل، ١٩٨٨).

٥- الطلب بمعرفة مصائر المفقودين من عناصر الثورة الفلسطينية بكافة فصائلها، ومعرفة مصير المفقودين "محمود الوجيه وويلسون شمعون" ممن فقدوا أثناء اجتياح بيروت ولم تظهر أسماؤهم في قوائم الصليب الأحمر ولا في شهادات الرفاق في أنصار (الشهابي، ١٩٨٨).

٦- بعد أن تم الاتفاق على العدد تمت المطالبة من مختلف المنظمات الفلسطينية بتحديد أسماء معتقليهم وذوي الاحكام العالية وترتيبها من حيث الأولوية للمطالبة بإدراجهم في الصفقة.

٧- تم مطالبة الصليب الاحمر الدولي أن يقوم بزيارة كل هؤلاء المعتقلين وأن يحضر منهم رسائل، وأن يحدث بياناتهم ويجرى لهم فحص طبي شامل، وأن ترسل لهم مواد تموينية. (الزق، ٢٠١٩) (مقابلة).

٨- صممت الجبهة الشعبية - القيادة العامة، إجبار العدو على احترام اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ والتقييد بها، وإجباره عملياً على الاعتراف بالأسرى، والتعامل معهم كأسرى حرب (جبريل، ١٩٨٨).

وبعد الاتفاق على المبادئ العامة والأساسية للتفاوض حيث سلم السيد ايمري الرسائل والموافقة عليها من الجانب الإسرائيلي، انتقلنا الى جنيف التي اختيرت مكاناً للمفاوضات غير المباشرة، حيث المقر الرئيسي للصليب الأحمر الدولي (الشهابي، ١٩٨٨).

معايير اختيار الاسماء:

١- اشترط المفاوضون أن يتم الإفراج عن النساء جميعاً حتى لو بقي لأي امرأة في السجن أشهر، وأن الاولوية للنساء لأن هذا شرف لهم.

٢- أن يكون المرضى وأصحاب الأحكام الطويلة المؤبدة، وعمر هذا المعتقل في فترة التبادل.

٣- الا يكون هذا المعتقل قد خرج على أجهزة الاعلام الإسرائيلية وشم الثورة الفلسطينية وشم تنظيمه.

٤- ألا يكون قد سقط في داخل السجن امنياً أو أخلاقياً.

٥- ألا يكون أخوين اثنين يفرج عنهم مع بعضهم البعض حتى يتم اعطاء الفرصة للأخوين، وكان يتم اختيار الاخ الاكبر في العمر. (جبريل، ٢٠٠٤).

٦- اشترط المفاوضون أن يتم اطلاق سراح كوزوموتو وزياد أبو عين.

فلسطينياً:

١- تم إلزام إسرائيل بشروط قاسية جداً على الجانب الإسرائيلي، حيث تم السماح بقراءة بيان كتب بخط يد أحمد جبريل الأمين العام للجبهة الشعبية "القيادة العامة" في سماعات السجن على كل الأسرى، وهذا شرط غريب في جوهرة المعنوي أشاع روح من السعادة لدى الأسرى، حيث تم تشكيل لجنة من داخل السجن للأشراف على عملية التبادل وكانت متواصلة بشكل مباشر مع قيادة الجبهة الشعبية عن طريق التلفون بهدف عرض الأسماء وتصحيح بعض الأسماء فيها بمشاركة الصليب الاحمر الدولي وإدارة مصلحة السجون الإسرائيلية. (الزق، ٢٠١٩) (مقابلة).

٢- من المفارقات التي كانت أن تفشل الصفقة هو إصرار إسرائيل التحفظ على (٣٦) اسماً من الأسرى بحجة أن أيديهم ملطخة بالدماء أي (قتلوا إسرائيليين)، وبعد مفاوضات قاسية جداً تدخل الوسيط النمساوي وقسم (٣٦) أسيراً إلى نصفين كحل وسط، بحيث (١٨) منهم بقي في السجون و(١٨) تحرروا في الصفقة منهم محمود الزق.

٣- سмир قنطار بقي في السجن (٢٢) عام بعد الصفقة وتحرر في صفقة حزب الله واستشهد، حيث تم اختيار رفيقة الآخر (ابن قضيته) والذي كان مرفوض الإفراج عنه وهو أحمد الأبرص والذي كان من ضمن ال(١٨) ممن أفرج عنهم.

٤- استمرت عملية التفاوض حوالي أسبوعين حتى تم إنجاز هذا الحل الوسط. وأن السجون قد عاشت حالة من الكأبة والإحباط؛ لأن الصفقة قد فشلت ولكن عندما تمت قراءة أسماؤهم في سجن عسقلان والطلب منهم النزول إلى الصليب الأحمر والجميع هتف (مشيت مشيت) والتكبير بالإضافة إلى تخيير الأسرى أين يريدوا الخروج.

٥- الشيء الأساسي في هذه الصفقة أنه لم تكن هناك أي حالة إبعاد واحدة قسرياً لكافه أسرى الداخل المحتل (الضفة الغربية وقطاع غزة) وتم سؤال الأسرى أين يريدوا الخروج.

٦- وهناك شيء مهم جداً أن أسرى القدس أيضاً تم تخييرهم (على جدة ومحمود جدة)، الأمر الآخر أنه عملياً تم خروج حوالي (١١٥٠) معتقلاً من المحكومين بالأحكام العالية ومن ضمنها أحكام مؤبدة. بمعنى آخر تم تبييض السجون الإسرائيلية من الاحكام العالية.

٧- اشتراط المفاوضات على مبدأ الحق في تحديد الأسماء ولا نقبل فيتو من الطرف الآخر على أي اسم تضمنتها قوائمننا وأكدنا أن مسألة الأسيرين "كوموتو وزياد أبو عين"، لن نقبل فيها أي نقاش ونرفض عرض الطرف الآخر بعدم ايرادهما في قوائمننا (الشهابي، ١٩٨٨).

عملية التفاوض:

تم تشكل لجنة من ثمان رفاق من رجال الجبهة الشعبية "القيادة العامة" وتم وضع الاسماء كاملة وهي (١١٥٠) أسير. وكان من بينهم شخصيات معروفة كجبريل الرجوب وأحمد ياسين وهشام عبد الرازق ودياب اللوح بالإضافة إلى (٤١) اسماً من فلسطيني ١٩٤٨ بمعنى من يحملون الجنسية

الإسرائيلية. وتم رفض (٥٠) اسماً من طرف الوفد الإسرائيلي وتم الطلب من الفلسطينيين اختيار أسماء غيرهم، وفي النهاية تم التوافق على أن يتم وضع تلتين والباقي تستبدل بأسماء أخرى (جبريل، ٢٠٠٤).

تمت عملية التفاوض في النمسا وسويسرا، واستمرت فترة طويلة، حتى تم الوصول إلى هذا الاتفاق، وكلمة حق تقال كل الاحترام والتقدير للوفد المفاوض الذي أنجز هذه الصفقة بهذه الشروط، ومن خرج إلى الخارج تم خروجهم من مطار اللد بعد نقل الأسرى في الباصات معصوبي الأعين ومكبلي الأيدي والقدمين حتى في الطيران.

تمت عملية الجليل بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٠ وهي أكبر وأدق عملية لتبادل الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين واللبنانيين والإسرائيليين في ثلاث مواقع دفعة واحدة، إذ تم الافراج في كل من هضبة الجولان السورية المحتلة والضفة الغربية المحتلة ومطار جنيف في سويسرا وبإشراف هيئة الصليب الأحمر الدولي عن (١١٥٠) معتقلاً.

شارك في المرحلة الأكبر من عملية الجليل، من الجانب العربي ثلاث طائرات، اثنتان تابعتان لمؤسسة الخطوط الجوية الليبية وطائرة ثالثة تابعة للخطوط الجوية النمساوية، وذلك عبر مطارات سورية ونمساوية وليبية، ومن الجانب الإسرائيلي شاركت ثلاث طائرات من طراز بوينغ حملت المعتقلين الفلسطينيين من مطار اللد مباشرة إلى مطار جنيف (جبريل، ٢٠٠٤).

الاستفادة من التجارب السابقة:

من مطار دمشق انطلقت الطائرات الساعة السادسة من صباح يوم الاثنين ١٩٨٥/٥/١٩، نمساوية وعلى متنها أسيران إسرائيليان وأطلق عليها الجليل (١)، وعلى متن إحدى الطائرتين الليبيتين التي اطلق عليها رمز الجليل (٢)، الأسير الإسرائيلي الثالث اطلق على الطائرة التي يقطنها رمز الجليل (٣)، أما قائد العملية برمتها، فقد كان النداء عليه في الشيفرة رمز الجليل (صفر)، والخطير في الموضوع هو أن لو الجليل صفر نادي على الجليل واحد أو اثنين أو ثلاثة بنداء "صبرا وشاتيلا" معني ذلك هو أن العدو الإسرائيلي قد نكث بالتزاماته، وحاول القيام بعملية غادرة في أحد المطارات (دمشق أو النمسا أو جنيف) وبالتالي تصبح كلمتي صبرا وشاتيلا أمراً بقتل الاسرى الإسرائيليين فوراً،

قبل أن تتطلق المجموعات الانتحارية من الفدائيين المتركزين في الطائرات الى الأرض بكامل أسلحتها ومعداتها للتعامل مع الكوماندوز الإسرائيلي (القيادة العامة، ١٩٨٨).

ووضعت الجبهة خطة في حال لجوء العدو الى أسلوبه الغادر، على أن تنفذ هذه الخطة في ثلاث اتجاهات، ومن ثم في ثلاث مراحل متصلة ببعضها وهي:

١- إطلاق سراح المعتقلين الذين اختاروا البقاء على أرض الوطن والتأكد من وصولهم إلى بيوتهم ومدنهم وقراهم لنطلق من جانبنا أسيراً للعدو.

٢- إطلاق سراح المعتقلين الذين اختاروا الخروج عن طريق البر إلى سورية، والتأكد من وصولهم من طرف رفاقنا المكلفين باستلامهم وإبلاغنا، لنطلق الأسر الثاني.

٣- إطلاق سراح بقية المعتقلين الذين اختاروا الخروج عن طريق الجو إلى جنيف، ومن حيث مكان التبادل، واستلامنا لهم هناك. لنطلق سراح الأسير الثالث (جبريل، ١٩٨٨).

من اللحظات التي لا يمكن وصفها، بعد أن كان الجميع مكبل اليدين والقدمين وتم تسليمه إلى الجانب الفلسطيني في المطار، تم تسليم جميع الأسرى ملابس جديدة، وطلب منهم الامن الفلسطيني إلقاء كافة الملابس الجديدة على الأرض سواء أحذية أو ملابس خشية وجود متفجرات في الأحذية الرياضية، وتم إلباس الجميع بدلات عسكرية كاملة، وهذا الأمر تم خلال فترة بسيطة لا تتجاوز الساعة.

كان في استقبال الأسرى في الطائرات الأسرى المحررون الذين كانوا معهم في السجون والذين كان لهم دور مهم في هذه الصفقة المشرفة، وتم نقل الجميع إلى مطار طرابلس في ليبيا ومن ثم إلى معسكر يتبع للجيش الليبي وحيث مكث الأسرى فيه شهرين كاملين.

من الأمور الهامة والتي أعطت للصفقة أهمية كبيرة هو استقبال قادة الثورة الفلسطينية للأسرى مثل جورج حبش وأحمد جبريل ونايف حواتمة والسفير الفلسطيني والأسير المحرر الياباني كوزو كوموتو*، حيث كان في هذا الوقت خلاف كبير بين قيادة الثورة الفلسطينية وليبيا وتحديداً حركة فتح، وكان هناك انشقاق فلسطيني بين حركة فتح والفصائل الفلسطينية (منظمة التحرير الفلسطينية)، حيث

تم تشكيل جبهة الإنقاذ الفلسطينية التي ضمت فصائل المعارضة (الجبهتين الشعبية والديمقراطية وجبهة التحرير الفلسطينية والجبهة العربية وجبهة النضال الشعبي).

عرضت إسرائيل على القيادة العامة إخراج (٢٠٠٠) أسير فلسطيني مقابل الإبقاء على المناضل الياباني كوزو اوتوموتو، إلا أنها أصرت على إخراجه بل يكون في طليعة المفرج عنهم، وهذا كان برسالة من الدكتور إمري داخل مقر الصليب الأحمر (جبريل، ٢٠٠٤) (مقابلة). هذه الصفقة تمت في ظل حالة الخلاف الفلسطيني وليبيا، حيث كانت سوريا وليبيا ضد القيادة الفلسطينية وحركة فتح، وبعد شهرين أسرى حركة فتح خرجوا من ليبيا إلى الأردن وفصائل المعارضة تم نقلهم إلى سوريا ولبنان.

كافة القوى الفلسطينية بما فيها حركة فتح والقائد العام ياسر عرفات رحبوا بهذه الصفقة، وفعلياً لا يمكن لأي فلسطيني يرفض هذه الصفقة التي تمت بموجبها الإفراج عن هذا العدد من الأسرى. من خرج إلى سوريا من ليبيا تم نقلهم مباشرة إلى لبنان في اليوم التالي لوصولهم وتم استقبال الجميع في لبنان من الفصائل الفلسطينية حيث استلم كل فصيل رفاقه من الأسرى المحررين.

٣,٣ المبحث الثالث: المواقف الفلسطينية والاسرائيلية والعربية من اتفاق الصفقة

على الرغم من أن أكثر من عملية لتبادل الأسرى قد جرت في السابق بين منظمة التحرير و"إسرائيل" إلا أن هذه العملية هي الأولى من نوعها من حيث الحجم أولاً ومن حيث المضمون السياسي بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية ثانياً ومن حيث ردود الفعل الفلسطينية والعربية والدولية والإسرائيلية ثالثاً.

أولاً فلسطينياً:

عمت الفرحة مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني ممزوجة بالأمل في الإفراج عن باقي الأسرى والمعتقلين، كما اعتبرت على المستوي الرسمي الفلسطيني نصراً كبيراً لمنظمة التحرير حيث نجحت في الإفراج عن آلاف الأسرى والمعتقلين.

أما على صعيد الأراضي العربية المحتلة فقد عمّت الفرحة كل بيت، عندما تواردت أخبار الإفراج عن آلاف الأسرى وتجمعت عشرات العائلات منذ الصباح الباكر في مقر اللجنة الدولية للصليب

الأحمر، وقد أجمعت ردود الفعل سواء على لسان الشخصيات الفلسطينية أو في تحليلات الصحف اليومية الصادرة في الأراضي العربية المحتلة على اعتبار عملية التبادل تتسم بقدر كبير من الشجاعة والحكمة ومع ذلك فقد حملت ردود الفعل في طياتها بعض الاختلافات حول مدلولات ونتائج عملية التبادل ففي الوقت الذي رأت فيه شخصيات فلسطينية في هذه العملية قضية إنسانية أدت إلى التخفيف من معاناة الآلاف من أفراد وعائلات الشعب الفلسطيني دون أن تزي هذه العملية مدلولات ذات طابع سياسي، نجد اتجاهها آخر يري أن تدفع إلى استئناف الحوار والمشاركة في التحرك السياسي للتوصل إلى حل سلمي للقضية الفلسطينية.

ثانياً: الكتاب في الصحف:

عن مظاهر البهجة التي عمت مناطق الضفة الغربية كتب يهودا ليطاني مراسل صحيفة هآرتس في ٢١/٥/١٩٨٥ يقول: العشرات ثم المئات من سكان نابلس والضفة الغربية تجمهروا بالقرب من الحاجز الذي وضع أمام السجن المركزي في الضفة الغربية المحتلة والذي كان من المنتظر أن يخرج المئات من الأسرى المحررين سكان الضفة والقطاع وفلسطين المحتلة عام ٤٨.

اتخذت الحافلات طريقها إلى جهات مختلفة في الضفة الغربية والقدس والمثلث والجليل. وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ اتسمت ردود الفعل على عملية التبادل بالدهشة، فحقيقة الإفراج عن معتقلين أمنيين من عرب فلسطين المحتلة ٤٨ والسماح لهم وللمرة الأولى بالاختيار ما بين البقاء في فلسطين أو السفر للخارج أثارت التساؤلات حول المعاملة التي سيلقاها المفرج عنهم من قبل أجهزة الأمن (السعدي، ١٩٨٥، صفحة ٩٥).

عبرت شخصيات فلسطينية من فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ عن أملها في أن تؤدي هذه الخطوة إلى محادثات مستقبلية، وبداية لاتفاق سلام شامل وعادل لجميع سكان المنطقة بل ذهبت هذه الشخصيات إلى التأكيد بأن "إسرائيل" أدركت بأن منظمة التحرير الفلسطينية خصم لا يمكن تجاهله أو التعامل معه بلغة العنف فقط.

ولا تختلف تعليقات الصحف العربية الصادرة في الأراضي المحتلة في جوهرها عن الاتجاهات السابقة فقد وصفت جميع الصحف عملية التبادل الأولى والثانية بالبادرة الإنسانية إلا أن بعض التعليقات تجاوزت الجانب الإنساني إلى المدلول السياسي (السعدي، ١٩٨٥، صفحة ٩٦).

فقد كتبت صحيفة القدس الصادرة يوم ٢٥/١١/١٩٨٣ عن العملية تقول: الإفراج المتبادل عن السجناء والمعتقلين خطوة لا يمكن أن توصف إلا بالتعقل واحترام الحقوق الإنسانية، ومثل هذه البادرة الإيجابية التي قامت بها منظمة التحرير الفلسطينية أعادت الحرية إلى الآلاف من المعتقلين، وأعطت الانطباع بأن التبصر والروية كفيلا بحل أعقد القضايا، كما أن الاتجاه الواقعي في التفاوض الذي ظهر خلال عملية تبادل الأسرى يجب أن يستمر لحل المشاكل الكبرى لأنه الأسلوب الأكثر نجاحاً وفعالية (القيادة العامة، ١٩٨٨).

أما صحيفة الشعب فقد رأت في عملية التبادل انجازاً كبيراً دعم ثقة الشعب الفلسطيني بنفسه وبقيادته مما يعطي مزيداً من الأمل في المستقبل. ورأت صحيفة الفجر في عملية التبادل تأكيداً لقدرة القيادة على اتخاذ القرارات المرتبطة عضواً بمصلحة الشعب الفلسطينية وضمان مكتسباته البشرية والمادية والأدبية التي تشكل الركائز الأساسية لسموده وتحقيق أهدافها وطموحاتها الوطنية والقومية.

ثالثاً: ردود الفعل الإسرائيلية:

اتسمت رده الفعل الإسرائيلية على عملية تبادل الأسرى ١٩٨٥ بالتطرف بدرجة فاقت مثيلاتها في عمليات تبادل الأسرى السابقة، فبعد أربعة أيام من التبادل كان أكثر من ٨٠% من المجتمع الإسرائيلي يؤيد فرض عقوبة الإعدام على رجال المقاومة الفلسطينية وأكثر من ٦٠% من هذا المجتمع يرفض تلك الاتفاقية ويعزى هذا الموقف إلى عدة عوامل:

١- مثلت هذه الفترة أول رئاسة للحكومة من حزب العمل منذ ١٩٧٧ فكانت حالة الصراع بين اليمين واليسار محتدمة.

٢- وصول المستوطنين إلى ذروة قوتهم في المجتمع الإسرائيلي عام ١٩٨٤-١٩٨٥.

٣- اعتقال العشرات من أعضاء التنظيم السري اليهودي والحكم عليهم بتهمة القتل ومهاجمة العرب.

٤- رفض جزء كبير من القيادة السياسية والعسكرية لهذه الصفقة (البطش، ٢٠١٧، صفحة ١٧٣).

تراوحت ردود الفعل الإسرائيلية حول عملية التبادل بين الترحيب والرفض المطلق، لكنها أي ردود فعل اجمعت على أن الثمن الذي دفعته "إسرائيل" لإنجاز عمليتي التبادل كان باهظاً. وما أن انقضى اليوم الأول للاحتفالات التي جرى ترتيبها للأسرى الإسرائيليين الذين أفرجت عنهم منظمة التحرير حتى ظهرت ردود فعل مختلفة تنتقد تلك الاحتفالات وقد تبلورت ردود الفعل الإسرائيلي في اتجاهين:

الأول: ويتعلق بالأسرى الإسرائيليين وظروف أسرهم، **والثاني** ويتعلق بالعدد الكبير من المعتقلين

الفلسطينيين الذين أفرج عنهم والذين ترجموا انتماؤهم الفلسطيني وعداؤهم "إسرائيل" أثناء تنفيذ عملية التبادل، بالإضافة إلى المضامين السياسية للعملية (السعدي، ١٩٨٥، صفحة ٩٧).

بتاريخ ٢٠/٥/١٩٨٥ على راديو إسرائيل العبري قال رئيس الطاقم الإسرائيلي للمفاوضات من أجل

إطلاق سراح الأسرى شموئيل تامير أن أي قاتل ومخرب أطلق سراحه، في عملية تبادل الأسرى يعتبر

مصدر ازعاج، وقال إن إسرائيل كانت غير مستعدة لدفع ثمن يطلب منها ولكن المفاوضات كانت قاسية وصعبة حيث وقف أمامنا رجال قساة وأقوياء (القيادة العامة، ١٩٨٨).

بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢١ على تلفزيون اسرائيل، ندد "جيش الدفاع الإسرائيلي" علناً بالظروف التي أدت إلى وقوع الجنود الثمانية بالأسر في بحدون، والذين أطلق سراح ثلاثة منهم أمس، بالإضافة إلى وزير الشرطة حاييم بارليف الذي قال أنه من الضروري ألا يقوم الجنود والمواطنون الإسرائيليون بوضع الدولة أمام المعضلة التي نواجهها اليوم، حيث قال أن نصف أفراد المنظمات الذين تم اطلاق سراحهم أمس أعربوا عن رغبتهم في البقاء في الاراضى المحتلة. وأكد أن رجال المنظمات الذين سيقون في "اسرائيل" سيظلون تحت الرقابة المشددة من أجهزة الأمن (القيادة العامة، ١٩٨٨).

الإرهاب الإسرائيلي ضد المحررين:

أشارت الصحف الإسرائيلية إلى ردود الفعل الغاضبة من جانب المستوطنين قبل أن يصل المفرج عنهم من المعتقلين الفلسطينيين إلى بيوتهم حيث قال المستوطنون أنهم لا يستطيعون تحمل أفرح العرب ومسراتهم وذكرت صحيفة هآرتس في عددها يوم ١٩٨٥/٥/٢٣ بأن المستوطنين في منطقة الخليل وأماكن أخرى في الضفة الغربية المحتلة عكفوا خلال الأيام التي تلت عملية التبادل على جمع المعلومات عن المعتقلين الفلسطينيين المحررين صورهم وعناوينهم والتهم الأمنية التي أدينوا بها وكذلك الطرق المؤدية إلى بيوتهم وتحركاتهم في الليل والنهار.

وقد أشارت الصحف الإسرائيلية إلى أن هناك وحدة تصفية يهودية خاصة قد تم تشكيلها من بين المستوطنين من أجل مطاردة المعتقلين المحررين وقال اسحق شيويتس من سكرتاريه "كرتي شومرون": "أننا لا نستطيع النوم في الوقت الذي يتجول فيه "القتلة" من حولنا بحرية، أنه من الجريمة اطلاق سراح "القتلة" وبقاؤهم في البلاد أحراراً ولهذا فأننا سنعمل حتى لا المواطنون العرب أيضاً طعم النوم" (السعدي، ١٩٨٥، صفحة ١٠٠).

وبتاريخ ١٩٨٥/٥/٢١ على صحيفة هآرتس قال اسحق رابين وزير الدفاع، أمس، تعليقاً على عملية التبادل، لا شك أن الثمن باهظ، ولكن هذا هو ما حدث منذ اقامة الدولة، فبعد حرب ١٩٥٦ تم استبدال (٥٠٠٠) خمسة الآف جندي وضابط مصري بأسير اسرائيلي واحد، كنت أرغب في أن اوجه

سؤالاً لكل مواطن اسرائيلي عن الصورة التي سيتصرف بها لو كان ابنه في الأسر، وكيف كان يتوقع منى أن أتصرف كوزير دفاع، ما الذي سيقولونه لو انني لم ابذل قصارى جهدي لإعادة ابنه (القيادة العامة، ١٩٨٨).

بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢١ على صحيفة معاريف صرح المحامي اليكيم دوتسيني بأن المستوطنين في كريات أربع، سيوزعون في كل أرجاء "الدولة" قائمة بأسماء السجناء الأمنيين الذين حرروا مع صورهم وعناوينهم من أجل أن يعرف الجمهور الإسرائيلي كيف يحذر منهم.

وفي مكالمة هاتفية وصلت لنفس الصحيفة تقول إن حكومة إسرائيل تفرج اليوم عن فدائيين قتلوا يهوداً، ايديهم ملوثة بالدماء، في الوقت الذي يتواجد في السجن شبان أرادوا "كرامة الشعب اليهودي"، إننا لن نمر على ذلك مرور الكرام كما أننا لن ندع "المخربين" يتجولون أحياء في الخليل ونابلس والقدس وفي أي مكان آخر، إننا سنعمل، وستسمعون عنا (القيادة العامة، ١٩٨٨).

وبتاريخ ١٩٨٥/٥/٢١ على راديو إسرائيل قال أرئيل شارون وزير التجارة والصناعة، بأنه لا يمكن التصور بأن يتم اطلاق سراح "قتلة بشعين" وإبقاء المعتقلين من أعضاء التنظيم السري اليهودي وراء القضبان، في نفس الوقت وذلك رغم معارضته للأعمال الخطيرة التي ارتكبتها أفراد هذا التنظيم (القيادة العامة، ١٩٨٨).

وفي نفس التاريخ وعلى راديو إسرائيل حذر إسحق رابين وزير الحرب "الاسرائيلي" من الاعتقاد بأن بإمكانها تحقيق أهدافها عن طريق خطف واحتجاز رهائن "إسرائيليين" وقال بأنه سيوصي الحكومة والجهاز القضائي بإعادة اعتقال جميع الفدائيين الفلسطينيين، والذين أفرج عنهم في السابق، وفي حالة وقوع أي محاولة لاختطاف مواطن أو جندي "إسرائيلي" من أجل المساومة على اطلاق سراح "مخربين" معتقلين في السجون الإسرائيلية (جبريل، ٢٠١١).

وبتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٣ قال إسحق شابنتس من سكرتاريا مستوطنه "كرتي شمرون" إننا لا نستطيع النوم في الوقت الذي يتجول فيه القتلة من حولنا بحرية، وفي الوقت الذي يقبع فيه زملاء أرادوا الدفاع عن أنفسهم في السجن، إنه من الجريمة إطلاق سراح القتلة وابعائهم في البلاد أحراراً، ولهذا فإننا سنعمل حتى لا يذوق المواطنين العرب ايضاً طعم النوم (القيادة العامة، ١٩٨٨).

وقال شمعون بيرس رئيس الحكومة الإسرائيلية خلال حفل تسلمه رسالة دكتوراه فخرية من جامعة تل أبيب أمس: إن قلبي وقلوب مواطني "إسرائيل" هي الآن مع أسرى الجيش الإسرائيلي الثلاثة الذين تحرروا بالأمس من أسر أحمد جبريل، ويقول: أنه منذ تشكيل الحكومة الحالية وكذلك الحكومة التي سبقتها قمنا باتخاذ قرارات صعبة، من أجل إطلاق سراح أسرانا الثلاثة ليعودوا إلي بيوتهم، اجتمعنا مع عائلاتهم وشاهدنا معاناتهم وكذلك الثمن الذي دفعناه من أجل اطلاق سراح أكثر من (١١٠٠) ألف ومائة سجين (القيادة العامة، ١٩٨٨).

وفي تطور آخر وزع المستوطنون منشورات في عدد من مدن الضفة الغربية وقطاع غزة طالبوا فيها الأسرى المحررين مغادرة الضفة وقد طبعت هذه المنشورات باللغات العربية والإنكليزية والعبرية. كذلك أوردت الصحف الإسرائيلية نماذج من ممارسات المستوطنين ضد الأسرى المحررين وبيوتهم وأهاليهم من استفزازات، وتعليق ملصقات تطالب الرحيل، أو التعرض للقتل وقال مراسل هآرتس يوم ١٩٨٥/٥/٢٧ أنه بعد سلسلة أعمال العنف وإطلاق النار وتحطيم نوافذ وأبواب بيوت بعض الأسرى المحررين فإن دوائر الأمن الإسرائيلية تتوقع استمرار هذه الأعمال وقد تركزت هذه الأعمال في مدينتي نابلس والخليل ، فقد داهمت قافلة سيارات مليئة بالمستوطنين بلدة يطا في الخليل، وبدأ المستوطنون يطلقون النار قرب بيت المعتقل المحرر نوح محمد عاشور، كما ألصقوا على بيته منشوراً يطلب منه أن يغادر فلسطين بأسرع وقت، وقال مواطنون من بلدة دورا قضاء الخليل: أنهم سمعوا ليلة الجمعة إطلاق نار غزير في البلدة غير أنهم لم يعرفوا المصدر والمكان بالضبط (السعدي، ١٩٨٥، صفحة ١٠١).

وبتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٧ قام رؤساء مجلس المستوطنات اليهودية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، بإصدار تعليمات صريحة للمستوطنين على صحيفة دافار للتوجه إلى منازل الأسرى المحررين في الضفة الغربية ومطالبتهم بمغادرة منازلهم، وقد جمع المجلس التفاصيل اللازمة عن كل الأسرى المحررين ووزع المعلومات على كل المستوطنات مرفقة بخطة مفصلة للعمل، وطلب المجلس من كل مستوطنة أن يتوجه رجالها الى السجناء، والذين يقطنون بالقرب منها، ويطالبونهم بمغادرة المنطقة فوراً قبل الانتقام منهم (القيادة العامة، ١٩٨٨).

وقال الرائد احتياط "أبي فرمان" باسم مستوطنين قطاع غزة، الذين يخدمون كضباط احتياط، أنهم سيطالبون ألا يتم معالجة الأمر كما حدث مؤخراً في حال وقوعهم في الأسر (جبريل، ٢٠١١).

في حين قال الجنرال موزي باركوخيا قائد المنطقة الجنوبية عن أسفه لفقدان مبادئ صهيونية حيث أن إسرائيل تتاست عددا من المبادئ مثل إخلاء المستوطنات اليهودية "ياميت" وإطلاق سراح رجال المنظمات مقابل الرهائن والسماح للفلسطينيين بالعودة الى فلسطين (القيادة العامة، ١٩٨٨).

وفي نابلس وصل بعض المستوطنين اليهود إلى بيت المحرر محمد أبو كشك وقاموا بتحطيم نوافذ وبوابة المنزل كما حذروا والدي المعتقل وطلبوا منهما أن يغادر ابنهم المنطقة وإلا فإنهم سيندمون.

وإلى رام الله وصل المستوطنون مساء يوم تبادل الأسرى في قافلة من السيارات وقاموا بإطلاق الصفارات المرعبة وطردها العرب المحتفلين بتحرير أبنائهم إلى بيوتهم.

وعلى نفس الصعيد ذكرت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن زعماء المستوطنين اليهود التقوا قائد المنطقة الوسطي واطلعوه بأنهم قد فقدوا السيطرة على جماعات المستوطنين وأنهم لا يعتبرون أنفسهم مسؤولين عن نشاطات المستوطنين ضد الأسرى المحررين، وعلم أن هناك حالة من الغليان تسود المستوطنات الإسرائيلية حيث يعمل المستوطنون على تجميع أسماء المحررين وعناوينهم وتوزيعها على المستوطنين للتحذير منهم والعمل على تصفيتهم أو طردهم (القيادة العامة، ١٩٨٨).

قالت صحيفة هآرتس في عددها يوم ١٩٨٥/٥/٢٤ أن رجال حركة "كاخ" يبنون العمل بكل طريقة ممكنة من أجل البحث عن الفدائيين المحررين الذين أطلق سراحهم داخل المناطق المحتلة، والذين توجهوا إلى الخارج. وقالت الصحيفة أنه على الرغم من فشل حركة "كاخ" في وضع يدها على قوائم الفدائيين المحررين أثناء اقتحام مكتب الصليب الأحمر الدولي في القدس، فإنها مصرة على الحصول على هذه القوائم بأي ثمن، حيث أنها تدرس إمكانية اقتحام مكاتب الصليب الأحمر في تل أبيب من أجل نشر وتوزيع أسماء الفدائيين بين نشطاء رابطة الدفاع اليهودية في الولايات المتحدة وأوروبا (السعدي، ١٩٨٥، صفحة ١٠٦).

وعلى الصعيد الحكومي تقدم الوزيران أبراهام شيرير وموشه أرنس (وزير الدفاع السابق) بإقرار عقوبة الإعدام على أعضاء المنظمات الفلسطينية، وقد دعا نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية إسحق شامير إلى الإفراج على أعضاء التنظيم الإرهابي اليهودي مقابل الإفراج عن المعتقلين العرب، وقال شامير خلال اجتماع عقده مع فرع "حبروت" يوم ١٩٨٥/٥/٢٣ ونشرته صحيفة معاريف يوم ١٩٨٥/٥/٢٤: أن وزراء المعارخ الذين أدلوا بتصريحات يتهمون الليكود بصورة غير مباشرة بتجاوز قوانين الدولة والمساس باستقلال القضاء، وأرادوا من خلال الادعاءات الشكلية التمويه على معارضتهم المبدئية للإفراج عن معتقلي التنظيم الإرهابي اليهودي (السعدي، ١٩٨٥، صفحة ١٠٨).

كذلك قال إسحق رابين وزير الدفاع في مؤتمر صحفي نقلته صحيفة دافار يوم ١٩٨٥/٥/٢٢ وذلك بعد أن انتهت عملية تبادل الأسرى: "نحن لا نعترف ولن نعترف أبداً بأفراد المنظمات الفلسطينية كأسرى حرب، وسوف يبقوا في نظرنا "مخربين قتلة" لقد أطلقنا سراح أفراد المنظمات ويكل ألم مقابل إطلاق سراح الجنود الإسرائيليين الأسرى (السعدي، ١٩٨٥، صفحة ١٠٩).

وحذر رابين في مؤتمره الصحفي المنظمات الفلسطينية بتذكيرها بأنها لن تستطيع تحقيق أهدافها بهذا الأسلوب، وكشف عن أنه سوف يقترح على الحكومة والدوائر القضائية، أنه في حالة وقوع عملية اختطاف رهائن مدنيين، أو جنود إسرائيليين لإجراء مفاوضات من أجل اطلاق سراح أفراد من المنظمات، أن تقوم السلطات الإسرائيلية باعتقال كل أولئك الذين أطلق سراحهم ضمن عملية التبادل (القيادة العامة، ١٩٨٨).

تبادل الأسرى بين هزيمة "اسرائيل" والانتصار الفلسطيني:

تحت عنوان: "تبادل الأسرى بين هزيمة إسرائيل والانتصار الفلسطيني" كتب زئيف شيف في جريدة "هآرتس" يوم ١٩٨٥/٥/٢١ يقول: "إن صفقة تبادل الأسرى الأخيرة دليل جديد على الهزيمة التي حلت بـ "اسرائيل" في الحرب اللبنانية، إذ يعتبر تبادل الأسرى إنجازاً رمزياً على جانب كبير من الأهمية للمنظمات الفلسطينية التي ستستطيع التفاخر بأنها نجحت في إجبار "اسرائيل" على تقديم تنازلات لم يسبق لها مثيل، هذا بالإضافة إلى أن أحمد جبريل وإسحق رابين قد وقعا على ضمان بتنفيذ الاتفاقية (القيادة العامة، ١٩٨٨).

ويتمثل الإنجاز الإسرائيلي بعودة ثلاثة من الأسرى سقطوا دون قتال مع ستة أسرى آخرين في منطقة بحدون، لكن هذا الإنجاز لا يمنعنا من التأكيد على أن هذه الصفقة كانت خاسرة بالنسبة "لإسرائيل"، وهذه ليست المرة الأولى التي تطلق فيها "إسرائيل" سراح رجال منظمات مقابل إعادة أسراها، والأمر المتعلق بهذه الصفقة لا يتعلق بالعدد الكبير من رجال المنظمات الذين أطلق سراحهم، وكانت "إسرائيل" قد أبرمت صفقات مماثلة أطلق خلالها سراح عدد كبير، لكن الذي يقلقنا الآن هو إطلاق سراح عدد كبير منهم في الضفة الغربية وقطاع غزة (السعدي، ١٩٨٥، صفحة ١٠٣).

ويرى الباحث في هذه القضية أن المفاوضات حول التبادل التي بدأت في أيلول ١٩٨٤ عندما كانت "إسرائيل" متفوقة في نواح كثيرة منها القدرة على الردع والانتقام في لبنان، هذا بالإضافة إلى احتجازها ابن شقيقة أحمد جبريل الذي سلمته قوات الكتائب إلى "إسرائيل"، وعلى الرغم من هذا التفوق الملحوظ، فقد حصلت المنظمات على كل ما طلبت، وقد بدأت المفاوضات بوضع شروط على إسرائيل تنص على استعادها المسبق لعدم استخدام الفيتو ضد أي طلب تتقدم به المنظمات التي طالبت فيما بعد بإطلاق سراح مئات الأسرى في المناطق المحتلة. وعلى الرغم من أن إسرائيل أكدت في بداية المفاوضات بأنها لن تطلق سراح (٣٦) ستة وثلاثون معتقلاً أدينوا بتهم خطيرة إلا أنها تنازلت في نهاية المطاف ووافقت على إطلاق سراح (١٨) ثمانية عشر منهم.

وتحت عنوان "عملية تبادل الأسرى ومحاولة تصويب الخطأ" كتب وإن مرغلين في هآرتس يوم ١٩٨٥/٥/٢٧: "يتضح مع مرور الأيام طابع صفقة تبادل الأسرى التي عقدها الحكومة الإسرائيلية مع الجبهة الشعبية - القيادة العامة والتي وافقت عليها الحكومة بالإجماع - أنها بمثابة فشل ذريع لا يعلم أحد أين ومتي ستوقف النتائج المترتبة عليها (السعدي، ١٩٨٥، صفحة ١٠٤).

وتحت عنوان "صفقة التبادل هي استمرارية الانتحار الإسرائيلي" نقلت صحيفة الفجر يوم ١٩٨٥/٥/٢٤ عن صفح العدو هذا الأسبوع: "تستمر عملية الانتحار الجسمانية، والاقتصادية والخلفية في "إسرائيل" منذ فترة ليست بالقصيرة وقد شهدت حروب لبنان قمة هذا الانتحار وتلاها تحرير مئات "القتلة" "قتلة وليس مخربين"، "قتلة وليس جنوداً" مقابل إعادة ثلاثة من الأسرى (القيادة العامة، ١٩٨٨).

أعلن رابين أننا فعلنا ما في وسعنا لإعادة الأسرى في السابق وسنعمل كل شيء لإعادتهم في المستقبل ولا يفرق بين إعادة آلاف الجنود فور انتهاء الحرب بين تحرير "قاتلي" المواطنين، ويسأل وزير الدفاع سؤالاً إنسانياً: ماذا كنت ستقول لو كان الأسير هو ابنك؟ وفجأة يتحدث وزراء وأعضاء كنيسة لم تطأ قدمهم كنيسة ذات يوم عن "فرض فداء الأسرى" وكأنه أصبح الفرض الأعظم، وفجأة يتحدث الذين أهملوا حياة الإنسان وكشفوه للحوادث والإصابات في حرب لا ضرورة لها عن "قدسية حياة الإنسان" حتى ولو كان هناك خطر الموت (السعدي، ١٩٨٥، صفحة ١٠٦).

يتحرر واضعو القنابل في الأسواق ومختطفو الجنود باسم "الخلق اليهودي" واسم "اسرائيل الجميلة" - لا سابقة لهذا العمل من تحرير مئات القتلة مقابل ثلاثة أسرى في أى دولة طبيعية ولا في أي زمن من التاريخ، فلا يستطيع أي شعور تفسير ذلك إلا فقدان الشعور بالكيان وتسلب الانتحار الجاري علينا جميعاً".

استحوذت عملية الجليل من الناحية الاعلامية على اهتمام من قبل وسائل الاتصال، أي أجهزة الإعلام، وأذكر أن عدد المراسلين والصحفيين من الصحف والمجلات والاذاعات ومحطات التلفزيون العالمية الذين يرافقونا بالعملية بلغ (٣٥) خمس وثلاثون مؤسسة عربية وعالمية غطت العملية البطولية من بدايتها، أي منذ لحظة الانطلاق بدمشق وفي المحطة الوسيطة في فينا وخلال عملية التبادل في جنيف والاستقبال الذي حصل بعد ذلك في طرابلس في ليبيا (شورو، ١٨٨٦).

رابعاً: على الصعيد العربي:

منذ الساعات الأولى لإتمام الصفقة ، لاحقت الصحف العربية وقائع العملية، والنتائج الآلية التي تمخضت عنها، حيث حظيت عملية التبادل بترحيب وارتياح شعبي واسع في مختلف الأوساط العربية باعتبارها أعادت للمنظمة الكثير من هيبتها ومصداقيتها وفاعليتها كما أنها كشفت عن وجه حضاري أصيل للمقاومة الفلسطينية حيث حولت "اسرائيل" دائماً الصادق تهمة القتل والإرهاب بالمنظمة (الصغير، ٢٠١٢).

خامساً: على الصعيد العالمي:

كان للعملية أصداء واسعة، حيث أشارت الصحف ووكالات الأنباء العالمية إلى هذه العملية باعتبارها نصراً سياسياً لمنظمة التحرير حيث نجحت في التفاوض والوصول إلى اتفاق وإنجازه في الوقت الذي كانت تمر فيه بأوضاع صعبة.

تحليل المضامين السياسية لعملية التبادل:

بموافقة السلطات الإسرائيلية على اتفاقية تبادل الأسرى، تكون قد استجابت في النهاية لشروط منظمة التحرير الفلسطينية والجيبة الشعبية "القيادة العامة"، بعد أن رفضت في السابق الاستجابة لهذه الشروط مما جعل الحديث حول الثمن الباهظ يأخذ صدي واسعاً داخل "دولة إسرائيل" مما أثار التساؤل حول السبب الذي جعل الحكومة الإسرائيلية تدفع هذا الثمن. خاصة وأنها ترفض باستمرار اعتبار الأسرى الفلسطينيين كأسرى حرب، بل مجموعة معتقلين لارتكابهم أعمالاً "إرهابية وتخريبية". كما أن هذه الخطوة أثارت تساؤلاً حول ما إذا كانت عملية التبادل تمثل تغييراً في السياسة الإسرائيلية الراسخة حول هذا الموضوع. هذه التساؤلات وتساؤلات عديدة أخرى تلمسها بين ثنايا ردود الفعل الفلسطينية والعربية والدولية عندما حاولت هذه الأوساط تحليل الأبعاد والمضامين السياسية لعملية التبادل خاصة وأنه يدور منذ زمن طويل إلى جانب الصراع العسكري السياسي بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية حول الوضع السياسي والقانوني والإنساني للمعتقلين الفلسطينيين الذين تلقى سلطات الاحتلال القبض عليهم وتحاكمهم بتهم ذات طبيعة أمنية وجنائية بعيداً عن الصفة السياسية لهم كأعضاء تابعين لحركة تحرر وطنية ومن ثم ضرورة الاعتراف بهم كأسرى حرب بموجب الاتفاقات والأعراف الدولية حيث تجب معاملتهم على هذا الأساس وهو ما تطالب به منظمة التحرير باستمرار.

وقد حاولت منظمة التحرير الفلسطينية بفصائلها المختلفة في الماضي القيام بعملیات متعددة، وبذلت جهوداً مضمينة من أجل إجراء عمليات تبادل للإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين في السجون والمعتقلات الإسرائيلية، انتهت في كثير من الحالات إلى نتائج دموية نتيجة للإصرار الإسرائيلي على عدم إعطاء هذه الصفة "للقتلة والإرهابيين" كما تصر على تسميتهم حتى اليوم وقد شن المعتقلون

الفلسطينيون اضرابات متكررة عن الطعام، وحركات احتجاج متتالية، للمطالبة بالاعتراف بهم كأسرى حرب، ومعاملتهم على هذا الأساس، لكن محاولات المعتقلين اصطدمت بالجدار الإسرائيلي الرفض لهذا الموضوع؛ لأن الاعتراف بالمعتقلين الفلسطينيين كأسرى حرب سيؤدي بدوره إلى الاعتراف السياسي بمنظمة التحرير الفلسطينية التي يتبعونها، ومن ثم الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وهو أمر يعني في النهاية نفياً لأحقية المطالب الإسرائيلية بل ونفياً لجذور الأيديولوجية الصهيونية ذاتها.

وقد أشارت بعض ردود الفعل إلى إمكانية اعتبار التبادل خطوة على طريق الاعتراف بالمعتقلين الفلسطينيين كأسرى حرب وبالتالي معاملتهم على هذا الأساس وقد أشارت الكثر من القانونيين والصحفيين بذلك بقولهم أنه طالما تم تبادل هذا العدد وبهذا الحجم بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية والجبهة الشعبية "القيادة العامة" فهل يعني ذلك اعترافاً ضمناً واقعياً بالمعتقلين الفلسطينيين كأسرى حرب؟! لكن السلطات الإسرائيلية تصر على أنه لا يمكن اعتبار عملية التبادل اعترافاً بهذه الصفة، بل إنها ترفض اعتبار العملية عملية تبادل لأسرى بقدر ما هي عملية إفراج عن الجنود الستة لدي المنظمة، الثلاثة لدي الجبهة الشعبية "القيادة العامة" إلا أن التحليل لمجريات العملية وتنفيذها ضمن ترتيبات دولية عن طريق الصليب الأحمر وبضمانة فرنسية قد يعتبر سابقة في المجال القانوني إذا ما تكرر حدوثها، إلا أنها تعني تثبيت وضع واقعي من خلال التعامل وخلق الحقائق. ومن ثم على تغيير تدريجي في النظرة إلى المعتقلين الفلسطينيين كأسرى حرب، ويدعم ذلك التغيير في الذهنية الجماهيرية السائدة باتجاه الاعتراف بوجود قضية عادلة يقاوم الفلسطينيون من أجلها، واعتباره إنسانياً كسائر بني البشر، بل بدأ أن الفلسطينيين أكثر التزاماً من الإسرائيليين بقواعد القانون الدولي في معاملة الأسرى المعاملة الإنسانية اللازمة.

نص التعهد الذي وقعه وفد إسرائيل بإطلاق سراح الفدائيين:

اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

تتعهد "إسرائيل" بان تطلق تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر - سراح:

- ٨٧٠ معتقلاً في السجون الإسرائيلية.

- ١٢١ معتقلاً في سجن عتليت منذ عام ١٩٨٣.

- ١٥٠ معتقلاً جرى نقلهم من أنصار إلى عتليت عام ١٩٨٥.

وذلك مقابل تبادل ثلاثة أسرى اسرائيليين، وهم غروف وسالم وشاي.

وتجرى عملية اطلاق سراح المعتقلين من قبل "إسرائيل" في مطار جنيف، والقنيطرة وفي الموقع المحدد

حيث يجرى تجميع المعتقلين من قبل السلطات "الاسرائيلية".

بالإنابة عن حكومة الإسرائيلية.

جنيف ١٩٨٥/٤/٢١ (القيادة العامة، ١٩٨٨).

٤,٣ المبحث الرابع: نتائج صفقة ١٩٨٥

بعد استعراض كافة التفاصيل المتعلقة بصفقة العام ١٩٨٥ وتبيان كافة الظروف السياسية

والعسكرية والأمنية والمجتمعية، وإبراز المواقف الفلسطينية والإسرائيلية والدولية، تبين لنا العديد من

النتائج من أهمها:

نتائج الصفقة:

١- كسر حاجز الخوف وبالذات من عقوبة السجن لدى الجماهير الفلسطينية وخاصة جيل الشباب

والفتيان والذين أصبحوا أكثر جرأة في مقارعة الاحتلال والتصدي لجنوده، بالتجربة الحية أن

السجن لا يغلق على أسير وأن أبواب السجون زائلة.

٢- كان للحفاوة الوطنية التي قوبل فيها جموع الأسرى المحررين الدور الأهم في إنضاج روح

الانخراط في الثورة وفي استنهاض همم من لم ينخرط حتى تلك اللحظة في أتون الجهد

النضالي.

٣- كان لانخراط أكثر من ستمائة أسير محرر بين كوادرات الثورة في الداخل الدور الأهم في تفعيل الحراك الوطني والفعل الثوري وتنشيط الفئات المختلفة من جماهير الشعب الفلسطيني في مضمار الاستنهاض الوطني، وهي إضافة نوعية رائعة لذوي تجربة ثورية في مقارعة جنود الاحتلال ومواجهة قمعه.

٤- تمكنت الصفقة من الإفراج عن (١١٥٠) أسير فلسطيني من السجون والمعقلات الإسرائيلية.

٥- تميزت هذه الصفقة بأنها ضمت جميع الفصائل الفلسطينية دون استثناء حيث كان عدد أعضاء المفرج عنهم من الجبهة الشعبية هم (٢٥٠) مائتان وخمسون أسيراً والباقي من التنظيمات الفلسطينية.

٦- رغم الخلاف الحاد في الساحة الفلسطينية وأن من نفذ هذه الصفقة هي القيادة العامة إلا أن الغالبية العظمى من المفرج عنهم من أبناء حركة فتح.

٧- كان لنتائج الصفقة صدى مهم داخل السجون الإسرائيلية حيث ألزمت الاحتلال بالسماح بقراءة رسالة خطية من قيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة" على جميع غرف وزنازين السجون الإسرائيلية تتضمن تحية ثورية وتمجيد لمواقفهم النضالية والأهمية القصوى التي توليها قيادة الثورة لدورهم النضالي كجزء أصيل من نضال الشعب الفلسطيني.

٨- ارغام حكومة الاحتلال الإسرائيلي وإجباره على التفاوض هو اعتراف بالثورة الفلسطينية وأنها الجهة التي تمثل الشعب الفلسطيني وأنها الطرف المخوّل بالتفاوض مع الأعداء والأصدقاء.

٩- شكلت عملية الجليل "الخميرة الثورية" للانتفاضة العام ١٩٨٧ التي اعترفت الاحتلال الإسرائيلي بذلك، وعلى لسان أكثر من مسؤول اسرائيلي، ولعدد من المرات أن أولئك الذين تحرروا في عملية الجليل شكلوا العناصر النشطة الذين يتولون قيادة الانتفاضة.

١٠- عملية التفاوض أثبتت أن الشعب الفلسطيني، شعب منظم ويمتلك المؤسسات القادرة على قيادته، وهو خلاف ما كانت تروج له حكومة ومؤسسات الاحتلال الإسرائيلي، بأن الفلسطينيين مجموعات عرقية غير متجانسة، بل هي جسم متجانس ينحكم إلى أطر وأعراف وقوانين داخلية.

١١- أسرى الداخل (الضفة الغربية وقطاع غزة) كانوا نخبة صلبة تتمتع بالوعي الثوري والتجربة النضالية، والغالبية منهم منذ اليوم الأول لتحررهم واصلوا نضالهم الوطني وكانوا سبباً رئيسياً في اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في الداخل عام ١٩٨٧.

١٢- معظم من حرروا إلى الخارج التحقوا فوراً بصوف الثورة الفلسطينية.

١٣- الهيئة الوطنية وهاله التمجد في استقبالات الأسرى المحررين دفعت آلاف الشباب والفتية والفتيات بالقيام بعمليات فدائية بطولية كان لها دور فعال في استقطاب المزيد من البطولات لدرجة أن الاحتلال الإسرائيلي قد اعتقل خلال الشهرين التاليين لتحرير الاسرى ما ملأ المعتقلات مجدداً وعادت السجون الى الاكتظاظ كما هو الحال قبل عملية التبادل.

١٤- من حيث الجانب المعنوي، حتى الأسرى الذين بقوا داخل السجون أصبح لديهم الأمل الحقيقي أن يوماً ما سيتم الإفراج عنهم كرفاقهم السابقين، وهذا أثر بشكل كبير على معنوياتهم وصمودهم داخل السجن.

١٥- اكدت هذه الصفة أن الحل الجذري والحقيقي لتحرير الأسرى هو فقط بإنجاز عمليات التبادل وخطف الجنود الإسرائيليين.

١٦- إذا كان الاندفاع الوطني بمعدلات إضافية في كافة حالات الحراك الجماهيري الشعبي والوطني من خلال نخب مجربة من الأسرى المحررين، شكلوا إضافات متميزة أسهمت في قيادة النشاط الجماهيري حيث جرى مزيداً من الاستنهاض لمجالس الطلبة ونقابات العمال ولجان شؤون المرأة ومؤسسات الرياض الملحقة بها التي تخطى دورها الى استنهاض دور الطفل بربطها بنشاطات الاستنهاض في الروضة.

١٧- الروح الصدامية التي ينتهجها المحررين في تعاملهم حيال القمع الاحتلالي، جعلت الشباب والفتيات تنمرد على ممارسات القمع التي ينتهجها جنود الاحتلال الإسرائيلي، وأصبحت الجماهير أقوى على التحدي والنزوع إلى الصدام مع الاحتلال مما أبرز بوضوح الولوج في مرحلة التحرر الداخلي التي تعني أعلى مراتب النضج الثوري للجماهير. وهي المقدمة الثورية للانتفاضة المباركة.

١٨- التأكيد على الاشتراط الملزم للاحتلال وبكفالة الوسيط ألا يتعرض الأسير المفرج عنه للاعتقال مجدداً من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي إذا ما اختار البقاء في فلسطين المحتلة وجرى تحريره فيها.

١٩- إلزام الاحتلال على القبول بلجنة من الأسرى برئاسة الشيخ الاسير أبو طير من أسرى القدس تقوم بما يوكل اليها في تجاوز أي عقبات طارئة، وتكون على اتصال مباشر بقيادة الجبهة يتم التنسيق لها عضو من الصليب الاحمر الدولي.

٢٠- تحسين شروط العيش في السجون الإسرائيلية، ولذلك وفي أعقاب إطلاق سراح الأسرى في صفقة العام ١٩٨٥ فقد قامت مصلحة السجون الإسرائيلية بإدخال أجهزة التلفاز الى غرف الاسرى لأول مرة بداية من سجن جنيد بنابلس وسجن نفحة الصحراوي في النقب.

٢١- على المستوي الدولي كان هناك تأثير مهم إثبات أن الأسرى الفلسطينيين هم مقاتلو حرية وليسوا إرهابيين، وأن عملية التفاوض في الإفراج عنهم أكدوا أنهم وصلوا إلى مستوى من النضال لدرجة أنهم استطاعوا أن يحرروا رفاقهم من داخل السجون، وأن العالم بأسره شاهد على عملية تبادل جماعية تم تحريرهم من السجون الإسرائيلية مقابل الإفراج عن جنود كانوا لدى المقاومة الفلسطينية.

٢٢- تعزيز النهوض الثوري في الساحة الفلسطينية وتعداه للوصول الى الساحة اللبنانية، ليساهم في نهوض ثوري عربي كبير نلاحظ ناتجة الآن، في الثورة الشعبية العارمة في فلسطين والمواجهة المستمرة في لبنان.

٢٣- على الصعيد الإسرائيلي كان هناك معارضة جدية لعملية التبادل حيث كان هناك قرار من الحكومة الإسرائيلية (اسحق رابين) وكان هناك شعور بالرضا العام ولكن المعارضة كانت ترفض ووجهت نقداً لخضوع إسرائيل للمطالب الفلسطينية.

٢٤- تميزت الردود بأمرين هامين: الأول: وهي اليميني المتطرف والذي كان يرفض انجاز الصفقة حتى لا يتاح مجال للأسرى أن يتحرروا من المعتقلات. الثاني: الاقل تطرفاً وهم الذين كانوا

ملزمين بالموافقة على تحرير الاسرى حتى يمكنون من تحرير الاسرى اليهود المحتجزين لدى الثورة.

٢٥- استطاعت الصفقة الافراج عن اللبنانيين والسوريين والاردنيين، وما تبقى في السجن أي أحد حتى اللبنانيين من حزب الله والحزب الشيوعي القومي السوري وجميع من يعمل في المقاومة ووزراء في السلطة ونواب في البرلمان اللبناني وصلاح شحادة.

النتائج السلبية

- ١- كان هناك أخطاء من حيث أن بعض الأسرى المحكومين بالسجن المؤبد وهم قلائل، لم يتم الإفراج عنهم وهم هشام عبد الرازق وسليم الزريعي وعمر القاسم وخليل الراعي وآخرين.
- ٢- لم يكن هناك اهتمام يليق بالأسرى المحررين سواء من الجانب الليبي أو الجانب السوري وذلك بحكم الخلاف مع قيادة منظمة التحرير والقيادة الفلسطينية.
- ٣- الأسرى الذين تم نقلهم للساحة السورية واللبنانية لم يتلقوا استحقاقاتهم المالية كأسرى وأيضاً بسبب الخلاف بين القيادة والانظمة السورية والليبية.
- ٤- خلقت الصفقة أوضاع جديدة في الحركة الأسيرة كون السجن تم إخلاتها من غالبية الكادر، وهذا شجع إدارة مصلحة السجن لانتهاج سياسة جديدة متطرفة تجاه الأسرى.

تعقيب:

كانت عملية الجليل، عملية التبادل الأضخم، من حيث العدد، والنوعية وأماكن الإفراج ومن حيث الحركة العامة، ومن حيث فرض التفاوض، ومن حيث عدد المشاركين في التنفيذ، فقد رضخ الاحتلال الإسرائيلي لمعظم شروط الجبهة الشعبية - القيادة العامة، وتحرر عدد ضخم من المناضلين الأسرى من كافة الفصائل الفلسطينية واللبنانية، بالإضافة إلى العدد الكبير الذي تم فرضه في بقاء الأسرى في فلسطين، ولاحظنا الفرحة العارمة في صفوف أبناء شعبنا الفلسطيني في كافة أماكن تواجده في الضفة وغزة و١٩٤٨ وحتى في الشتات، والوفاء للمناضل الياباني، وفي داخل ما يعرف بدولة إسرائيل كانت النقاشات حادة جداً في الكنيست، والتي كان البعض يطالب باستقالة حكومة العدو، أو يطرح عدم الثقة حولها والبعض الآخر يطالب بإعادة اعتقال المحررين من سجون

الداخل وإعادتهم الى السجون، والتخلي عن التزام الذي قطعتة الحكومة، بعدم اعتقال المحررين مرة أخرى، على أساس أنه ليس التزاماً أو اتفاقاً قانونياً مع حكومة (شرعية)، وطالب البعض بإحالة شموئيل تامير مندوب إسرائيل في المفاوضات الى المحاكمة بتهمة خيانة (الدولة)، وهذا اوصله الى الاستقالة، بمعنى أن الصفقة قد أريكت العدو على كافة المستويات السياسي، والعسكري، والأمني.

الفصل الرابع

صفقة العام (٢٠١١)

١,٤ المبحث الاول: البيئة المحلية والإقليمية للصفقة.

٢,٤ المبحث الثاني: صفقة وفاء الاحرار.

٣,٤ المبحث الثالث: المواقف الدولية من اتفاق تبادل ٢٠١١.

٤,٤ المبحث الرابع: المواقف الإسرائيلية من اتفاق تبادل ٢٠١١.

٥,٤ المبحث الخامس: نتائج صفقة تبادل ٢٠١١.

الفصل الرابع:

صفحة العام (٢٠١١)

مقدمة:

أدركت المقاومة الفلسطينية أن الطريق الموصل إلى تحرير الأسرى من السجون الصهيونية يمر من خلال أسر جنود الاحتلال في الضفة المحتلة أو خلال العمليات العسكرية الصهيونية ضد قطاع غزة.

إن السلوك الإسرائيلي الشاذ في التعامل مع الأسرى، ورفض حكومات الاحتلال الإفراج عن الأسرى من حركتي حماس والجهاد الإسلامي في إطار استحقاقات العملية السلمية وتصلها من الإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى المعتقلين قبل أو سلو، وإصرارها على استمرار احتجاز العشرات منهم لعقدين أو ثلاثة وما يزيد من الزمن، إنما يعزز الشعور لدى كثير من الفلسطينيين بأن خيار القوة المتمثل في أسر الجنود هو الخيار المجدي، ويدفع بعض الفلسطينيين إلى اللجوء إلى هذا الخيار لتحرير أسراهم. كما ويدفع ممن يمتلكون بعضاً من أوراق القوة إلى التمسك بها والتشدد بالشروط والمطالب، خلال العملية التفاوضية. خاصة وأن الغالبية منا تدرك أن لا أمل لكثير من الأسرى

الفلسطينيين بالإفراج، إلا في إطار صفقات التبادل والتي أثرت عن خطف جلعاد شاليط والإفراج عن مئات الأسرى.

وفي هذا الفصل سوف نستعرض كافة القضايا المتعلقة بصفقة وفاء الاحرار حيث تضمن الفصل أربعة مباحث ومقدمة وخاتمة، تناول المبحث الأول البيئة المحلية للصفقة، والمبحث الثاني حول صفقة العام ٢٠١١ بالتفصيل، والمبحث الثالث حول المواقف الفلسطينية والاسرائيلية والدولية للصفقة والمبحث الرابع حول نتائج صفقة العام ٢٠١١.

١,٤ المبحث الأول: البيئة المحلية للصفقة

في هذا المبحث سنتناول الأوضاع العامة في الأراضي الفلسطينية و تبيان المضايقات الإسرائيلية وعملية الانسحاب من قطاع غزة عام ٢٠٠٥، وتأثير فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية.

أولاً: الاوضاع في الأراضي الفلسطينية:

١- عمليات المقاومة: محاولات عديدة نفذها رجال حركة المقاومة الاسلامية "حماس" رغبة منهم في عقد صفقة تبادل تمكنهم من اطلاق سراح الاسرى من فصيلهم ومن الفصائل الأخرى؛ لأن عمليات الإفراج بحسن النوايا التي نفذت بين السلطة الوطنية الفلسطينية واسرائيل كانت تتجاهل الافراج عنهم وعن أسرى حركة الجهاد الاسلامي.

كان حدوث أسر جنود إسرائيليين هدف سعت اليه ، رغم مخاطره على أمن الحركة في قطاع غزة المحاصر، فقد كانت قيادة الحركة تعول على اطلاق سراح الأسرى لما له من مردودات سياسية وتنظيمية وإعلامية وجماهيرية.

وبأتي هذا التعويل كهدف ثانٍ للعمليات العسكرية التي ينفذها فدائيو الحركة أما هدفهم الأول فهو يتمثل في مقاتلة جنود الاحتلال أينما كانوا هدفها طرد جنود الاحتلال الإسرائيلي وتحرير الوطن، هذه العمليات وبالذات الاستشهادية منها قضت مضاجع الإسرائيليين، الجمهور والقيادة وقد حاولوا وضع حلول للحيلولة دون وصول الاستشهاديين الي أهدافهم ووضعا موانع عديدة كان أبرزها الجدار العازل

الذي أقامه الاحتلال الإسرائيلي ليقطع جزءاً مهماً من أراضي الفلسطينيين وهو إجراء يعتبر جزءاً من السياسة الاستيطانية الأمنية الإسرائيلية.

٢- **المضايقات الإسرائيلية:** على الرغم من المآسي التي سببها الجدار فإنه لم يؤثر في تزايد التأييد الجماهيري للحركة كون فئات واسعة يرون في تلك العمليات الاستشهادية انتقامية تتسجم مع العقلية الثأرية العميقة الجذور في التركيبة السيكولوجية الجمعية للشعب الفلسطيني، وهذا التأييد غذته الحركة وعززته بإشهار مقاتليها الذي تجاوز عددهم الأربعين ألف مسلح من أبناء الحركة، برزوا أثر قرار شارون بسحب جيش الاحتلال من القطاع مع الإبقاء عليه محاصراً.

٣- **الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة:** انسحب شارون من قطاع غزة عام ٢٠٠٥ قبل خطف شاليط حيث كان التوتر والاشتباكات والافتحاشات والاجتياحات بشكل يومي مع قوات الاحتلال الإسرائيلي على الحدود الشرقية، وكانت بشكل مفتوح مع الاحتلال وكان متوقع كل شيء بسبب حالة التوتر التي كانت موجودة على الساحة الفلسطينية (حمد، ٢٠١٩) (مقابلة).

٤- **فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية:** أعلنت حركة حماس بقرار مفاجئ ولا ينسجم مع فكرها المعتاد خوضها الانتخابات التشريعية، في حين كانت حركة فتح التنظيم الفلسطيني الأكبر منقسمة على نفسها حيث تشكلت قائمتان فتحاويتان الأولى برئاسة أبو مازن والثانية برئاسة محمد دحلان الأمر الذي عزز ضعف الحركة الفتاوية وصب لصالح اكتساح حماس لغالبية مقاعد المجلس التشريعي، الأمر الذي زاد سطوة حركة حماس وأصابها الغرور والتكبر بما حققته من إنجاز لم تتوقعه.

بعد فوز حركة حماس في انتخابات التشريعي بالأغلبية، بدأت معظم الوفود تأتي للقطاع هي أوروبية ومن الاستخبارات من كل دول العالم، وبدأ العالم ينتبه الى حماس ويسمع صوتها، وبدأت الجماهير الفلسطينية تؤمن بحركة حماس وبفكرها (الزهار، ٢٠١٩) (مقابلة).

كان فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية بداية تغيير النظام السياسي ودخولها في مرحلة جديدة، وكانت الحكومة ترتب نفسها وتحاول أن تتسج علاقات مع الجميع حيث استلمت الوزارة عملها في شهر ٤/٢٠٠٦، وتم خطف شاليط في شهر ٦/٢٠١٦، فكان الوقت قصير جداً ولم يكن أي نوع

من الاستعداد، وتعرضت الحركة في هذه الفترة الى شيء صادم من قوات الاحتلال الإسرائيلي (حمد، ٢٠١٩) (مقابلة).

٥- **الإنقسام الفلسطيني:** المزيد من الثقة بالنفس والاعتزاز بها كانت من نتائج أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط في العام ٢٠٠٦ وتنامي النظرة الاستعلائية لدى أبناء الحركة انعكست بوضوح في ميلهم لاستخدام القوة في فض الاشكالات مع الآخرين، برزت هذه النزعة في استنفار حركة حماس للاستيلاء على السلطة والحكم في قطاع غزة بالقوة، وقد رافق الانقسام سيل من الدم الفلسطيني وبذلك انشق الوطن الى شقين حماس تحكم القطاع والضفة ما تزال متمسكة بالشرعية المتمثلة بالسلطة الوطنية، الأمر الذي يساعد بقوة الدبلوماسية الإسرائيلية عندما تنفي وجود شعب فلسطيني موحد (جادالله، ٢٠١٩) (مقابلة).

وقد كانت بداية جس نبض قيادة الحركة حول الافراج عن الجندي الأسير جلعاد شاليط، بداية لإعلام مركز حول تحرير الأسرى من سجون الاحتلال الأمر الذي خفف وطء الضغوط التي سببها الانقسام، وكان فرصة لمحاولة اعادة التوازن للعلاقة بين الحركة وجماهير واسعه تتمني تحرير الأسرى من قيد السجان الإسرائيلي.

٦- **الاغتيالات الإسرائيلية:** قامت إسرائيل باغتيال الأمين العام لألوية الناصر صلاح الدين جمال أبو سمهدانة وثلاث مقاومين آخرين جراء قصف الطائرات الحربية الإسرائيلية لموقع تابع لألوية الناصر صلاح الدين الذراع المسلح للجان المقاومة الشعبية، والمجزرة التي ارتكبها الاحتلال بحق عائلة هدى غالية وقتل عائلة هدى غالية (فيما يعرف بمجزرة شاطئ غزة)، حيثُ قصفت البوارج الإسرائيلية شاطئ غزة في بيت لاهيا وقامت بقتل عائلة هدى. أُستشهد والد هدى وخمسة من أشقائها، حيث ظهرت هدى ذات العشر سنوات وهي تصرخ في الرمل "بابا.. بابا.. صوروا صوروا" وهي تشير لجثة والدها الملقاة بجانبها، وهذه اللقطات التي ظهرت على التلفاز، أثارت غضب المقاومة، ودفعتها للانتقام (البريم، ٢٠١٩).

ثانياً: التبادل في تخطيط الفصائل الفلسطينية:

كان الأمين العام السابق للجان المقاومة الشعبية الشهيد جمال أبو سمهدانة هو من وضع فكرة تنفيذ عملية عسكرية يتم خلالها أسر جندي إسرائيلي لمبادلته بأسرى فلسطينيين، نظراً لأنه كان مهموماً بقضية الأسرى ويسعى جاهداً الى تحريرهم، واكمل المشوار جمال النيرب الذي استشهد في غارة جوية إسرائيلية في التاسع من حزيران ٢٠٠٦، أي قبل نحو أسبوعين من أسر شاليط، وأكمل بعد ذلك الشهيد عماد حماد في وضع خطة العملية وتنفيذها (القيسى، ٢٠١١).

جاءت فكرة الأسر من خلال استغلال الفرص إذا كانت الظروف مواتية لدى المقاتلين لأسر جندي فهذا مرحب به جداً، ولكن إذا كان الامر غير متاح فكان القرار القضاء على كل الجنود المتواجدين في الموقع والذين كانوا يطلقون النار بشكل مباشر ومتواصل على أبناء شعبنا شرق رفح. تم الاتفاق بين أذرع المقاومة الثلاثة على أن تكون هذه العملية من خلال نفق أرضي يمتد أكثر من (٦٥٠) ستمائة وخمسون متراً داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وتحت موقع كرم أبو سالم وتحديداً في منطقة البرج الأحمر (البريم، ٢٠١٩) (مقابلة).

كانت النوايا الموجودة في يد القادة العسكريين منذ زمن، والدليل أنه في العام ١٩٩٧ تسلم الأسير توفيق أبو نعيم من الشيخ صلاح شحادة من سجن عزل بئر السبع في ايشل في غرفة ٦ قائمة أسماء جاهزة للتبادل وعددها تقريباً (١٥٠٠) ألف وخمسمائة أسير رغم أنه لا يوجد أي بواصر للتبادل وكانت موضوعة في كبسولات ومصنفة من الأحكام العالية والمؤبدات، كان في حينها الحديث عن جثة الجندي سعدون، وهذه الاسماء هي التي خرجت في صفقة وفاء الاحرار.

تم كتابة الاسماء في دفتر ووزعت على الفصائل، وكانت بمثابة أرشيف للرجوع إليه في الاحكام والمناطق وكبار السن والأطفال والمرضى، حيث كانت معلومات شاملة عن كل أسير من الحكم والمنطقة والمستوى التعليمي والوضع الصحي (أبونعيم، ٢٠١٩) (مقابلة).

في فترة انسحاب شارون من قطاع غزة ٢٠٠٥ وفوز حركة حماس بالانتخابات حدث حادثين

مهمين:

- **الأول:** بدأ عوض سلمى^(١) حيث جهز هو ومجموعة من الشباب عبوات ناسفة بهدف قطع الطريق أمام المستوطنين الذين يمرون في الطريق الشرقية، وأصبح المستوطن غير آمن أثناء خروجه وتجوله في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨.
- **الثاني:** بدأ محمد فرحات^(٢) يحفر تحت السلك الشائك وعمل نفق صغير للدخول الى الأراضي المحتلة وبالتالي عندما يدخل شخص مسلح ويشتبك ويصيب ويستشهد معنى ذلك أن حجم الخسائر سيكون كبير من الجانب الإسرائيلي (الزهار، ٢٠١٩) (مقابلة).

٢,٤ المبحث الثاني: صفقة وفاء الأحرار

مقدمة:

تمكن عناصر من كتائب الشهيد عز الدين القسام وألوية الناصر صلاح الدين وجيش الإسلام من تنفيذ عملية "الوهم المتبدد" والتي نفذت صباح الأحد الموافق ٢٥/٠٦/٢٠٠٦م، واستهدفت العملية مواقع الإسناد والحماية التابعة للجيش الإسرائيلي على الحدود الشرقية لمدينة رفح (القسام، ٢٠٠٦).

بدأت العملية في تمام الساعة ١٥:٠٥ بقصف تمهيدي وإشغال لحامية معبري صوفا وكرم أبو سالم بمدفعية الهاون، ثم بدأ التنفيذ الفعلي الذي قامت به وحدة الاقتحام والتي تسللت للموقع عبر نفق أرضي وتمركزت خلف صفوف الجنود، وانقسمت إلى عدة مجموعات وكل مجموعة كلفت بضرب أهداف محددة، وهي على النحو الآتي:

المجموعة الأولى: قامت بتفجير دبابة الميركفاة التي كانت تقوم بأعمال الحماية والإسناد في الموقع، وأسفر الهجوم على الدبابة عن مقتل اثنين من طاقمها وإصابة آخر، ووقوع جندي على قيد الحياة في قبضة المقاومة.

(١) عوض سلمى: هو أحد قادة كتائب القسام، عمل مع الشهيد عماد عقل وهو جنرال العبوات الناسفة استشهد بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٢م.

(٢) محمد فرحات: هو أحد مقاتلي كتائب الشهيد عز الدين القسام. استشهد في تنفيذ عملية اقتحام لمدرسة تدريب الجنود داخل مغتصبة (مستوطنة) عتصمونا الموافق ٢٠٠٢/٣/٧م.

المجموعة الثانية: قامت بتدمير ناقلة الجند وتم مصرع جميع طاقمها، لكن العدو وكعادته حاول التكتم على خسائره، وحاول أن يقلل خسائره عندما ادعى أن ناقلة الجند وضعت في الموقع لأغراض التمويه.

المجموعة الثالثة: قامت بتدمير الموقع العسكري الاستخباري (البرج الأحمر) بشكل جزئي، ومن ثم قامت بالاشتباك مع الجنود الذين يعتلون الموقع، واستشهد في هذا الاشتباك الشهيدان محمد فروانة، وحامد الرنتيسي. (البريم، ٢٠١٩).

١،٢،٤ مراحل الصفقة:

• أولاً: شريط الفيديو وإطلاق سراح الأسيرات:

فكرة الأسيرات والأسرى الأطفال جاءت من خلال القيادة المشتركة بين كتائب القسام وألوية الناصر صلاح الدين، واي معلومات عن الجندي الأسير جلعاد شاليط لم تكن بلا مقابل، والثن هو إطلاق سراح الأسيرات والأطفال، وكان هذا أول موقف معن. وبدأت الوساطات وخصوصاً الوساطة المصرية تتحدث أنه يتم إطلاق سراح شاليط بمقابل فك الحصار عن قطاع غزة وليس الحديث عن موضوع تبادل أسرى، حيث كان يتولى هذه الملف اللواء برهان حماد رئيس الوفد الأمني المصري، حيث لم يتم الإعلام أن الجندي على قيد الحياة بل جندي مفقود (البريم، ٢٠١٩) (مقابلة).

أعلنت كتائب القسام، أنه وفي إطار الجهود المصرية المبذولة، والجهود الألمانية، لإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين من سجون الاحتلال من كافة الفصائل الفلسطينية، تم الاتفاق على إطلاق سراح عشرون أسيرة فلسطينية من الأسيرات من سجون الاحتلال، وذلك مقابل توضيح حالة الجندي الأسير جلعاد شاليط في شريط فيديو مدته دقيقة واحدة.

تسلمت إسرائيل شريط الفيديو من الوسيط الألماني إيرنيست إيرالو، وذكرت الإذاعة الإسرائيلية العامة أن رئيس أركان الجيش الجنرال جابي اشكنازي شاهد الشريط ثم شاهده رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مع كبار مساعديه. وتم إطلاق سراح الأسيرات التسعة عشرة، الأسيرة العشرون سبق وأُفرج عنها سابقاً بعد أن تلقت مصلحة السجون الإسرائيلية الضوء الأخضر من حجابي هداس رئيس الطاقم الإسرائيلي المفاوض في قضية الجندي شاليط للإفراج عن الأسيرات. وشاهد شريط الفيديو

المصور للجندي شاليط هداس وتؤكد من مطابقته للشروط التي حددتها إسرائيل لتنفيذ الصفقة (DW,2009).

حيث سيكون تصنيف الانتماء السياسي للأسيرات المنوي الإفراج عنهم كالتالي: أربع أسيرات من حركة حماس وخمس أسيرات من حركة فتح وثلاث أسيرات من حركة الجهاد الإسلامي وأسيرة واحدة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وسبع أسيرات مستقلات.

وحسب التوزيع الجغرافي فهناك: ثلاث أسيرات من الخليل، وثمانية أسيرات من نابلس، وأربع أسيرات من رام الله، وثلاث أسيرات من بيت لحم، وأسيرة من جنين، وأسيرة من غزة وابنها الذي وضعته في السجن قبل عشرين شهراً" (عرب ١٩٤٨، ٢٠٠٩).

جرى نقل الأسيرات من سجن "هشارون" إلى معتقل "عوفر" العسكري في رام الله، ومن سجن "شيكما" في عسقلان إلى معبر "إيرز" شمال قطاع غزة، ليتم الإفراج عنهن بمشاركة ممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وشملت قائمة الأسيرات امرأة وطفلها بعد أن كانت اعتقلت وهي حامل في قطاع غزة في مايو/أيار عام ٢٠٠٧، بالإضافة إلى أسيرات من الضفة الغربية ينتمين لمختلف الفصائل الفلسطينية (DW، ٢٠٠٩).

• ثانياً: التواصل واختيار الاسماء:

تم اختيار الأسماء من كافة الفصائل، حيث تم الجلوس لجلسات عديدة ولكن السجنون لا تملك تحديد الاسماء والنوعيات التي ترغبها الفصائل، وكان الاهتمام بأسرى القدس وال ٤٨ والمسيحيين كالأسير كرس البندك، وتنوع الأسرى من كافة الفصائل والقدامى والذي عليه قضايا قتل ولم يتم الإفراج عنهم في أي صفقات سابقة، وهناك أسرى لا زالوا موجودين من زمن تبادل عملية الجليل في العام ١٩٨٥، ولم يفرج عنهم حتى بالعملية السلمية.

استطاع المفاوض الفلسطيني أن يضغط لإخراج أكبر عدد ممكن من جميع الفصائل وكافة الوانها ومشاريها السياسية وتنوع خلالها ألوان العلم الفلسطيني (أبونعيم، ٢٠١٩).

كان هناك عنوان واحد لإدارة هذا الملف والتواصل بخصوصه، وهو رئيس الهيئة القيادية العليا وأعضاء الهيئة القيادية العليا سواء مع حركة حماس في الخارج أو مع الفصائل في السجنون أو مع

الجانب الإسرائيلي، وبدأ الحديث مع الحركة حول الشروط التي قد توضع، والأسماء والمعايير التي قد يتم الاتفاق عليها، وعند انغلاق الامور في الخارج في المفاوضات كان يتوجه إلى السجون لعله يجد ثغرة يدخل منها لكي تضغط السجون على الخارج، وبالتالي جاءت المفاوضات داخل السجون، كان يتم التواصل مع الخارج من داخل السجون بطرق خاصة بعيداً عن أجهزة الهواتف المهرية لكي لا تتجسس أجهزة الأمن على الاتصالات، حيث حرصت إسرائيل على قطع الداخل عن الخارج بالمطلق، بل استخدموا الأسرى كورقة ضغط على المفاوضات الفلسطينية، حيث بدأت التضيقات والتفتيش الليلي ومنع الزيارات والعزل واستخدام كافة الأساليب القمعية. وكانت تهدف إسرائيل من وراء ذلك إلى التقليل قدر الامكان من نتائج المفاوضات في إعادة جنودها المخطوفين أو إعادة المفقودين (أبونعيم، ٢٠١٩) (الكعبي، ٢٠١٩) (مقابلات خاصة).

بدأت المفاوضات قادة الهيئة القيادية لحركة حماس في السجون، لكنها لم تعط لنفسها أي حق لإدارة هذا الملف؛ لأن إدارته من الخارج، لكن لم يمنعها من لقاء رئيس الملف من الجانب الإسرائيلي والاستماع لوجهة نظره، حيث كرر لقاءاته كثيراً مع الهيئة القيادية لحماس في السجون، بهدف الحصول على أي معلومة ينقلوها إلى المفاوضات الإسرائيلي لمعرفة سقف مطالب الفلسطينيين.

خاضت الهيئة عدة لقاءات مع الإسرائيليين وكانوا يطلعون القيادة في الخارج على ما يتم التوصل إليه من مفاوضات وما يتم التوصل إليه من طروحات، وكان أشدها صعوبة عندما تم نقل يحي السنوار وتوفيق أبو نعيم من سجن هداريم إلى سجن كتسيعوت في النقب، لإتمام عملية التبادل بحضور الشيخ صالح العاروري وقيادات الهيئة القيادية العليا والتواصل مع الخارج، وكان يتم السماح لهم للحديث مع الخارج حتى أنه طُلب من الإسرائيليين أن تخرج مجموعة من الأسرى في السجون لمقابلة المخابرات المصرية في مصر وهذا ما أدى إلى انفجار المفاوضات، تم تأجيل الموضوع من أجل الحوار مع الجهات المعنية في إسرائيل ولكنهم رفضوا الأمر، تم إعادة الجميع إلى هداريم في اليوم التالي (أبونعيم، ٢٠١٩).

قامت إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية بعزل قيادات "حماس" في زنازين خاصة دون غيرهم في محاولة لابتزاز الحركة ودفعها لإنجاز صفقة تبادل الأسرى بأسرع وقت ممكن. وذلك للضغط لتغيير

مطلب فصائل المقاومة الأسيرة للجندي الإسرائيلي الأسير بغزة جلعاد شاليط المتمثل بالإفراج عن هؤلاء الأسرى بعملية مقايضة تركز على أساس إخراجهم من العزل (سما الاخبارية، ٢٠١١).

لم تقتصر عملية التفاوض على اطلاق سراح الأسرى على المفاوضات التي كانت تدور في الخارج وفي مصر تحديداً، بل شارك الأسرى في بعض التفاصيل الدقيقة حيث كانت هناك غرف عمليات ونقاش ومشاورات مع الخارج في بعض السجون مثل سجن شطة التي يعيش فيها بعض قادة حماس من أجل التوصل إلى صفقة مشرفة ومرضية نوعاً ما للفلسطينيين (بشارت، ٢٠١٩) (مقابلة).

• ثالثاً: التفاصيل الدقيقة لبدء التنفيذ:

لأول مرة يتم أسر جندي داخل الأرض الفلسطينية، وتفاوض عليه من الداخل وبوجود كافة الضغوطات الميدانية والعسكرية والإنسانية، ووجود فكرة المفاوضات المقاوم، وهذا المقاوم حتى اللحظات الأخيرة، كان يتابع كافة مجريات عملية التبادل، وخروج الأسرى من السجون ودخولهم إلى الأراضي المصرية عبر معبر كرم أبو سالم، ويتتبع أي خلل أو انتكاسة في عملية التبادل والتدقيق في الأسماء، وأيضاً الوضع الأمني المعقد على الأرض من حيث تأمين هذا الجندي إلى المكان المتفق عليه في مكان تسليمه (المدهون، ٢٠١٩).

حتى اللحظات الأخيرة كان لا يؤمن مكر الاحتلال، حيث كان متوقع أن يقدم على قتل الجندي ومن معه في مقابل عدم دفعة هذا الثمن الباهظ الثمن مقابل هذا الجندي.

الدفعة الأولى: كانت مهمة جداً؛ لأن جل الأسماء هم من الأحكام العالية ومن الذين ليس هناك أمل بالإفراج عنهم؛ لأن المعايير التي وضعت كانت تنطبق على هذا الجزء.

الدفعة الثانية: تم تحديد العدد والاحتلال هو من يختار الأسماء، حيث قوائم الأسماء تغيرت أربع مرات بعد عملية تفاوض عنيفة مع الاحتلال بطريق غير مباشر عبر الوسيط المصري، كان في بداية الأمر الحديث عن (١٤٠٠) أسير (البريم، ٢٠١٩).

جميع التفاصيل في الصفقة من حيث القوائم والمفاوضات وشريط الفيديو الخاص بالأسيرات كان بالتوافق بين ألوية الناصر وكتائب القسام، وكان يقود الملف كلاً من أحمد الجعبري ومروان عيسى.

تم وضع محددات، بمعنى أن يتم الإفراج عن الأسرى الذين أمضوا فوق العشرين عاماً ويكون عددهم ثلاثون أسيراً، وكان الاحتلال يتلاعب في بعض الأسماء ولكن المضمون واحد، حيث كان المهم مدة الحكم وليس الشخص المفرج عنه، أن يتم كسر الخطوط الحمراء لدي الاحتلال الإسرائيلي بوضع هذه المعايير، حيث تم الإفراج عما ساهم الأيدي الملتخة بالدماء الإسرائيلية، أو أسرى القدس وال ٤٨، واعتبر هذا الإنجاز هو اختراق أمني (البريم، ٢٠١٩).

تم تشكيل لجنة من حركة حماس، حيث كان لها علاقة مع الخارج، وهذه اللجنة أقسمت اليمين بالألا تبلغ أى أسير بانه مفرج عنه، وهذا به إيجابية حتى لا تشيع البلبلة بين الأسرى، وهذه اللجنة هي من تدقق كل مجريات الصفقة مع الخارج وحيث قدمت الفصائل أسماء من أبنائها بهدف ضمها في الصفقة داخل السجون الإسرائيلية (المسلماني، ٢٠١٩).

قيادة المقاومة كانت موجودة في معبر رفح وفي الجانب المصري، وهذه سابقة لم تحدث والمصريين تعلموا بشكل كبير جداً في هذا الإطار. حيث بعد تأمين آخر أسير وآخر حافلة من معبر العوجة باتجاه الأراضي المصرية تم تسليم شاليط إلى الجانب المصري. حيث كان مسئول من المخابرات المصرية مع الأسرى في الحافلات ومن داخل السجون أثناء التدقيق في الأسماء. وتم ابلاغ المقاومة بانه آخر أسير تم ادخاله الى المعبر (البريم، ٢٠١٩).

• رابعاً: آليات الأفرج:

تم إبلاغ الجميع بشكل رسمي قبل يومين ونقلهم من السجون التي كانوا بها الى سجن النقب، ومن ثم تمت معالجة المحررين معالجة أمنية بمعنى أخذ بصمات و DNA وأخذ صور لهم أثناء النهار والليل، بصمات، حيث طلبوا التوقيع من الأسرى على ورقة تفيد بعدم مغادرة المناطق وعدم مخالفة وارتكاب أي أمر مخالف للقانون، هذا الأمر تم رفضه رفضاً قاطعاً وتوقفت الحافلات، حيث تم وضع الأسير توفيق أبو نعيم في مكان تمهيداً لعودته إلى السجن وعدم شمله في الإفراج، وقال بالحرف الواحد "أنا ليس مفرج عني بعملية سلام أنا خرجت من هنا غصب عنك وعن حكومتك"، وتم تخييره من أن يوقع أو العودة إلى عسقلان، ورفض التوقيع. حصلت مشادة وصراخ وبعد ذلك رفض جميع الاخوة في لحظات حاسمة وحساسة (الكعبي، ٢٠١٩) (أبونعيم، ٢٠١٩).

في اليوم التالي تم تجميع الجميع من أجل الصعود الى الباصات، وطلب من الجميع عدم اصطحاب أي شيء معهم، حتى الصور إخراجها من الالبومات ووضعها في أكياس، وهنا ايضاً تم الرفض وإصرار الجميع على ضرورة إخراج احتياجاتهم الشخصية في حقائب، وتوجهت الباصات الى الحدود المصرية ولقاءنا بالأخوة الذين كانوا ينتظرون وعلى رأسهم أحمد الجعبري والإخوة قيادة الجناح العسكري ومن ثم إلى الجانب الفلسطيني حيث كان جميع الفصائل في الانتظار ومن ثم الى ساحة الكتبية حيث خرج جميع أبناء شعبنا في استقبالنا. حتى آخر لحظة ونحن كنا في خوف من غدر الاحتلال الإسرائيلي (أبونعيم، ٢٠١٩)

وذكر أن "الطائرة التي أقلت شاليط من مصر إلى إسرائيل أطالت مشوارها في الجو لأن شاليط فقد وعيه، لكن المفاوضات، دافيد ميدان، الذي كان على متن الطائرة أدرك أن نتتياهو وباراك لن يتنازلا عن الصورة التاريخية، فأصدر أمراً بإطالة الرحلة الجوية إلى أن يستيقظ شاليط بدلاً من نقله إلى المستشفى لتلقي العلاج" (وكالاتهوطن، ٢٠١٨).

• خامساً: الصفقة في أرقام:

مند العام ١٩٤٨ بلغ عدد الصفقات التي تمت بين منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية من جهة وإسرائيل من جهة أخرى (٣٨ صفقة) بعد تنفيذ صفقة شاليط التي أنجزت مع الاحتلال الإسرائيلي وفصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة في العام ٢٠١١م.

تمت الصفقة مقابل جندي جيش الاحتلال الحي (جلعاد شاليط) حيث أفرجت إسرائيل عن (١٠٢٧) أسير من سجونها على مرحلتين ولكن الصفقة لم تشمل كبار المعتقلين كمروان البرغوثي وأحمد سعادات وعبد الله البرغوثي، وإبراهيم حامد، وعباس السيد وحسن سلامة وقياديين كبار في حماس، إضافة إلى كريم وماهر يونس المعتقلين منذ العام ١٩٨٢.

وبحسب تقرير هيئة شؤون الأسرى والمحررين فإنه تم إطلاق سراح: (١١٠) أسير من الضفة الغربية الي منازلهم، (١٣١) أسير من قطاع غزة إلى منازلهم، (٦) من الأسرى من القدس والمناطق الـ٤٨.

حصّة الفصائل: (٢٣) أسير من حركة فتح، (٦) أسرى من الجبهة الشعبية، (٦) أسرى من الجبهة الديمقراطية، باقي الأسرى من حركة حماس. وأيضاً ستشمل المرحلة الأولى (٥٥) مؤيداً. وسيتم إبعاد (٢٣٠) أسيراً من الضفة الغربية إلى قطاع غزة وعدد من الدول بينهم تركيا. وتعتبر صفقة "شريط الفيديو" التي جرت في الأول من أكتوبر ٢٠٠٩ والتي أطلق بموجبها سراح (٢٠ أسيرة) مقابل حصول "إسرائيل" على شريط فيديو يتضمن معلومات عن حالة جنديها "جلعاد شاليط" المأسور في غزة منذ ٢٥ حزيران ٢٠٠٦م هي آخرها فلسطينياً (مفتاح، ٢٠١١).

• سادساً: الوساطات الدولية:

كانت الوساطات متعددة، وكان هناك تهديدات عبر الوفود أكثر منها وساطات وصاغ الوسيط الألماني غيرهارد كونراد مسودة الاتفاق الثالثة التي قدمها إلى حركة حماس مرفقة بإنذار، التوقيع حتى مطلع شباط ٢٠١٠ أو اعتزال الوساطة. ولكن الثورة في مصر غيرت قواعد اللعبة (المدهون، ٢٠١٩).

كانت مصر الجهة الأولى التي شرعت في إجراء المفاوضات غير المباشرة قبل أن تدخل فرنسا للتعرف على وضع شاليط الصحي وظروف احتجازه، كما وأن تركيا والرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر والألماني تناوبوا على التوالي في بذل الجهد لإتمام صفقة تبادل من دون جدوى، حيث جرت مفاوضات مكثفة مع الوسيط الألماني غيرهارد كونراد في خط مواز لجلسات الحوار الفلسطيني التي عقدت في القاهرة بين (١٠ - ١٩) آذار ٢٠٠٩، لكنها لم تكمل بالنجاح، وأن النجاح الذي حققه كونراد إطلاق سراح الأسيرات في مقابل شريط فيديو ظهر فيه شاليط حياً (القيسى، ٢٠١١).

في المرحلة الثانية كان هناك وساطات متعددة من بريطانيا وإيرلندا كجهة استشارية وبحثية، وتبين أنها كانت تعمل بشكل رسمي، بحيث تم استقبال وفود في بريطانيا من حركة حماس وإسرائيل للحديث حول هذا الموضوع، حيث بذل الوفد الألماني جهداً كبيراً جداً، وتكررت زيارته بشكل كبير جداً. التقى كل الأطراف في غزة وعلى رأسهم د. محمود الزهار بخصوص الصفقة (المدهون، ٢٠١٩).

بدأت الوساطات الإقليمية والدولية ممثلة بالوسيط المصري اللواء نادر الأعصر، ونظيره الألماني غيرهارد كونراد، الذي خاض نقاشات مستفيضة بين حماس وإسرائيل للبحث في أسماء قوائم الأسرى الذين سيفرج عنهم خلال الصفقة (أبو عامر، ٢٠١٣).

ولا يمكن تجاهل جهود الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية التي ظهرت من أفعال الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، بل ينبغي تذكر دور مدير المخابرات المصرية الأسبق عمر سليمان الذي سيطر على وساطة الملف حتى خلع حسني مبارك في فبراير ٢٠١١ (حمد، ٢٠١٩).

١- الدور المصري:

لعبت مصر دوراً كبيراً في المفاوضات، خصوصاً في أعقاب ثورة ٢٥ يناير، كانت المفاوضات في القاهرة في حينها تحت إشراف اللواء عمر سليمان وكان اللواء محمد إبراهيم يتابع الملف، مع الوكيل رافت شحادة، وبقيادة اللواء مراد موافي إذ كثف المسؤولون المصريون جهودهم لإنجاز صفقة مشرفة. ووصف الدور المصري بأنه الأكثر فاعلية نظراً إلى قرب مصر من الشعب الفلسطيني، وإدراكها طبيعة المطالب الفلسطينية وتفهمها لها أكثر من غيرها. واعتبر أن الدور المصري شكل عاملاً مساعداً وحقق الإنجاز، نظراً لأن مصر معنية بإنهاء أي أزمة في فلسطين كونها الجار الأقرب للقطاع (البريم، ٢٠١٩).

كان للمصريين دور وحضور وكان تدخل الوسيط في أكثر من محطة، ولكن الجهد الأكبر ووصول إلى نتائج شبه نهائية في هذا الملف كان للممثل الألماني، وحين الوصول إلى شبه اتفاق كان القرار بالتوجه إلى مصر وإنجاز الاتفاق من طرف المصريين، وهي من رعت الاتفاق غير المباشر بين الطرفين في القاهرة للوصول إلى اتفاق الصفقة (المدهون، ٢٠١٩).

في الأشهر الأولى بعد أسر شاليط، توسط المصريون بين إسرائيل وحماس. في هذه الاتصالات تم الاتفاق على مخطط الصفقة وهو إفراج إسرائيل عن (٤٥٠) أسيراً لحماس في قائمة يتفق عليها الطرفان. وفي الدفعة الثانية، بعد الإفراج عن شاليط، تفرج إسرائيل عن (٥٥٠) أسيراً آخر تحددتهم على نحو حصري. وأصررت إسرائيل على أن تسلم حماس القائمة الأولى (المجدالأمي، ٢٠١٠).

وبقي الملف في حضان المخابرات المصرية بعد خلع مبارك، وأهم اللاعبين كان رئيس الجهاز مراد موافي، ثم الوكيل محمد إبراهيم الذي كانت له مساهمات كبيرة في إدارة التفاوض مع الجانب الإسرائيلي، ونادر الأعصر الذي لعب دورا بارزا في الوساطة خلال الشهر الأول بعد أسر شاليط، وكذلك اللواء رأفت شحادة (دنياالوطن، ٢٠١٣).

كما وأن الفريق التفاوض استفاد من خبرة مصر الطويلة في المفاوضات، ما كان له دور بارز في إنجاز الصفقة، حيث كان شعور بُعد قومي وعروبي يحرك المسؤولين المصريين ويحدد مواقفهم تجاه القضية الفلسطينية و صفقة التبادل تحديداً التي كانت تدير وفق محددات المقاومة وشروطها (القيسى، ٢٠١١).

وبعد دخول مصر وتكليف عمر سليمان بقيادة المفاوضات بنى استراتيجية التفاوض لديه على قبول أولمرت الأول وهو إطلاق سراح ألف أسير من فتح، لكنه نجح في إقناع الحكومة الإسرائيلية بحنكة ومكر وخداع في أن تتولى إطلاق سراح (٥٥٥) تحدهم إسرائيل و(٤٥٠) من الملفات الصعبة وفق معايير حماس وتختارهم إسرائيل، لكن عمر سليمان حسب الرواية الإسرائيلية ذهب إلى حماس وأبلغهم أن إسرائيل ستحدد (٥٥٥) وحماس (٤٥٠) وعلى هذا الأساس اعتقد الطرفان أن فرصة عقد الصفقة ممكناً في برهة أسابيع، لكن عند التطبيق ظهرت الفجوات، واتضح الصورة من خلال التلاعب بالكلمات من عمر سليمان، لكن الأمر لم يتوقف هنا فطلب عمر سليمان الانتقال إلى تحديد الأسماء وأولمرت كلف (عوفر ديكل) بتجهيز قائمة من (٤٥٠) أسيراً وفق المعايير المنفق عليها، لكن ديكل وهو رئيس ملف إعادة شاليط نصح أولمرت أن تسلم حماس القائمة وهو الأفضل لإسرائيل فوافق أولمرت وفعلاً قدمت حماس التي كانت صادمة لأنها حوت أغلب منفذي العمليات الضخمة في انتفاضة الأقصى (سهما لاخبارية، ٢٠١٦).

لعبت مصر الدور الأساسي في التوصل إلى اتفاق بين حماس وإسرائيل تضمنت الإفراج عن (١٠٢٧) معتقلاً فلسطينياً مقابل الإفراج عن الجندي جلعاد شاليط. وجاءت الصفقة تتضمن التفاصيل التالية:

- الإفراج عن (٤٥٠) معتقلاً يقضون أحكاماً بالسجن المؤبد.

- الإفراج عن جميع النساء المعتقلات في السجون الإسرائيلية وعددهن (٢٠) سيدة.
- الإفراج عن جميع المعتقلين من كبار السن والمرضى.
- الإفراج عن معتقلين من مدينة القدس وعددهم (٤٥) معتقلاً.
- الإفراج عن معتقلين من فلسطيني ٤٨ والقدس، الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية وعددهم (٦)، مع العلم أن إسرائيل كانت تعارض بشدة لأنهم يحملون الجنسية الإسرائيلية.
- تم الاتفاق على إبعاد (٢٣٠) معتقلاً من الذين سيفرج عنهم ويقطنون الضفة الغربية إلى قطاع غزة أو إلى دول عربية، مع العلم أن إسرائيل كانت تطالب بإبعاد (٥٠٠) معتقلاً.
- في غضون أيام سيتم نقل شاليط و(٤٥٠) من المعتقلين الذين يقضون أحكاماً مؤبدة لمعبر رفح وبعد ذلك ستقوم إسرائيل بالإفراج عن (٥٥٠) معتقلاً آخرين، وبعدها يتم إعادة شاليط لإسرائيل (أبونعيم، ٢٠١٩) (البريم، ٢٠١٩) (مقابلات خاصة).

٢- الدور الفرنسي:

بما أن جلعاد شاليط يحمل الجنسية الفرنسية، فقد وعد الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي والذي جلعاد شاليط الجندي الأسير في قطاع غزة بمواصلة المساعي الفرنسية الرامية إلى إطلاق سراح شاليط، وقال الرئيس الفرنسي في رسالة وجهها إلى جلعاد شاليط أن الآمال لا تزال قائمة في الإفراج عنه رغم خيبة الأمل التي قد شهدناها في الماضي وذلك نظراً لاستئناف دور الوسيط المصري (سما الاخبارية، ٢٠٠٩).

في ٢٧ يناير ٢٠٠٩ أكد عضو الجمعية العمومية الفرنسية فيليب ماريني، أن بلاده طلبت من سوريا ممارسة الضغوط على حركة "حماس" من أجل الإفراج عن الجندي الأسير جلعاد شاليط، قائلاً "أن لقضية شاليط أهمية كبيرة في تثبيت وقف إطلاق النار في قطاع غزة ومحيطه".

اثنين من أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي جان فرنسوا بونسيه، ومونيك سوريزيه، التقيا سرا في دمشق، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، خالد مشعل، بتكليف من قبل رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي جيرار لارشيه، للاطلاع على رأي حماس، وتبادل الأفكار حول منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب على غزة (فلسطين اليوم، ٢٠٠٩).

وفي يوم الإثنين ٣١ أغسطس ٢٠٠٩ أعلن الاليزيه أن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بعث برسالة الى والدي الجندي الإسرائيلي الاسير جلعاد شاليط الذي يحمل الجنسية الفرنسية، طمأنهم فيها أن "فرنسا لم تنس ابنهم" وستواصل السعي لإطلاق سراحه، وأضاف الرئيس الفرنسي في رسالته "كونا على ثقة بأن فرنسا والفرنسيين لا ينسون جلعاد وبأننا سنواصل العمل بلا كلل وبتنسيق وثيق مع السلطات الإسرائيلية من أجل تحريره" (قناة العالم، ٢٠١٠).

يرى الباحث أن دور فرنسا لم يكن محورياً في قضية الأسير الصهيوني لجلعاد شاليط، وذلك وفق

النقاط التالية:

- مارست فرنسا الضغط على قيادة حركة حماس وبالتحديد على خالد مشعل من خلال زيارات دبلوماسيين إلى سوريا للقائه وإطلاق سراحه وليس التوسط في صفقة تبادل.
 - لا ترغب إسرائيل أن يكون لفرنسا دور في صفقة تبادل، لأنها تعتبر جلعاد جندي اسرائيلي ولإسرائيل الحق في إعادته.
 - إن أي تقدم في الصفقة عن طريق فرنسا والتي يحمل جنسيتها الجندي المختطف كان سوف يسيء لإسرائيل ويتهمها البعض بإهمال جنودها.
 - كان التدخل الفرنسي كان في بداية اسر الجندي الإسرائيلي، وكانت إسرائيل آنذاك لم تفقد الأمل بعد في إعادته من خلال خوض عملية عسكرية داخل قطاع غزة لتحريره.
- اتصفت العلاقات الإسرائيلية الفرنسية آنذاك بالبرود، وذلك نتيجة لموقف فرنسا في تقرير جلدستون والذي جاء فيه "ينبغي لإسرائيل أن توقف الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية وفي القدس الشرقية أيضاً، وما ذكره الرئيس الفرنسي ساركوزي أن المستوطنات تعرقل احتمالات قيام دولة فلسطينية" (وكالة الأنباء الفلسطينية وفا، ٢٠١١).

٣- الدور الألماني:

كشف وكيل دائرة الاستخبارات الاتحادية الألماني غيرهارد كونراد كواليس بعض التفاصيل تبادل الأسرى التي أبرمها كل من حزب الله اللبناني وحركة حماس مع الاحتلال الإسرائيلي، ويقول إن "العلاقة بين حركة حماس وإسرائيل كانت متوترة للغاية، واستمرت المفاوضات بشأن إطلاق سراح

جلعاد شاليط، لمدة ثلاث سنوات. وخلال سنة ٢٠٠٩، بدأت العمل على هذه القضية، وتمثل دوري في تمهيد الطريق لإنجاح هذه المفاوضات، بينما لعبت مصر دوراً محورياً في إتمام هذه الصفقة"، وأوضح كونراد أن "حركة حماس والجانب الإسرائيلي لم يكونا يتقان في بعضهما البعض. ولكن، كانت الثقة بيننا متبادلة نظراً لحاجة كلا الطرفين إلى وسيط. وفي هذه الحالة، يجب أن يثق كلا الطرفين في قدرة الوسيط على ضمان نجاح الصفقة والتزام كلاهما بتطبيق بنودها" (فلسطين اليوم، ٢٠١٠).

سابعاً: القناة السرية "حمد - جرشون":

لم تكن المفاوضات بين إسرائيل وحماس سهلة ليس لأنها تدور حول عملية تبادل أسرى معقدة أو ضمن الخطوط الحمر والمحرمات الإسرائيلية، بل لأن حماس كان لديها محرمات في آلية التفاوض مع إسرائيل، لهذا رفضت التفاوض مباشرة رغم حاجتها إلى إنجاز صفقة، فاشتترطت دائماً أن تكون عبر وسطاء، وربما كانت قناة غازي- جرشون الأقرب والأسرع في تبادل الرسائل (حمد، ٢٠١٩).

وجاء اقتراح في رسالة موجهة من جرشون باسكين في ٢٨ سبتمبر ٢٠١٠ إلى حجابي هداس السكرتير العسكري لرئيس الوزراء الإسرائيلي، الذي تولى ملف شاليط خلفاً لعوفر ديكل مفاده أن يتولى أمر التفاوض بتقويض من هداس.

ويقول جرشون: "نظراً إلى الصعوبات القائمة التي تحول دون الاتصال المباشر بين إسرائيل وحركة حماس التي ترفض التفاوض مباشرة، فإنني وغازي يمكننا أن ندير المفاوضات بطريقة غير رسمية، وأنا على استعداد لهذه المهمة في أي لحظة" (دنيا الوطن، ٢٠١٣).

لعبت القناة دوراً مهماً في نجاح الصفقة وجرى خلالها تبادل رسائل بين قائد القسام أحمد الجعبري ومسئول ملف المفاوضات ديفيد ميدان.

مر ملف التفاوض بخصوص شاليط بشخصيات إسرائيلية عرف منهم: عوفر ديكل نائب رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) الأسبق، وقد عينه رئيس الحكومة الأسبق إيهود أولمرت للقيام بهذه المهمة، وحجابي هداس مساعد رئيس جهاز الموساد الأسبق، وقد مر ملف شاليط في عهده بجمود كامل، ودافيد ميدان رجل الموساد البارز، وقد وافق على انطلاق الجهود السرية التي قام بها جرشون، وفي عهده عاد شاليط إلى البيت وتمت الصفقة مع حماس (أبو عامر، ٢٠١٣).

وهناك عدداً من الشخصيات الفلسطينية التي ساهمت بصورة فاعلة في إبرام صفقة التبادل، ومعظمها من قادة حماس أبرزهم: خالد مشعل رئيس مكتبها السياسي، موسى أبو مرزوق نائبه، أحمد الجعبري قائد جناحها العسكري، وإسماعيل هنية رئيس حكومتها في غزة، ومحمود الزهار، وأحمد يوسف، وغازي حمد الشريك في القناة السرية (المجدل الأمني، ٢٠١٠).

الوساطة المصرية كانت العنوان الظاهر والضامن لتنفيذ الصفقة، لكن العديد من القنوات والدول والشخصيات الإقليمية، حاولت أن تلعب أدواراً في الصفقة، ولكن الانطلاقة الحقيقية للمفاوضات والاختراق الابرز تم في قناة خلفية سرية عرفت بـ"قناة غازي - غرشون" (عفيفة، ٢٠١٣).

لحظة حسم الصفقة في القاهرة جاءت بعدما نضجت في مطبخ غازي - غرشون، حيث تواجد وفد حماس في غرفة مغلقة تضم أربعة قيادات من بينهم القائد احمد الجعبري قائد كتائب القسام وصاحب البصمة الكبيرة في المفاوضات والصفقة، وهو أسير سابق في سجون الاحتلال.

وفي الغرفة الأخرى المجاورة كان وفد إسرائيلي يضم ديفيد ميدان الذي كلفه بنيامين نتنياهوو بمتابعة مفاوضات الصفقة مع حماس، بينما كان ضابط المخابرات المكلف من اللواء رأفت شحادة رئيس المخابرات المصرية ينتقل بين الغرفتين لوضع التفاصيل الأخيرة للصفقة، بعدما تمكنت قناة غازي - غرشون السرية من تخطي العقبات الرئيسية والتي مثل طرفيها: غازي حمد وكيل وزارة الخارجية في حكومة غزة، وغيرشون باسكن مدير المركز الإسرائيلي الفلسطيني للبحوث (دنياالوطن، ٢٠١٣).

قام د. غازي حمد بتحريك شخصي منذ اللحظة الأولى بعدما اتصل به غرشون باسكين، وكان المطلب الإسرائيلي الاساسي منذ الأيام الاولى لأسر شاليط في عملية الوهم المتبدد "إشارة الحياة"، وقد تكرر الطلب مراراً بضرورة معرفة مصير الجندي قبل الحديث عن مطالب حماس.

بعد نحو ثلاثة أسابيع وتحديداً في سبتمبر ٢٠٠٦ وافقت حماس على إعطاء حكومة الاحتلال "إشارة الحياة" .. بأن شاليط على قيد الحياة (حمد، ٢٠١٩).

يشير غازي حمد إلى أنه جرت اتصالات مع والد الجندي جلعاد شاليط، و"أكد لنوعام" والد شاليط أن حماس تتعامل مع ابنه وفق الأعراف الإنسانية"، والدليل على ذلك إشارة الحياة التي قدمتها الحركة في عام ٢٠٠٦ ثم ٢٠٠٨ ولاحقا شريط الفيديو. (دنياالوطن، ٢٠١٣).

بعد تولي ديفيد ميدان الملف طرأ تطور لافت على نمط وأسلوب المفاوضات، وقد اعترف ميدان أن قناة غازي-جرشون الأكثر جدية ومتابعة خاصة بعد أن تم تبادل الرسائل "بسرعة قياسية"، وتؤكد بالفعل أن الجعبري يتعامل مع هذه القناة وأنه يرسل ويستقبل عبرها الرسائل مع قيادة حماس بثقة كبيرة. (أبوعمار، ٢٠١٣)

عرض "ميدان" التفاوض مباشرة مع الجعبري بالطريقة التي تختارها حماس، ومن بين المقترحات آلية مفاوضات وصلت عبر رسالة في تاريخ ٢٠١١/٧/١٩ من الفريق الإسرائيلي بقيادة ميدان مررها حمد للجعبري وجاء فيها: يمكننا البدء في مفاوضات مع حماس بعد تقديم مطالبها خطيا عبر حمد في حين يقدم باسكن ردود إسرائيل الرسمية عليها (باسكين، ٢٠١٣).

لقد رفض الجعبري التفاوض مباشرة مع ميدان في غرفة مغلقة بوسيلة مثل فيديو كونفرنس أو سكايب (وليس وجها لوجه) ويكون طرفها المباشر غازي حمد ومن خلفه الجعبري، وفي الطرف الآخر غرشون باسكين ومن خلفه ميدان (دنياالوطن، ٢٠١٣).

تم التوافق على الوسيلة وهي عبارة عن رسالة من ورقة واحدة مكتوبة باللغة العبرية بخط يد شاليط، وفي غرفة مغلقة اجتمعت القيادات التي تتواصل مع الوسيط المصري، وارتدى كل من حمل الرسالة القفازات تحت ضغط اجراءات أمنية معقدة، حتى لا يتركوا لأجهزة أمن الاحتلال أي ثغرة يتم من خلالها تتبع خطوط التسليم والتسلم بالتعرف على بصمات الاشخاص الذين تولوا نقلها للمخابرات المصرية". وكانت إشارة الحياة الأولى، تبعثها بعد ذلك إشارات أخرى بعضها كان مقابل ثمن مثل الإفراج عن الأسيرات الفلسطينيات (حمد، ٢٠١٩) (مقابلة).

دخل على الخط لاعب جديد من الفريق المصري، حيث فوجئ باسكن بمكالمة في اليوم التالي من نادر الاعصر، القنصل في السفارة المصرية في (تل أبيب) حينئذ، وقد قابل الاعصر باسكن في

القدس ليطلب منه مواصلة دوره في التواصل مع غزة، "لان حماس لا تقبل التفاوض والاتصال مع عوفر ديكل (الرسالة، ٢٠١٦).

لكن في كل الاحوال تم فتح قناة سرية مهمة سيكون لها شأن كبير تحديدا خلال الاعوام ٢٠١٠ و ٢٠١١ التي لعبت دوراً مهماً في نجاح صفقة تبادل الأسرى جرى خلالها تبادل رسائل بين قائد القسام أحمد الجعبري ومسئول ملف المفاوضات ديفيد ميدان (حمد، ٢٠١٩) (مقابلة).

ثامنا: دوافع حركة حماس وإسرائيل ومصر من الصفقة:

١- دوافع حركة حماس:

يمكن الإشارة إلى جملة من الدوافع، أدت مجتمعة إلى قبولها بصفقة تبادل الأسرى مع إسرائيل، منها أنّ هذه الصفقة أعادت الحركة إلى واجهة الأحداث من جديد، بعد شهور من البقاء في ظلّ "ثورات الربيع العربي"، ولذلك كانت حركة حماس في حاجة إلى عمل يعيد إليها شعبيّتها في الشارع الفلسطينيّ. كما أرادت الحركة إيصال رسالة للمجتمع الدوليّ وتحديدًا الولايات المتّحدة وأوروبا بأنّها ليست عامل صراع في المنطقة، وأنّه بالإمكان التحدّث إليها ومعها، وليس من المستبعد أن تسعى حماس إلى حصد ثمار هذه الصفقة خارجياً من خلال تعزيز مصداقيّتها وموقفها السّياسيّ بعد أن عانت سنوات من عزلة دوليّة، وبما يسهم أيضاً في رفع الحصار المفروض على قطاع غزّة.

لقد وجدت أيضاً حماس في التّوقيع على الصفقة فرصة تاريخيّة قد لا تعوّض، تمثّلت في تغيّر الموقف المصريّ بعد الثّورة، ورغبة المجلس العسكريّ المصريّ في تحقيق إنجاز يعزّز به موقفه في المشهد الدّاخليّ، إضافة إبداء رئيس الوزراء الإسرائيليّ نتنياهو ورئيس جهاز مخابراته رغبة في إنجاز الصفقة. وكانت النّتيجة أنّ حماس حسمت موقفها بالموافقة على التّنازلات التي طلبت منها لإنجازها، مقابل تحقيق إفراج عن أكبر عددٍ ممكن من الأسرى، لا سيّما وأنّ جهازها العسكريّ فشل عدّة مرّات في أسر المزيد من الجنود الإسرائيليّين لتعزيز مطالب الصفقة (دياك، ٢٠١١)، وربّما أنّ الحركة أرادت أن تعطي رسالة مفادها أنّ أكثر حكومات إسرائيل يمينيّة وتشدّدا قد تفاوضت مع الحركة التي

كانت تتعنت، وما زالت، بأنها منظمة "إرهابية"، لكن واقعة توقيع الصّفقة والمفاوضات عليها قد تمّت، ولا تستبعد الحركة أن تكون قابلة للتكرار مستقبلاً.

ومن الدوافع الأخرى التي دفعت حركة حماس لإنجاز الصّفقة، هو رغبتها في العمل على تغيير الموقف السّياسيّ مع المجلس العسكريّ المصريّ وبناء تحالف مع القيادة المصريّة الجديدة وتسجيل موقف للقاهرة كراعية ووسيط نجحت في إتمام صفقة فشلت كافة الوساطات السابقة في إتمامها، وإعادة الدّفء إلى العلاقات البينيّة معها باعتبارها مصدر دعم للتّحالف المستقبليّ، لأنّ حماس تنظر إلى مصر على أنّها تمثلّ أفقاً سياسياً وامتداداً جغرافياً خاصّة في ظلّ تصاعد دور الحركات الإسلاميّة (حمد، ٢٠١٩).

أمّا كلفة الاحتفاظ بالجنديّ شاليط لدى حماس، فكانت سبباً مهماً أيضاً لمسارعة الحركة إلى توقيع صفقة الأسرى. كما هو معروف، لقد دفع الشعب الفلسطينيّ وخاصّة في قطاع غزّة ثمناً كبيراً جرّاء أسر الجنديّ شاليط، آلاف القتلى، والجرحى، والمعتقلين، وتدمير البيوت، واعتقلت إسرائيل الآلاف من الفلسطينيين من بينهم عددٌ كبير من قادة حماس ونوابها في المجلس التشريعيّ، ودمّرت بنية القطاع التّحتيّة، وفرضت عليه حصاراً خانقاً، كلّ هذا كان يتمّ باسم الجنديّ شاليط، وتحت ذريعة البحث عنه.

٢- دوافع مصر:

فقد حرصت القيادة المصريّة على إنجاز الصّفقة من خلال وساطتها، لأنّ ذلك يعزّز موقف المجلس العسكريّ على السّاحة الداخليّة المصريّة أولاً، ويساعد على تجاوز الأزمة في العلاقة مع تل أبيب وتحقيق حريّة أكبر للتّعامل مع قضية معبر رفح ثانياً. كما تزامن الإعلان عن صفقة الأسرى مع اعتذار إسرائيل لمصر عن قتل خمسة جنود مصريّين، وموافقة الحكومة الإسرائيليّة على انتشار كتيبة مصريّة في المنطقة (ج) في سيناء. ولأنّ الفترة الرّمنيّة الممتدّة من شهر حزيران/يونيو الماضي وحتى الإعلان عن صيغة الصّفقة، كانت فترة عصيبة على خطّ القاهرة - تل أبيب، بعد أن أطلق جنود إسرائيليون النّار على جنود مصريّين ممّا أدّى إلى مقتلهم، والاعتداء على السّفارة الإسرائيليّة في القاهرة ونجاح السّلطات المصريّة بصعوبة بالغة في تأمين هرب طاقم السّفارة وسط جموع المتظاهرين

الغاضبين (أبوطالب، ٢٠٠٩)، ولأنّ هذين الحدثين أثارا مطالبات الشارع المصري للمجلس العسكري بإلغاء معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، وإغلاق السفارة المصرية في تل أبيب واستدعاء السفير المصري، وتجميد كل أنواع الاتصالات، فقد بدأ الحرص المصري الرسمي على احتواء تداعيات هذين الحدثين بأقل الأضرار الممكنة؛ وكانت القيادة المصرية الجديدة في أمس الحاجة إلى صفقة الأسرى في ظلّ العراقيل والتحديات التي تتعرض لها وحملة النقد الواسعة من الرأي العام المصري الذي أصبح يراقب علاقة بلاده بإسرائيل وفق معطيات "الثورة المصرية" ومخرجاتها، ويطالب صنّاع القرار بإعادة النظر في اتفاقية السلام، داعياً إلى صياغة أجنحة وطنية مؤثرة، وفق رؤية تعبر عن مطالب المصريين في استرداد "كرامتهم" بسبب ميزان القوة المختل بين القاهرة وتل أبيب. لهذا؛ أرادت مصر امتصاص الزخم الجماهيري المصري العام ضدّ إسرائيل، وإثبات التزامها بأهداف الثورة المصرية ومبادئها التي تنصّ في جانب منها على استعادة مصر لدورها الطبيعي والطليعي في قيادة مصالح الأمة العربية وقضاياها المختلفة ورعايتها. وكذلك في ملفّ الصراع العربي-الإسرائيلي، وربما أرادت القيادة المصرية أن تثبت للرأي العام المصري تحديداً أنّها تحلّت من إرث مبارك ونظامه في ما يتصل بملفّ العلاقات المصرية الإسرائيلية.

استطاعت القاهرة أن تقوم بدور فعال في إتمام هذه الصفقة دون ضغوطٍ أو حسابات من الأطراف، وظهر ذلك جلياً في تصريحات خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، التي أشاد فيها بالدور المصري، وكذلك في الشكر الذي وجهه لها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. هذا ورغم المكاسب التي أعلن عنها كل طرف من أطراف الصفقة. ورغم أنّ لتلك الصفقة أهميتها التي تتجاوز طابعها كعملية تبادل أتاحت تحرير آلاف الأسرى الفلسطينيين؛ إلا أنّها قد لا تغير شيئاً على أرض الواقع، خاصة فيما يتصل بإدارة الصراع بين حركة حماس وإسرائيل. لأنّ الأخيرة ترى نفسها في حالة حرب على المنظمات "الإرهابية"، أمّا حركة حماس فتعتبر الصفقة بمنزلة انتصار لمفهوم المقاومة على مفهوم التفاوض في تلميح للسلطة الفلسطينية التي وجدت نفسها في قلب الحدث داعية إلى ضرورة الانتقال من سلطة تحت الاحتلال إلى دولة مستقلة معترف بها عالمياً لتصبح

عندها قضية الأسرى شأنًا يتمّ التفاوض عليه بين دولتين، لا بين حركة ودولة في إشارة إلى حماس وإسرائيل.

٣- دوافع الحكومة الإسرائيلية:

فيمكن إجمالها في التحوّلات التي يمرّ بها الوطن العربيّ في عصر "ثورات التحوّل الديمقراطيّ"، والتي أسماها ننتياهو بـ "العواصف التي تضرب الشرق الأوسط"، هذه التحوّلات كوّنّت خشية لدى القيادة الإسرائيليّة من أن تؤديّ إلى إسدال الستار على أيّ إمكانيّة للإفراج عن شاليط مستقبلاً. كما أنّ تل أبيب تنظر إلى مستقبل مصر في ظلّ الانتخابات التشريعيّة والرئاسيّة القادمة، وفق مشهد يشكّل قلقاً حقيقياً لها بسبب كثرة اللاعبين في الميدان المصريّ وفي ظلّ خشية إسرائيليّة من مجيء حكومة مصريّة تناصبها العداوة وقد لا يكون من مصلحتها التوسّط من أجل إطلاق سراح شاليط.

ومن الأسباب المهمّة التي دفعت إسرائيل لتوقيع الصّفقة هو تحوّل قضية شاليط إلى قضية إجماع في المجتمع الإسرائيليّ، وتأييد غالبيّة ساحقة من الرأى العامّ الإسرائيليّ لإبرام الصّفقة. إضافة إلى ما تحدّثت عنه وسائل الإعلام الإسرائيليّة، والتي قالت إنّ موافقة ننتياهو ووزير الدفاع إيهود باراك على الصّفقة ترجع أساساً إلى نيّتهما مهاجمة إيران، على اعتبار أنّ هذه الخطوة تتطلّب تنظيف الطاولة من كلّ الملفات المعلّقة و"تصفيها"، وعلى رأس تلك الملفات "ملفّ شاليط"، على اعتبار أنّه سيكون من الصّعب تحريره في أعقاب مهاجمة إيران. ويبدو جليّاً للمراقب أنّ ننتياهو قد أراد من خطوته هذه تحقيق انتصار يعيد الاعتبار لشعبيّته، ويخرجه من "عنق الرّجاجة" ويتيح له الظهور أمام الرأى العامّ الإسرائيليّ بأنّه أوفى بوعدته في الإفراج عن شاليط وهو ما فشلت فيه حكومة "كاديما" السابقة عبر طرق ووسائل متعدّدة، وهذا ما سيعرّز فرصه في الفوز بانتخابات الكنيست القادمة (دياك، ٢٠١١).

وفي هذا المجال لا يمكن إغفال أهميّة التحوّلات التي تحدث نتيجة تغيّر مدركات صنّاع القرار ومواقفهم، خاصّة تلك التغيّرات التي حصلت في صفوف رؤساء الأجهزة الأمنيّة الإسرائيليّة التي طالت المعارضين البارزين للصّفقة، مثل يوفال ديسكين، رئيس جهاز المخابرات العامّة، ومئير داغان، رئيس جهاز المخابرات الخارجيّة (الموساد) كان لها أثر كبير في موافقة ننتياهو على الصّفقة، لأنّ

هذه القيادات تسلّمت هيئة الأركان ورئاسة المخابرات والموساد، وقدمت لنتتياهو ما يفيد بضرورة إتمام الصفقة مع حماس.

٣,٤ المبحث الثالث: المواقف الدولية من صفقة شاليط

أعرب العديد من زعماء العالم عن أملهم بأن يعزز نجاح صفقة الأسرى بين إسرائيل وحركة حماس مساعي السلام في الشرق الأوسط وأن يشكل فسحة أمل لتحقيقه، في حين أن محللين يشككون في ذلك. وأسكد بعضهم أن صفقة شاليط تخدم السلام.

فقد رأى الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي أن تبادل صفقة الأسرى سيسمح باستئناف محادثات السلام التي توقفت بسبب استمرار إسرائيل في توسعها الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس المحتلتين.

وأكد أن نجاح الصفقة كان مبعث ارتياح وفرحة غامرة في فرنسا "ودليلا على أنه حتى في أحلك اللحظات يمكن أن ينبعث الأمل".

وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ يقول يجب البناء على ما وصفه بقوة الدفع التي ولدها الإفراج عن الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، للمضي في خطى محادثات السلام مع الفلسطينيين؛ لأن نجاح المفاوضات بشأن الأسرى "يبعث بصيص أمل في مشهد يتسم بالقتامة في كثير من الأحيان"، داعيا إلى تناول عميلة السلام بالطريقة نفسها (رويترز، ٢٠١١).

توني بلير مبعوث الرباعية (الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة) فاعتبر أن الفرصة أصبحت مواتية الآن لاستئناف عملية السلام. ويعتبر ما حدث يتيح فرصة لتغيير الجو السائد وتغيير السياق، داعيا إلى استغلال ذلك للمضي قدما ومحاولة إحياء مفاوضات "تتمتع بمصداقية" من أجل حل الدولتين (الجزيرة م، ٢٠١١).

المتحدث باسم المستشار الألمانية أنجيلا ميركل قال إن التعاون "الناجح" بين إسرائيل ومصر قد يؤدي إلى نزع فتيل التوتر بين البلدين. وأضاف أن الدور المصري في الصفقة سيكون مساهمة "مهمة" لعملية السلام في الشرق الأوسط.

الرئيس الألماني كريستيان وولف قال في رسالة بعث بها إلى الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز، إلى أن الصفقة "علامة على مستقبل يسوده السلام لإسرائيل والمنطقة" (الجزيرة، ٢٠١١).

استبعد أنطوني أسكينر مدير الشرق الأوسط في معهد مابلكروفيت للبحوث، أن يكون نجاح التبادل إيدانا بأي تحول حقيقي في المفاوضات "نظرا لتعدد العقبات التي تحول دون التوصل لتسوية سلمية". مثل وضع القدس ومبادلات الأراضي في سياق اتفاق ما قبل عام ١٩٦٧، واستمرار إسرائيل في التوسع الاستيطاني والحق في عودة اللاجئين، وحتى المساعي الفلسطينية لنيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة (رويترز، ٢٠١١).

دعت فرنسا في ٢ أكتوبر عام ٢٠٠٩ إلى الإفراج عن الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط والذي يحمل أيضا الجنسية الفرنسية، بعد ظهوره حيا وبصحة جيدة في شريط الفيديو. وقال وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير في بيان أن "فرنسا تطلق دعوة جديّة لخاطفي جلعاد شاليط إلى الإفراج عنه فوراً" (DW، ٢٠٠٩).

سفير فرنسا في إسرائيل أرسل رسالة من الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي لعائلة جلعاد شاليط، الذي يحمل الجنسية الفرنسية ويطمئن ساركوزي في الرسالة عفيفة ونوعام شاليط أن فرنسا "لا تنسى" ابناءها وستظل "تعمل بلا كلل" لتحرير شاليط (مركز الاسرى، ٢٠٠٩).

وقد أعلن المتحدث باسم البيت الابيض أن الرئيس الامريكي باراك اوباما عبر عن سعادته للإفراج عن الجندي الإسرائيلي مؤكدا رغبته في أن يتخذ الإسرائيليون والفلسطينيون خطوات بشأن استئناف محادثات السلام.

وقال الامين العام للأمم المتحدة بأن كي مون أن عملية التبادل بين الإسرائيليين والفلسطينيين "سيكون لها تأثيرات إيجابية بالغة على عملية السلام المتعثرة في الشرق الاوسط".

ويقول "أنا متحمس ومنتشج لعملية تبادل السجناء اليوم بعد سنوات طويلة من التفاوض، والامم المتحدة سبق أن دعت إلى وقف الاحتجاز غير المقبول لجلعاد شاليط، كما أنها دعت إلى الإفراج عن جميع الفلسطينيين، الذين ظلت حقوقهم الإنسانية تنتهك دائما" (bbc، ٢٠١١).

وقال وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ، في سياق ترحيب لندن بإتمام الصفقة، أنها "توفر بريق أمل في مشهد المفاوضات الكئيب، الأمر الذي يمكن أن يحرك دفة هذه القضية الصعبة." وأعرب هيغ عن الأمل في أن تخفف إسرائيل من القيود المفروضة على المعابر الى قطاع غزة بالقول أن "قوة تلك الإجراءات أسهمت في تقوية حماس أكثر مما أضعفتها" (bbc، ٢٠١١).

٤,٤ المبحث الرابع: المواقف الإسرائيلية من صفقة شاليط

لم تتعلم إسرائيل الدروس المستفادة من صفقة شاليط ولم تنجح في تأمين إطلاق سراح الخمسة إسرائيليين الذين تحتجزهم حماس. ويظهر المستوى السياسي اللامبالاة وقلة الإبداع والدافع لممارسة ضغوط جادة على حماس ويهتم بمواصلة الهدوء في الجنوب (مناحيم، ٢٠١٦).

"يُعتبر يوم ١٨ أكتوبر من كل عام عطلة في حركة حماس تحتفل فيها بـ "انتصارها على إسرائيل" بنجاحها في تحرير مئات السجناء الأمنيين، بمن فيهم من "أيديهم ملطخة بالدماء" المسؤولة عن مقتل مئات الإسرائيليين مقابل جندي إسرائيلي واحد" (مناحيم، ٢٠١٦).

لأن إسرائيل كانت تضع شروطاً صعبة في الإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين، وترفض الإفراج عن ما تسميهم الأيدي الملطخة بالدماء، أو أسرى القدس وال ٤٨، أو من كانوا سبباً في مقتل الإسرائيليين، فقد كان هذا نصراً جديداً للفلسطينيين وبالتالي وجب الاحتفال بهذا اليوم.

حقق أسر جلعاد شاليط نجاحاً عملياً كبيراً أعاد احترام الشعب الفلسطيني وخلق الخوف بين الجنود الإسرائيليين الذين يخدمون في المنطقة المجاورة لغزة من الاختطاف والقبض من الجناح العسكري لحماس.

تعتبر صفقة شاليط نجاحاً لحماس، التي تمكنت من فرض صفقة على إسرائيل ضد إرادتها. لقد فشلت إسرائيل في المعلومات الاستخباراتية عندما فشلت في اكتشاف الأماكن التي كان جلعاد شاليط مخبأً فيها في قطاع غزة لمدة خمس سنوات وفشلت في تنفيذ عملية عسكرية من شأنها أن تؤدي إلى إطلاق سراحه وبالتالي تجنب صفقة تبادل الأسرى مع حماس.

اضطر رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو هو إلى الموافقة في سابقة خطيرة وحددت ثمن أي صفقة في المستقبل، وهي إطلاق سراح أكثر من (١٠٢٧) سجيناً أمنياً مقابل جندي إسرائيلي واحد (مناحيم، ٢٠١٦).

صادقت الحكومة الإسرائيلية بأغلبية ساحقة من (٢٦) وزيراً مؤيداً أمام ثلاثة وزراء معارضين على الاتفاق للإفراج عن الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليط مقابل الإفراج عن مئات السجناء الفلسطينيين (BBC، ٢٠١٠).

تباينت ردود الأفعال الإسرائيلية بين معارض ومؤيد ومتخوف إزاء صفقة تبادل الأسرى التي تم التوصل إليها بين حركة حماس وإسرائيل. فبخلاف رؤساء الشاباك والموساد "يوفال ديسكن" و"مائير دغان"، فإن قادة الأجهزة الأمنية "تامير باردو" و"يورم كوهن" أيدوا اتفاق صفقة التبادل بالإضافة إلى تأييد رئيس الأركان "بني غانتس" في حينه.

رئيس جهاز الشاباك يورم كوهن أكد أن الصفقة تعتبر سيئة ولكن المعطيات تشير إلى أنه لا يوجد أمل في المستقبل بأن تحقق إسرائيل شروط أفضل من هذه، وقال "من الصعب أن نتجرع السياق الذي تمت فيه الصفقة ولكن لا توجد خيارات أخرى يمكن من خلالها الإفراج عن جلعاد، والشيء الوحيد الذي يمكن أن نؤكد أنه بإمكاننا مواجهة التبعات الأمنية لهذه الصفقة.

أكد وزير البنى التحتية "عوزي لنداو" معارضته للصفقة، وقال إن الإفراج عن مئات ممن يصفهم بـ"المخربين" يوصل رسالة مفادها أن عمليات أسر الجنود تأتي بنتائجها وهذه الصفقة تعد نصراً آخرًا كبيراً لحركة حماس.

أكد "يواز هندل" رئيس مؤسسة الإعلام القومي أنه على الرغم من أن الصفقة تحمل في طياتها مخاطر كبيرة إلا أن سياق الصفقة التي وافق عليها رئيس الحكومة تقلل من حجم المخاطر قدر الإمكان".

قال "مئير اندور" رئيس منظمة المغور "إن ما يؤسفني على المستوى الشخصي هو موقف رئيس الحكومة، فنتنياهو هو بنى حياته السياسية على موقفه المعارض لصفقة جبريل وقد ألف كتاب بهذا الشأن والمسافة بين موقفه الحالي وموقفه في السابق تجعل منه شخصاً آخر".

أبدت رئيسة كتلة كديما المعارضة "داليا ايتسيك" تأييدها لقرار إتمام الصفقة، وقالت إن قرارات ممزقة للقلب هي من نصيب القيادة الإسرائيلية مبينة أنها لكانت توقع الصفقة من أجل الإفراج عن جلعاد شاليط لو انها تولت منصب رئيس الوزراء، وأضافت أنه يجب توجيه كلمات حارة الى رئيس الوزراء لتوقيعه الصفقة.

قالت زعيمة المعارضة تسيبي ليفني "انها تحترم قرار الحكومة وتهني عائلة شاليط وجميع الإسرائيليين". "أنه يجب في هذه الفترة بالذات التعاطف والتضامن مع العائلات المتضررة من الإرهاب التي تمر بفترات عصيبة"، على حد تعبيرها.

قال الوزير عن حزب الليكود "ميخائيل ايتان" أنه يجب استقبال جلعاد شاليط بقلب مفعم بالفرح وفي نفس الوقت يجب أن نكون متروين وواعين وأن نذكر أن الحرب مع حماس لم تنته.

قال وزير الأمن ايهود باراك أنه يبارك نتنياهو على ما أبداه من شجاعة وقيادة ولتحمله المسؤولية في اتخاذ قرار صعب. إن الدوائر الامنية تدعم هذا القرار وستعمل كل ما بوسعها كي لا تتحقق المخاطر التي نخشاها جميعا. وقال باراك أنه على أمل في ألا ترتكب أخطاء خلال الأيام القليلة القادمة ليكون جلعاد في منزله. وننصح الجميع بضبط النفس إلى حين وصول جلعاد شاليط (بريجمان، ٢٠١١).

تم الاستماع خلال المداولات إلى ايجازات قدمها رؤساء الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، رئيس جهاز الأمن العام يورام كوهين ورئيس هيئة الأركان العامة لجيش الدفاع الفريق بيني غانتس ورئيس الموساد تامير بارودو وأيضاً المبعوث الخاص لرئيس الوزراء دافيد ميدان وعرض رؤساء الأجهزة الأمنية الاتفاق على أبعاده المختلفة وعبروا عن تأييدهم له.

وقال نتنياهو: "إن هذا هو قرار صعب ولكن الزعامة تُختبر في مثل هذه اللحظات من خلال القدرة على اتخاذ قرارات صعبة" (BBC، ٢٠١٠).

قال رئيس الحكومة الإسرائيلية لدى استقباله شاليط إن "هذه لحظة مثيرة، ولكنها أيضاً صعبة، فالثمن الذي دفعته إسرائيل كان باهظاً جداً".

كانت الصفقة التي تم إطلاق سراح جلعاد شاليط فيها أمرًا لا مفر منه سياسيًا وداخليًا، ويبدو أنها معقولة فيما يتعلق بالمخاطر الأمنية الملازمة لها. ولكن في جوهرها وأهميتها الاستراتيجية كانت الاستسلام. استسلام دولة إسرائيل للابتزاز من قبل منظمة إسلامية متطرفة كشفت النقاب عن المجتمع الإسرائيلي وضرته بقسوة حتى تُلقت كل ما تريده تقريبًا.

لكن هذه الحقيقة، التي لا تقل أهمية مستقبلنا وقوتنا الوطنية، وهذه ليست سوى جزء من الصورة العامة. يجب أن يؤخذ التقييم الواقعي لما ينتظرنا في المستقبل في الاعتبار تأثير المعاملة وتأثيراتها على الجانب الآخر. ليس فقط حماس، بل جميع أعداء دولة إسرائيل، بدءًا بإيران وحزب الله، وانتهاءً بالمتطرفين بين العرب الإسرائيليين (يشاي، ٢٠١١).

عودة جلعاد تعيدنا إلى القيم التي نشأنا فيها ونشأ أطفالنا عليها. يتم الآن دمج المسؤولية المتبادلة والالتزام والعناية والتضامن والصدقة في الخطاب العام - دون علامات اقتباس ونبرة ساخرة. بعد (١٩٤٠) يومًا من الحديث عن الأثمان والصفقات على أنها مصيرية، أعيد تأسيس نطاق مبادئنا كمجتمع يعطي قدسية للحياة. جلعاد وكلنا يستحقون حالة تسبق فيها القيم والأثمان. جلعاد وكلنا يستحقون الأمل في أن سلم القيم هذا موجود إلى الأبد. بهذه الطريقة فقط يمكننا العيش في هذه الأرض (ميدان، ٢٠١١).

كيف يتم إتخاذ قرار صفقات التبادل في إسرائيل:

من المؤكد أن قرار صفقات التبادل في إسرائيل ليس بالشيء السهل والهين ، لأن التبادل يعتبر إهانة إلى الحكومة الإسرائيلية وإهتزاز صورتها أمام الجمهور الإسرائيلي والعالم. عند الاتفاق على البدء بصفقة تبادل، يقوم رئيس الحكومة بتكليف مسؤول لملف التفاوض والذي يتبع مباشرة لمسؤول ملف الأسرى المفقودين، حيث يتم التفاوض كل اسم على حدة، ويتم رفض الكثير من الأسماء بناء على معلومات من الشاباك الإسرائيلي.

بعد ذلك ترفع الأسماء إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية الذي يقوم بدوره باطلاع أعضاء المجلس الأمني المصغر "الكابينيت" المصغر على كل جلسات التفاوض، وبعد ذلك يتم الموافقة من المجلس الأمني المصغر "الكابينيت" على بنود الصفقة والتوقيع عليها نيابة عن الحكومة الإسرائيلية.

يقوم رئيس الدولة بعد موافقة رئيس الحكومة بالتوقيع على عفو عام على قائمة الأسرى المتفق عليها، لكنها تكون مشروطة بعدم قيام أي أسير مفرج عنه بأي نشاط، وإن قام بأي نشاط يتم إلغاء العفو عن الأسير وإعادة الحكم السابق له كما حصل مع ٥٥ أسير ممن تم الإفراج عنهم في صفقة شاليط.

دوافع إسرائيل لتوقيع الصفقة:

أما على الجانب الإسرائيلي، فقد قيل الكثير عن الدوافع والأسباب التي حدثت بالحكومة الإسرائيلية لتوقيع الصفقة، وقد جرى الحديث عن مزايا صفقة التبادل بالنسبة إلى تل أبيب من خلال التركيز على البعد القيمي المتصل بما عدّه معلقون وسياسيون إسرائيليون "انتصاراً أخلاقياً" لإسرائيل في علاقتها مع عقد التكافل الضمني القائم بين المجتمع والدولة من جهة، والجيش وأفراده من جهة أخرى. أما في سلّة السلبات، تبدأ بالأضرار الاستراتيجية التي خلفتها عملية التبادل، ولا تنتهي بانعكاساتها المباشرة على الأمن والعملية السياسية. أما استراتيجياً، فجرى التصريح بأن اتفاق التبادل يقوّض قدرة الردع الإسرائيلية في مواجهة أعدائها لجهة تقديمها كدولة قابلة للإبتزاز والإخضاع في نهاية المطاف (محمد، ٢٠١١).

ورغم أنّ صفقة تبادل الأسرى تمت فقط - حسب وسائل الإعلام الإسرائيلية - لانعدام أي خيار آخر للحصول على معلومات تفود لتحرير شاليط بالوسائل العسكرية؛ إلا أنّ مشهد توقيع الصفقة إسرائيليًا يشير إلى أنّ حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إنّما أرادت منه تحقيق عدّة أهداف في آن واحد وتحديدًا في هذه المرحلة بالذات. ومن هذه الأهداف: تخفيف العزلة الدولية عنها، والتقليل من شأن الاحتجاجات الداخلية التي تعصف بها وتطالب بتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، ورفع الضغوط عن حكومة نتنياهو؛ خاصة في ظلّ الانتقادات التي تتعرض لها من الشارع الإسرائيلي والمجتمع الدولي. والتشويش على المكاسب الشعبية التي حقّقها الرئيس الفلسطيني محمود عباس أبو مازن إبان مساعيه لنيل العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة.

صورة "شاليط" في الإعلام الإسرائيلي:

ثمة من تساءل عندما عُقدت الصّفقة بين حركة حماس والحكومة الإسرائيلية وتمخّضت عن مبادلة أكثر من ألف أسير مقابل أسير واحد: من المنتصر؟ هل هي إسرائيل، لأنّها انحازت لقيمة الإنسان؟ أم أنّ حماس هي من انتصر، لأنّها أجبرت نل أبيب على القبول بهذه المعادلة غير المتوازنة، وأرغمتها على دفع ثمن باهظ وهو (١٠٢٧) مقابل جنديّ واحد؟ وهل ما قيل عن صفقة "شاليط" يكفي لاختراق المحرّمات اليهوديّة، وإطلاق سراح مئات الأسرى الفلسطينيين الذين أطلقوا النّار على الجنود الإسرائيليّين؟ ولماذا إسرائيل دون غيرها من الدّول التي ترضى بتبادل الأسرى بهذه الكلفة وهذا الثّمّن؟ هل ثمة شيء في الثّقافة الإسرائيليّة تجاه هذا الأمر؟ ولماذا لا تتردّد إسرائيل في تسليم مئات الأسرى الأحياء العرب مقابل رفات جنديّ حتّى لو مضت عليه عشرات السّنين؟ هل لأنّها تقدّس الحياة، وتهتمّ بمواطنيها؟ أم أنّ ذلك دعاية برعت فيها الماكينة الإعلامية الإسرائيليّة؟ (أبوشماله، ٢٠١١)

قبل الوقوف على هذه الأسئلة لا بدّ من القول أنّ إسرائيل ومنذ قيامها كانت تعطي صورة تقول فيها للرأي العامّ إنّها تدفع بمواطنيها للحروب دون أن تعبأ بقديسيّة حياتهم، أنّها دولة ذات دور وظيفيّ يقوم على الحرب أساساً. وللتغطّية على هذا الدّور تقوم ماكينتها الإعلاميّة وتفعل فعلها إذا ما قُتل أحد جنودها أو أسر مثلاً، وتوظّف كلّ إمكانياتها لاستعادته حيّاً أو استعادة جثمانه أو للحيلولة دون وقوعه في الأسر. لأنّ ذلك ضروريّ جداً في تربية النّشء، ولمعنويّات الجنود، وصورتها في الإعلام المحليّ والعالميّ بوصفها دولة قويّة مسيطرة ذات رسالة، ودون ذلك سينتقاس الجنود عن الدّهاب إلى جبهات القتال، وستطفو التناقضات الداخليّة على السّطح، وبالتالي ستفقد الدّولة هيبتها، وستتهار صورتها، وستعجز عن أداء دورها الوظيفيّ (سلامة، ٢٠١١).

وإذا ما حلّلنا السلوك الإسرائيليّ الرسميّ والإعلاميّ تجاه قضية الجنديّ شاليط، سنجد تطابقاً كاملاً مع هذا التحليل، يقول عبد الغني سلامة "لقد نجحت إسرائيل في توظيف قضية شاليط لصالحها منذ بدايتها وحتى نهايتها المفتوحة، فعند وقوعه في الأسر رسمت له صورة خارجيّة مزيفة، فتحوّل بفعل إعلامها من جنديّ في مهمة حربيّة يقصف المدنيّين في غزّة - وربّما يكون قد قتل بالفعل أطفالاً

ونساء - إلى الجنديّ المسكين ضحيّة "الإرهاب" الفلسطينيّ، ثمّ حوّلت أنظار العالم كلّهُ إلى منزل أسرته، الذي صار محجّاً للمتضامنين مع دولة إسرائيل، ورسمت له صورة الابن الذي يحنُّ للرجوع إلى حضن أمّه، وعند عودته سوّقت له صورة مُغابرة تستهدف هذه المرّة الجمهور الإسرائيليّ بجيشه ومواطنيه: صورة البطل المحارب العائد من الأسر بزّيهِ العسكريّ الأنيق، فما إن تسلمه قادة الجيش حتّى أعادوه إلى حالته الأولى، وأدخلوه إلى دبابته لاستعادة صورة الجنديّ الإسرائيليّ الذي لا يُقهر" (سلامة، ٢٠١١).

إنّ هذا المشهد ترجم بوضوح في عدسة الإعلام الإسرائيليّ عند الإفراج عن شاليط، وقبل ظهوره على شاشة التلفاز كان ثمة انتظار للصورة التي سيظهر فيها، وهل سيكون باللّباس المدنيّ أم بالبزة العسكرية، ويظهر بملابسه العسكريّة، كذلك التي ظهرت في أوّل صورة تنشر له بعد أسره، وهي الصورة ذات الدلالات والرّسائل الإعلاميّة العديدة والهامة.

في البداية، أُبعدت وسائل الإعلام المرئيّة قدر المستطاع عن شاليط. "وما رآه المواطنون في بيوتهم كان سلسلة صور فيديو قصيرة جدّاً، ومغرّبة جيّداً عن طريق أجهزة الحماية التي لقه الجيش الإسرائيليّ بها خوفاً على خصوصيّته وخصوصيّة عائلته. وما إن تمّ تسليمه للجانب الإسرائيليّ حتّى أخذ على عجل إلى قاعدة عسكريّة بدّل فيها "القميص الغزّيّ" الذي لبسه ببزة جديدة للجيش الإسرائيليّ عليها رتبة المساعد التي اكتسبها زمن أسره" (هارثيل، ٢٠١١).

وممّا لوحظ أثناء متابعة وسائل الإعلام الإسرائيليّة لإطلاق سراح شاليط هو تلك المساحات العريضة التي خصّصت لتغطية "الصورة" مبرزةً ما للأخيرة من أهميّة ودلالة في خلق الانطباعات والمواقف للرأي العامّ. هذه هي الرسالة الضمنيّة التي توخّى الجيش إرسالها للمشاهد والرأي العامّ الإسرائيليّ من خلال صور شاليط العسكريّة. لاحظنا كيف ظهر شاليط بملابسه العسكريّة، وهو يؤدّي التحية لرئيس أركان الجيش الإسرائيليّ بني غانتس، هذا الأخير اتّخذ من هذا المشهد دليلاً على أنّ الدولة العبريّة لا تتخلّى عن جنودها، وكما قال في رسالة وجّهها إلى جيشه، إنّ الثمن الكبير الذي دفعته إسرائيل مقابل إطلاق سراح الجنديّ الأسير شاليط لهو دلالة على أنّ إسرائيل مستعدّة كي تدفع ثمنا باهظاً مقابل جنودها، إذ إنّ الأمر يتعلق "بأخلاقيات" هذا الجيش (حبيب، ٢٠١١). ولم ينس

"غانتس" أن يشير إلى نداعيات صورة شاليط باللّباس العسكريّ، إذ يقول: إنّ الجيش الإسرائيليّ يشعر بالفخر والاعتزاز بصمود شاليط وتصميمه على مدى سنوات احتجازه.

في صفقة تبادل الأسرى هذه، برّر نتتياهو توقيعه بقوله: إنّ موافقته جاءت لرفضه أن يتكرّر سيناريو الطيّار الإسرائيليّ "رون أَراد" الذي سقطت طائرته داخل لبنان قبل نحو خمسة وعشرون عاماً، ولم يعرف مصيره حتّى الآن. وهذا يدلّ على النّقافة الإسرائيليّة تجاه أسراها، فقضيّة (رون أَراد) والمفقودين بعد الانسحاب الإسرائيليّ من الجنوب اللبنانيّ كانت مرحلة صعبة على تل أبيب، لأنّ موضوع تحرير الأسرى كما يرى "نواف الزرو" يضرب عميقاً في النّقافة اليهوديّة وقد أحسن حزب الله ومن بعده حماس استغلال ذلك وإذا كان يرى "الزرو" أنّ تمسّك إسرائيل بالإفراج عن جنديّ مجدّد يؤكّد مركزيّة الإنسان والعنصر البشريّ الإسرائيليّ (الزور، ٢٠١١).

على قدر الأهميّة التي أولتها إسرائيل لقضيّة الأسرى الفلسطينيين، تبنّت الحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة سياسة متشدّدة جدّاً إزاء مساومات "تبادل الأسرى" و"تحريرهم"، وقد درجت تلك الأخيرة على اعتبار الأسرى الفلسطينيين "مخربين" أو "إرهابيين" وليسوا أسرى حرب، ولذلك وضعت معايير صعبة تتعلّق بشروط إطلاق سراح معتقلين فلسطينيين (سلامة، ٢٠١١)، وتسود انطباعات إسرائيلية بأنه ما هكذا تدار المفاوضات حول هذه الصّفقات، لأنّ ذلك يصبّ في خدمة حركة حماس، ويرى القادة الإسرائيليّون أنّ صفقة التّبادل هي خيار أخير، وليس الأوّل، وتوجد عدة طرق أخرى يجب تجربتها، لأنها صفقة تحتل الكثير من المخاطر، أهمّها تحرير آلاف الأسرى، ممّا يشكّل كابوساً مخيفاً في نظر المنظرين الاستراتيجيين الإسرائيليّين.

وربّما هذا ما ترجمته صحيفة "هآرتس" بعد صفقة شاليط، والتي جاء فيها: "إنّ الجيش الإسرائيليّ أصدر أوامر واضحة للجنود بآلا يسمحوا لأنفسهم بأن يتعرّضوا للأسر على يد جماعات المقاومة الفلسطينية تحت أيّ ظرف من الظروف. قال قائد كتيبة المشاة في الجيش الإسرائيليّ قال لجنوده: تحت أيّ ظرف من الظروف، يجب ألاّ تسمحوا بأن يكون هناك جلعاد شاليط جديداً، يجب أن تمنعوا حدوث ذلك مهما كان الثمن، يجب أن تطلقوا النار على الخاطفين حتّى ولو أدّى ذلك إلى مقتل جنود إسرائيليّين تم أسرهم" (هيئة التحرير، ٢٠١٠).

إنّ معظم الجهود التي بذلتها الحكومات الإسرائيليّة على مدار خمس سنوات من أجل تحرير شاليط لم تكن تعبيراً عن الرّوح الإنسانيّة فقط، أو تعاطفاً مجانيّاً مع عائلته، لكنها كانت أيضاً جزءاً من شعور المجتمع الإسرائيليّ بالمهانة جراء نجاح حماس في الاحتفاظ به كلّ هذا الوقت. قادة إسرائيل وصنّاع قرارها يدافعون عن صورة دولتهم وعن جنودهم وعن وجودهم في آن واحد، فهذا الذي يجري يُذكّرهم بأنهم لم يعودوا قادرين على حماية أبنائهم (زعاترة، ٢٠١١).

الصعوبات:

١. التهديد من قبل الاحتلال بتدمير قطاع غزة وتسليم شاليط بدون ثمن وضع المحددات والخطوط الحمر من قبل الاحتلال بنوعية المنوي الإفراج عنهم من الذين قتلوا اسرائيليين أو القدس أو الـ ٤٨.

٢. الافراج عن عدد كبير من الأسرى لكن الاحتلال من يضع الأسماء والمحددات والمعايير. الأسماء واختلافها، حيث يتم وضع الاسماء والمعايير ويتم الموافقة عليها، ولكن يتم تغيير بعض الأسماء، هي ضمن المحددات ولكن هذا من قبيل إضعاف الصفقة، وكثير من الأسماء تم الموافقة عليها وتم ابلاغها بأنها ضمن الصفقة، والاحتلال يرفض الإفراج عنهم.

٣. أسرى ٤٨ والقدس، حيث كان الموضوع مصيري بالنسبة لهم، وكان الهدف هو أن الكل الفلسطيني ممثل وأن وحدة الاراضي الفلسطينية موجودة في الصفقة (البريم، ٢٠١٩).

٤. هو اطلاق خصمك على سريرتك، أنت تفاوض على ملف سري، حيث إن وسائل التواصل الموجودة في السجون إمكانية السرية بها تكاد تكون معدومة، إمكانية سقوط ورقة أو تصنت أو نقل معلومة قد تضعف المفاوضات ولا أوراق تملكها على صدرك (أبونعيم، ٢٠١٩).

٥. الوضع الأمني الموجود في غزة، نحن نعرف أن الاحتلال يتابع ويدقق في كل ذرة تراب في غزة، حيث صعوبة السيطرة على الموقف؛ لأنه تقريباً هذه أول تجربة تصل الى هذا المستوى المتقدم من الحفاظ على الاسير لهذه السنوات الطويلة وهذا أمر بالغ الصعوبة التعقيد والحفاظ عليه حياً، وأصبح الموضوع هو معركة عقول وليس معركة في أي جانب آخر وهي معركة إرادة لأن كل طرف كان يحاول أن يحقق ما يريد (المدهون، ٢٠١٩).

٦. اعادة الاعتقال: حيث قامت إسرائيل بإعادة اعتقال خمسة وخمسين أسيراً ممن أفرج عنهم في صفقة وفاء الاحرار وأعيد لهم الحكم السابق قبل عملية الإفراج.

٥,٤ المبحث الخامس: نتائج صفقة العام ٢٠١١

بعد استعراض كافة التفاصيل المتعلقة بصفقة العام ١٩٨٥ وتبيان كافة الظروف السياسية والعسكرية والأمنية والمجتمعية، وإبراز المواقف الفلسطينية والإسرائيلية والدولية، تبين لنا العديد من النتائج من أهمها:

١. تعتبر صفقة وفاء الاحرار هي أكبر انتصار أمني للحركة الوطنية الفلسطينية، من حيث قدرة المقاومة على الاحتفاظ بجلعاد شاليط لمدة خمس سنوات ونصف داخل الأراضي الفلسطينية وعدم تمكن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية من الوصول إلى مكان احتجازه.
٢. خرجت كل جماهير قطاع غزة في استقبال الأسرى المحررين، وفي الضفة الغربية أيضاً كان الاستقبال في كل المحافظات وصولاً إلى استقبال المحررين في المقاطعة من الرئيس محمود عباس، وكانت رافعة للقضية الفلسطينية بشكل عام وللمقاومة والفصائل الفلسطينية بشكل خاص، وللكفاح المسلح (الفليت، ٢٠١٩) (مقابلة).
٣. أفرجت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ (١٨ أكتوبر ٢٠١١) عن الدفعة الأولى من الأسرى وعددهم (٤٧٧) أسيراً من أصل (١٠٢٧) أسيراً أفرج عنهم في الصفقة، من بينهم (٢٠) أسيرة، وتبلغ نسبة المفرج عنهم من أصحاب المؤبدات (٧٠%)، ومن المفرجين أيضاً قيادات في حركة حماس أمثال يحيى السنوار وروحي مشتى وحسام بدران وزاهر جبارين وغيرهم.
٤. أفرجت المقاومة في هذه الصفقة عن عميد الأسرى الفلسطينيين نائل البرغوثي من رام الله بعد (٣٣) عاماً في السجن، وعن الأسير أكرم منصور بعد (٣٢) عاماً، والأسيرين ابراهيم جابر وعثمان مصلح بعد (٢٩) عاماً، وفخري البرغوثي (٣٣) عاماً، وفؤاد الرازم ٣٠ عاماً من السجن.

٥. استكمال الإفراج عن الدفعة الثانية من الأسرى (٥٥٠) أسيراً بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١١، وغالبية المفرج عنهم من أسرى حركة فتح والفصائل الفلسطينية الأخرى (الرسالة، ٢٠١٦).
٦. أجبرت المقاومة إسرائيل أن تجلس للتفاوض معها، ولو بطرف ثالث لأنه في النهاية مفاوضات وهى تعني ليس بالضرورة تكون وجها لوجه ولكن كانت عبر طرف وساطة ثالث.
٧. تمكنت المقاومة الفلسطينية أن تحتفظ بشاليط مدة خمس سنوات بدون حصول إسرائيل عن أي معلومة وهذا انتصار أمني كبير من حركة حماس.
٨. رفعت الصفقة الروح المعنوية للأسرى في السجون، وزادت الأمل لدى عائلاتهم بأن المقاومة قادرة على تحرير أبنائهم في القريب.
٩. تخوف الجيش الإسرائيلي من القيام بأى عمل عسكري برى في قطاع غزة بان تقوم المقاومة بخطف جنود آخرين.
١٠. عملية التبادل جرت بالداخل الفلسطيني وليس خارج الأراضي الفلسطينية، كأول عملية خطف ناجحة تتكلم بعملية تبادل داخل فلسطين المحتلة.
١١. طالت الصفقة من حيث الجغرافية الفلسطينية العديد من الاسرى المختلف مكان سكناهم، قطاع غزة، الضفة الغربية، القدس، و٤٨.
١٢. طالت الصفقة التنوع الفصائلي من حيث الانتماء وشملت من جميع الفصائل الفلسطينية.
١٣. إطلاق سراح جميع الأسيرات تقريباً فيما يعرف بصفقة شريط الفيديو حيث تم اطلاق سراح عشرون أسيرة كن معتقلات داخل سجون الاحتلال.
١٤. رغم البطش والقصف والتدمير من قبل الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة إلا أن هناك حالة من الصمود والثبات والالتفاف حول المقاومة فيما يتعلق بالمطالبة بإطلاق سراح الأسرى.
١٥. كسر قاعدة الرفض الإسرائيلي لإطلاق سراح معظم من تصنفهم أشخاص أياديهم ملطخة بالدماء وأسرى ١٩٤٨ والقدس والجولان والعرب.
١٦. وجود شخصيات دولية تتفاوض في الصفقة كالوسيط اوليفر أو كونر، ومصر كان يعطي أهمية للصفقة وهذا كان نجاحاً للاعتراف بالنضال الفلسطيني.

١٧. نجحت حركة حماس في تنقل شاليط في أكثر من مكان دون حصول أجهزة الأمن الإسرائيلية على أي معلومة.

١٨. أصبح الأسرى المفرج عنهم من قيادات الحركة الوطنية الفلسطينية والأجهزة الأمنية والمجتمع المدني.

١٩. تغيير صورة حركة حماس أمام المجتمع الدولي الذي يصفها بالإرهاب، عند خروج شاليط وحديثه أنه كان يتعامل معاملة حسنة أمام العالم.

٢٠. استمرار حركة حماس بالاحتفاظ بالجندي، وعملية التفاوض تحت الضغط والقصف واستمرار التدمير الكامل لبيوت رموز المفاوضات، وإدارة المعركة بصبر وحكمة، واستشارة السجون في طبيعة الاسماء المفرج عنها.

٢١. كسر الحاجز والهالة الإسرائيلية أنها لا تجري عملية تبادل مقابل جندي موجود داخل الاراضي المحتلة أو موجود داخل فلسطين.

٢٢. استطاعت الصفقة أن يتم تلوين علم فلسطين من خلال هذه العملية، وخروج الأسرى من جميع فصائل العمل الوطني والاسلامي.

٢٣. جاءت الصفقة لتمزيق التفريق بين الأسرى من حيث السكن أو مدة المحكومية أو طبيعة الحكم هل يده ملطخة بالدماء أم لا؟ وكان حريص على عدم الافراج عن أسرى ١٩٤٨ أو القدس.

٢٤. جاءت الصفقة في فترة حرجة جداً بعد حالة الانقسام التي عاشها شعبنا الفلسطيني، لترمم هذا الجدار وجعلت العرس الفلسطيني في كافة بيوت قطاع غزة والضفة الغربية.

٢٥. خروج قيادات من كافة الفصائل، استطاعت أن تعالج الحالة الفلسطينية الحرجة في الشارع الفلسطيني، ونقلت حالة الاحتقان الى حالة لقاءات واجتماعات واتفاقيات.

٢٦. انتقال حالة الاتفاق من داخل السجون إلى خارجها لأن من خرج في الصفقة معظم قيادات الهيئات القيادية للفصائل في السجون.

٢٧. أوجدت عناوين جديدة بارزة ووطنية وذات تاريخ ولها أثر كبير في حالة التقارب بين الفصائل الفلسطينية.

٢٨. أوجدت واقعاً جديداً ارتفعت فيه سقف مطالب المقاومة وقدرتها على تحقيق انجازات واختراقات نوعية، وغيّرت مفهوم الأمن لدى الاحتلال والمقاومة.

٢٩. إتمام صفقة الأسيرات حيث قامت سلطات الاحتلال بالإفراج عن عشرون أسيرة فلسطينية، وثلاثة أسرى من الجولان السوري، مقابل شريط فيديو لمدة دقيقة للجندي الصهيوني الأسير.

٣٠. إتمام صفقة وفاء الأحرار: تمت هذه الصفقة بوساطة من المخابرات المصرية، وكان العدد الكلي للأسرى المفرج عنهم في الصفقة (١٠٢٧).

٣١. تنازل نتتياهو عن مبدأ (عدم التفاوض مع الإرهابيين) من أجل كسب شعبية الجماهير مجدداً، خاصة في أوساط أولئك الذين خرجوا للتظاهر ضده من اليمين ومن المستوطنين".

٣٢. الصفقة كانت إيجابية وأخرجت (٤١٨) أسيراً الاحكام العالية والمؤيدات وما فوق الثلاثين عام، وهذه الصفقة لها خصوصية لأنها وقعت على الأراضي الفلسطينية في الداخل المحتل.

٣٣. سقوط توصيات لجنة شمغار التي أوصت بعدم إطلاق سراح أحياء بأموات.

٣٤. نتتياهو يستطيع التوقيع على صفقات تبادل كلما خدمت بقائه في الحكم وانسجمت مع توجهاته السياسية.

٣٥. أضرت الصفقة بقوة إسرائيل الردعية، وعملت على تشجيع تلك المنظمات على القيام بعمليات أسر أخرى، خاطرت بحياة جنودها على حدود غزة.

٣٦. الطرف الضامن لا يستطيع أن يؤثر كثيراً على إسرائيل، كان من ضمن الاشتراطات ألا تعيد إسرائيل اعتقال الأسرى الذين تم الافراج عنهم في الضفة الغربية، حيث تنكرت له إسرائيل

وعادت لاعتقال الأسرى ومحاكمتهم من جديد (يوسف، ٢٠١٩) (مقابلة).

٣٧. عدم تعاون قيادة حماس مع الفصائل الفلسطينية في التدقيق بالأسماء والأحكام.

٣٨. عدم إدراج حركة حماس كل الأسرى القدامى والذين تُركوا بالسجون لانشغالها بتحرير أبنائها باعتبارها الفصيل صاحب عملية الخطف والتبادل.

٣٩. أبعدت سلطات الاحتلال (٢٣٠) أسيراً محرر إلى قطاع غزة وتركيا وسورية وقطر، ومن المفترض عودتهم إلى قطاع غزة بعد سنة من الإفراج عنهم ضمن بنود اتفاق الصفاة لكن هذا الأمر لم ينفذ حتى اللحظة.

٤٠. عملية الإبعاد هي صدمة كبيرة لكل المحررين الذين يتشوقون للتحرر كل لمسقط رأسه وهذه العملية خلقت معاناة جديدة وعبء جديد على المستويات المختلفة التنظيمية والرسمية والاجتماعية وأصعبها جدا الشخصية.

٤١. التوقيع على وثيقة تعهد حيث كان من المفروض تحرير أسرى بعملية تبادل مشرفة ولا يستطيع العدو أن يفرض شروطه على المفاوض الفلسطيني بشروط مذلة تلزم المحررين بالتوقيع عليها (بالرغم أن المحررين رفضوا التوقيع بالسجون لكن الوفد المفاوض وقع باسم المحررين والكل استلم ورقة شروط الإبعاد).

٤٢. لم تستطع الصفاة الإفراج عن بعض أسرى ١٩٤٨ رغم كل الوعود التي كانت تؤكد الإفراج عنهم، لأن إسرائيل كانت ترفض الإفراج عنهم بحجة أنهم مواطني "دولة إسرائيل".

٤٣. لم تكن الضمانات متينة وقوية بالمعنى الحقيقي، وهذا فتح المجال للاحتلال لإعادة اعتقال أغلب من تم الإفراج عنهم الى الضفة الغربية، حيث اعتقل (٦٧) أسيراً منهم، والآن عددهم (٥٥) أسيراً.

٤٤. الثمن الذي دفع للصفقة من سكان قطاع غزة كان كبيراً جداً من قصف وتدمير وحروب من اجل احتجاز هذا الجندي.

٤٥. بسبب الانقسام الفلسطيني استفردت إسرائيل بقطاع غزة وكان كل الضغط والقصف والتدمير والهجوم على القطاع حتى تنزل المقاومة عن شروطها وهذا كان له بعض الآثار على طاولة المفاوضات.

٤٦. عدم مقدرة المبعدين إلى قطاع غزة من رؤية أهليهم وذويهم، على خلاف المبعدين إلى الاردن أو أوروبا أو قطر، حيث حرية الحركة للأهل من الضفة إلى الاردن.

٤٧. التعاطف الأوروبي والعربي الكبير مع شاليط ولم يستطع الاعلام الفلسطيني إبراز قضية الاسرى بشكل كبير، وإبراز أسماء لها سنوات طويلة في السجن مثل كريم يونس وماهر يونس الذي أمضوا (٣٧) عاماً في السجن الإسرائيلية.

٤٨. اعتقال الكثير ممن شملتهم الصفقة، وهذا له علاقة بالتوقيعات والوسطاء في الصفقة، يجب أن يكون الاعتقال على خلفية جديدة ولا يعتقل على نفس الملف السابق، بمعنى يجب إغلاق الملف السابق بالكامل، وأن يتم التوقيع من جهات محايدة.

٤٩. أثرت الصفقة على وضع الأسرى داخل السجن بإيجابية وسلبية في نفس الوقت، فبالنسبة للجانب الإيجابي كان هناك فرحة كبيرة لدى الأسرى بتحرير زملائهم في الأسر، وأن الفصائل لم تنسى أبنائها في السجن وستعمل على تحررهم في أي سبب تراها مناسبة، أما الجانب السلبي فكان بحزن كبير لأعداد كبيرة من الأسرى تم تبليغهم بالإفراج عنهم ولكن في الوقت الأخير تم رفض أسمائهم وإرجاعهم إلى السجن الإسرائيلية.

الخاتمة:

يمكن إيجاز ما تقدّم بالقول أنّ صفقة وفاء الأحرار "شاليط" الأخيرة تحمل الرّم (٣٨) لعدد الصّفقات التي أنجزت منذ عام ١٩٤٨ بين العرب وإسرائيل، وكان لكلّ منها محدّداتها ومعطياتها وظروفها الخاصّة؛ إلا أنّ هذه الصّفقة تتطوي على دلالات عدّة ذات صلة وثيقة بمغزاهما الجوهرية، فهي قد تكرّس واقعا سيتحكّم في عمليّات التفاوض في حلّ أزمة المعتقلين الفلسطينيين مستقبلاً، لأنّها جاءت لتدحض فرضيّة، وهي تخليّ إسرائيل عن مقولة استحالة الإفراج عن معتقلين "أيديهم ملطّخة بدماء الإسرائيليين".

وثمة دلالة أخرى للصفقة لا يمكن التقليل من أهميّتها، وهي أنّ السّياسة متغيّرة دائماً ولا توجد مواقف مطلقة أو حتّى نهائيّة، فجوهر هذه الصفقة، أشبه ما يكون بمحاولة للحصول على مكاسب سياسيّة وتجاوز أزمات لمختلف الأطراف المشاركة فيها؛ لأنّ هذه الأطراف وهي (حماس، إسرائيل، مصر) قد تقاطعت مصالحها الحيويّة عند نقطة معيّنة، في واحدة من اللّحظات التاريخيّة والمحطّات الساخنة التي تمرّ بها المنطقة، إسرائيل أرادت الخروج من عزلتها، وحلّ أزمتها، ولو إعلامياً فحكومة

نتانياهو تعاني من ضغوط داخلية وخارجية وأرادت أن تظهر قدرتها على اتخاذ مبادرة إيجابية. وحماس أرادت استرجاع شعبيتها وزخمها الجماهيري، الذي فقدت الكثير منه في السنوات الأخيرة. أما مصر فقد أرادت تحقيق منجز سياسي يعيد لها دورها الإقليمي الذي غيبه النظام السابق لسنوات طويلة.

وبصرف النظر عن الملاحظات والماخذ التي أحاطت بهذه الصّفقة، ورغم أنها تسجّل لحظة من لحظات التاريخ الفلسطينيّ في ظلّ ميزان قوى مائل لصالح إسرائيل؛ إلا أنه من ناحية حسبة "كلفة شاليط" على الشعب الفلسطينيّ، وتحديدًا في قطاع غزّة، فهي كلفة كبيرة دفع ثمنها الفلسطينيون بمختلف فصائلهم، مئات الأرواح من مدنيّين ومقاتلين، أضعاف مضاعفة من الجرحى والأسرى والمعنقلين والموقوفين، أي أنّ الذين دخلوا السجون الإسرائيليّة بسبب شاليط، هم أكثر من الذين أفرج عنهم، لقاء إطلاق سراحه. أما الأسئلة المعلقة عن تداعيات هذه الصّفقة فتتمحور حول مصير ما يزيد على ستّة آلاف أسير فلسطينيّ ما زالوا يقعون في السجون الإسرائيليّة، وما هي الضمانة لحفظ سلامة الذين تمّ إطلاق سراحهم؟ أليس من الممكن أن تعاود إسرائيل اعتقالهم أو حتّى اغتيالهم تحت ذرائع وحجج واتّهامات جديدة؟ وهل ثمة من يضمن أنّ الفلسطينيين الذين أفرج عنهم وسيفرج عنهم بموجب هذه الصّفقة يمكن تعويضهم بسهولة وفي فترة قصيرة، بقيادة فلسطينيّين آخرين، لم تظلم قبضة الاحتلال بعد؟ وهل يستطيع الفلسطينيون استثمار هذه الصّفقة والبناء عليها داخليًا وخارجيًا؟ أسئلة وتساؤلات ستكون الإجابة عنها برسم قادمات الأيام.

بنت إسرائيل وجودها على منظومة الرّدع ضدّ "أعدائها" من جهة على امتداداتها في الداخل والخارج، وداخل المنظومة العربيّة، وهي ذات الامتدادات التي جعلت من شاليط أشهر رجل في العالم لكثرة ما تحدّث عنه الإعلام والرّعاء وقادة الدّول في محافل عديدة، وجعل منه "بطلا رغم أنه" كما أراد الكاتب الإسرائيليّ عاموس هرتيل. أمّا وسائل الإعلام الإسرائيليّة فقد أثبتت في تغطيتها لإطلاق شاليط أنّها وسائل أمنية بامتياز، نقلت الصورة لمجتمع ركيزته وعموده الفقريّ الشّعور بـ "القوة والمنعة والرّدع"، كيف لا، والجنود الإسرائيليّين يخضعون لعملية تجنيد إجباريّ، أمّا القادة السياسيّون فهم في الأساس جنرالات عسكر وضباط مخبرات وإن لبسوا الزيّ المدنيّ.

الفصل الخامس

المقارنة بين صفتى ١٩٨٥ - ٢٠١١

١,٥ المبحث الأول: تحليل التركيبة الداخلية لكل صفقة ١٩٨٥ - ٢٠١١.

٢,٥ المبحث الثاني: القيادة الحزبية وصنع القرار السياسي "الرسمي".

٣,٥ المبحث الثالث: التركيبة من حيث الفصائل السياسية والمناطق الجغرافية.

٤,٥ المبحث الرابع: أوجه المقارنة بين صفتى ١٩٨٥ - ٢٠١١.

الفصل الخامس:

المقارنة بين صفتي ١٩٨٥ - ٢٠١١

مقدمة:

يتناول هذا الفصل أوجه المقارنة بين صفتي ١٩٨٥ وصفقة ٢٠١١، وقد تناولتها المباحث من عدة أوجه ارتأها الباحث، في محاولة منه لمعرفة وتفسير أثر كل من الصفتين على الحياة السياسية والاجتماعية الفلسطينية.

وبالتالي هناك العديد من أوجه المقارنة تم تناولها في عمليتا التبادل اللاتي حدثت ١٩٨٥ مع الجبهة الشعبية القيادة العامة "أحمد جبريل"، و ٢٠١١ مع حركة المقاومة الإسلامية حماس "خالد مشعل"، من حيث التركيبة ومن جهة النوع والأحكام والتوزيع الجغرافي لكل منهما، هذا من جهة ومن الجهة الأخرى طبيعة الاندماج المجتمعي للمحررين في كلا الصفتين بالمجتمع والحياة العملية المؤسساتية.

وتم اجراء المقارنة بينها من منطلق رؤية معمقة لكل منهما، بحيث تم تناول الإيجابيات والسلبيات ومواطن الخلل فيهما، بهدف توصيف العلاج، وتجاوزا السلبيات إلى الأفضل واستخلاص العبر من التجربة المعاشية.

وإذا كان الأمر يخص المقارنة بين صفقتي التبادل المبرمتين مع جيش الاحتلال الإسرائيلي وكلاً من الجبهة الشعبية "القيادة العامة" وحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، فقد أكدت الدراسة أن قادتتهما قد فاوضا بغية الحصول على أفضل الممكن، مع العلم أن التفاوض جرى في ظرفين أمنيين مختلفين حيث الأسرى جنود الاحتلال كانوا لدى القيادة خارج فلسطين، ويختلف عن الأسير الإسرائيلي شاليط الذي كان مأسوراً في قطاع غزة المحاصر (سلمان، ٢٠١٩).

وجاء هذا الفصل في أربعة مباحث، المبحث الأول حول تحليل التركيبة الداخلية لكل صفقة ١٩٨٥ - ٢٠١١، والمبحث الثاني القيادة الحزبية وصنع القرار السياسي "الرسمي"، والمبحث الثالث التركيبة من حيث الفصائل السياسية والمناطق الجغرافية، والمبحث الرابع: أوجه المقارنة بين صفقتي ١٩٨٥ - ٢٠١١.

١,٥ المبحث الأول: تحليل التركيبة الداخلية لكل صفقة ١٩٨٥/٢٠١١

منذ بداية تشكيل الأطر النضالية في سجون الاحتلال الإسرائيلي في النصف الأول من سبعينيات القرن الماضي والتي أصبحت فيه منظمات أسرى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثلة فيه، ولم يكن هناك أي حزب أو تنظيم غيرها سوى فصائل قوات التحرير الشعبية، مما اضطره إلى حل نفسه لخطوة الاندماج في منظمات الأسرى حسب رغبة واختيار أعضائه، وبذلك تفرق أسرى القوات على منظمات الأسرى وأصبح كل واحد منهم تابعاً لفصيل من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية مع الإشارة إلى وجود أسرى الجبهة الوطنية التابعة للحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة الذين كانوا يتمتعون بحالة خاصة في غرف أسرى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

هذه البلورة وما تلاها من ضبط للأطر الوطنية أفرز حالات تواجدت في سجن عسقلان ورفضت الانضباط التنظيمي، وكان على رأسهم الأسير جبر عمار الذي كان ضابطاً في جيش التحرير

الفلسطيني وشكل مجموعهم قسماً خاصاً بهم في سجن عسقلان تحت إمرة الأسير جبر عمار الذي أطلق عليهم "المتدينين" ثم تلا ذلك ظهور "الجماعة" في سجن غزة شكلوا غرف خاصة بهم في قسم "ج" في سجن غزة المركزي (سلمان، ٢٠١٩) (مقابلة).

ومن المهم التأكيد أن الجماعة الإسلامية في سجون الاحتلال الإسرائيلي تشكلت في البداية من أسرى أغلبهم من "حركة فتح" الذين لم ينضبطوا حسب النظام الداخلي وفضلوا العيش في غرف الجماعة الإسلامية واستمر هذا الوضع حتى بدايات النصف الأول من ثمانينيات القرن الماضي حيث ظهرت مجموعات الجهاد الإسلامي، ثم مجموعة الشهيد أحمد ياسين (رحمه الله)، حين كان يطلق عليهم مجموعة المجمع الإسلامي.

إن جدلية النضال الوطني الفلسطيني في مواجهة مصلحة قمع السجون الإسرائيلية أدت إلى عملية مستمرة من الضبط والربط بلورت فيما بلورته العديد من النخب من الأسرى الفلسطينيين، الذين قادوا النضال في البيئة القمعية لسجون الاحتلال لما يتمتعون به من تجربة واسعة راكموها وكما سبقهم من أسرى قد تحرروا أو من استخلاصاتهم للعبير أثناء مسيرتهم النضالية، وقد كان لهم دورهم في فصائلهم بعد تحررهم من الأسر (سلمان، ٢٠١٩) (مقابلة).

استمر هذا الوضع ثابتاً من حيث تشكيلة عضوية اللجان الوطنية في مواقع الأسر والمعتقلات من حق ثابت لكل فصيل من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وليس غير ذلك، واستمر هذا الوضع حتى الشهر الرابع لانفجار الانتفاضة عام ١٩٨٧ والإعلان عن انطلاق حركة المقاومة الإسلامية "حماس".

ليس بالضرورة أن تكون عمليات التبادل متشابهة إن تمت مقارنتها ومقاربتها للمعايير التي يؤمل أن تحقق وطنياً، بالرغم من التشابه التام بالهدف الواضح وهو إطلاق سراح الاسرى من داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي.

أولاً: عملية الجليل ١٩٨٥:

جاءت عملية الجليل لتبادل الأسرى، في ظل ظروف فلسطين خاصة، وشكالت رافعة للنضال الوطني الفلسطيني، ورافعة للنضال الوطني العربي عموماً، حيث استطاعت هذه العملية الكبيرة أن

تفرض على الاحتلال الإسرائيلي تقديم تنازلات جوهرية وأساسية لم يقبل بها سابقاً، وبالتالي لم يكن في ذهن الكثيرين من المتابعين للصراع العربي الإسرائيلي بأن يرضخ الاحتلال لمثل هذه الشروط التي رضى لها في عملية الجليل، حيث تعود العالم على غرور إسرائيل وضربها بعرض الحائط كل المواثيق والأعراف الدولية، وفي موقفة وسياسته وعدوانه المستمر على الأمة العربية واغتصابه للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني (مجدي يسالم، ٢٠١٩).

من هذا المنطلق شكلت عملية الجليل رافداً للنضال الوطني الفلسطيني، وها هي آثار تلك العملية تتفاعل إلى اليوم داخل المجتمع الفلسطيني، وتتفاعل في جسم الثورة الفلسطينية وفي جسم الشعب الفلسطيني، حيث شكل هؤلاء المناضلون الذين تحرروا من سجون الاحتلال الإسرائيلي رافداً مهماً للثورة الفلسطينية ولكل فصائلها، ورافداً مهماً للنضال الوطني والقومي الفلسطيني، من أجل حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، ومن أجل حقوق الأمة العربية بأجمعها.

كما وارتبطت عملية تبادل الأسرى التي جرت في ١٩٨٥/٥/٢٠ بين إسرائيل ومنظمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة" بزعامة أحمد جبريل بالغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، كون الأسرى الإسرائيليين الثلاثة تم أسرهم خلال هذه الحرب، بل وإن أول أسير في هذه الحرب كان ضمن هذه الصفقة وهي المجندة الإسرائيلية حازي شاي، والتي تم أسرها خلال معركة السلطان يعقوب في جنوب لبنان في ١٩٨٢/٦/١١، أي بعد عدة أيام من بداية الغزو، ولكن إسرائيل واجهت مشكلة في عدم إعلان أي من أطراف القتال عن أسره لها، بل إنها لم تكن تمتلك أي معلومات استخباراتية أن منظمة الجبهة الشعبية القيادة العامة هي التي قامت بأسر المجندة (حسام، ٢٠٠٦).

ويتضح ذلك من خلال مطالبتها لمنظمة فتح في اتفاقية تبادل الأسرى ١٩٨٣ البحث عن المجندة، أو أي معلومات عنها، وقد كان بحوزة هذه المنظمة جنديان آخرين، وهما: يوسف جروف، ونسيم سالم من نفس السرية، كانت منظمة فتح قد أسرتهم في ١٩٨٢/٨/٤ في معركة قرب بحدون جنوب لبنان (بطش، ٢٠٠٧، صفحة ١٩٥).

في السياق، رفضت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة" الانضمام إلى مفاوضات تبادل الأسرى التي كانت تحت رئاسة ياسر عرفات الذي شكل لجنة ووضع في عضويتها أحد

مسؤولي الجبهة الشعبية "أبو حازم الشهابي"، لكنه كان من الواضح عدم رغبة الجبهة الشعبية القيادة العامة التعاون مع هذه اللجنة، وذلك لعدة أسباب أهمها أن الجبهة كانت تعيش ذروة قوتها العسكرية، وأنها كانت أقرب الفصائل الفلسطينية إلى سوريا بعد الخروج من بيروت لأنها كانت على عدااء مع ياسر عرفات ومساندتها للمنشقين، وقد مارست إسرائيل ضغوطات على هذه المنظمة للانضمام إلى المفاوضات (البطش، ٢٠٠٧، صفحة ٢٠٠).

في هذا السياق قد إتضح من خلال عملية تحليل البيئة الداخلية لهذه الصفقة، أن الضغوطات التي مارستها إسرائيل على الجبهة للانضمام للمفاوضات ساهمت في تسريع وتيرة إتمام الصفقة، وعليه يمكن فهم هذه الضغوطات من خلال ما يلي:

- ١- عزل معتقلي الجبهة في سجونها خاصة في معتقل أنصار في أقسام خاصة.
 - ٢- الإصرار في المفاوضات على أن يكون الجنديان اللذان مع الجبهة ضمن الصفقة.
 - ٣- تشجيع التعمري في سجن أنصار بإجراء كل الاتصالات لضم الجبهة للمفاوضات.
- تأخير التوقيع على الاتفاقية مع فتح حتى بعد موافقة الأخيرة على شروط إسرائيل (الجبهة الشعبية القيادة العامة، ١٩٨٦، صفحة ٥٩).

ثانياً: صفقة العام ٢٠١١:

بعد فوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي وتشكيلها الحكومة، وسبقها قبل ذلك الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، فرضت إسرائيل حصاراً مشدداً على قطا غزة، وحاولت حركة حماس فرض سيطرتها على مقاليد الحكم والسلطة، ولكن فوجئت بعقبات كبيرة أمامها في الجوانب الأمنية واستلام الأجهزة الأمنية، وحاولت بكل الوسائل والطرق للسيطرة ولكنها جميعها باءت بالفشل الذريع، فقد لجأت إلى تشكيل القوة التنفيذية التي كانت تحت تصرف وزير الداخلية في الحكومة العاشرة الشهيد سعيد صيام، وبعد اشتباكات كبيرة بين حركتي فتح وحماس، قررت حركة حماس السيطرة على المقار الأمنية بالقوة المسلحة وطرد كل من كان فيها من أبناء الأجهزة الأمنية.

تفاصيل العملية:

تمكن مقاتلي كتائب الشهيد عز الدين القسام وألوية الناصر صلاح الدين وجيش الإسلام من تنفيذ عملية "الوهم المتبدد" والتي نفذت صباح الأحد ٢٩ جمادى الأولى ١٤٢٧ هـ الموافق ٢٥/٠٦/٢٠٠٦م، واستهدفت العملية مواقع الإسناد والحماية التابعة للجيش الإسرائيلي على الحدود الشرقية لمدينة رفح.

بدأت العملية في تمام الساعة ٠٥:١٥ بقصف تمهيدي وإشغال لحامية معبري صوفا وكرم أبو سالم بمدفعية الهاون، ثم بدأ التنفيذ الفعلي الذي قامت به وحدة الاقتحام والتي تسللت للموقع عبر نفق أرضي وتمركزت خلف صفوف العدو، وانقسمت إلى عدة مجموعات وكل مجموعة كلفت بضرب أهداف محددة، وهي على النحو الآتي:

المجموعة الأولى: قامت بتفجير دبابة الميركفاة التي كانت تقوم بأعمال الحماية والإسناد في الموقع، وأسفر الهجوم على الدبابة عن مقتل اثنين من طاقمها وإصابة آخر، ووقوع جندي على قيد الحياة في قبضة المهاجمين.

المجموعة الثانية: بتدمير ناقلة الجند وتم مصرع جميع طاقمها، لكن الإحتلال وكعادته حاول التكتم على خسائره، وحاول أن يقلل خسائره عندما ادعى أن ناقلة الجند وضعت في الموقع لأغراض التمويه.

المجموعة الثالثة: قامت بتدمير الموقع العسكري الاستخباري (البرج الأحمر) بشكل جزئي، ومن ثم قامت بالاشتباك مع الجنود الذين يعتلون الموقع، واستشهد في هذا الاشتباك الشهيدان محمد فروانة، وحامد الرنتيسي (البريم، ٢٠١٩).

وجرت عملية وفاء الأحرار لتبادل الأسرى في ٢٠١١، مع الإحتلال الإسرائيلي في ظروف صعبة فلسطينياً وذلك نتيجة الحصار المفروض على قطاع غزة، والحروب المتكررة على القطاع من قبل الجيش الإسرائيلي وخصوصاً بعد خطف الجندي جلعاد شاليط في العام ٢٠٠٦ وما تلاه من تدمير للبنية التحتية وشركة الكهرباء وحرب ٢٠٠٨.

في ظل تلك الظروف جاءت صفقة "وفاء الأحرار" أو ما يطلق عليها "صفقة شاليط" والتي شكلت رافعاً كبيراً للنضال الوطني بشكل عام ولحركة حماس بشكل خاص، حيث عملت على الإفراج عن

العدد الأكبر من أبنائها، ومن بعض الفصائل الفلسطينية الأخرى من السجون الإسرائيلية، وحرصت على ذلك لزيادة شعبيتها في الشارع الفلسطيني بعد موجة القمع والاعتداءات التي مارستها بحق المتظاهرين السلميين الراضين للواقع المرير الذي يعيشه سكان قطاع غزة في ظل حكمها بعد الانقلاب على الحكومة الشرعية التي أفرزتها الانتخابات التشريعية سنة ٢٠٠٦، والتي أدت إلى انقسام سياسي بين حركتي فتح وحماس.

وعند مقارنة هذه الصفقة مع صفقة ١٩٨٥ نرى أنها قد تطابقت من حيث فرض شروطها على الاحتلال الإسرائيلي ودفعة لتقديم تنازلات جوهرية وأساسية، وإجباره على الإفراج عن أسرى تصفهم "بالأيادي الملوخة بالدماء"، والإفراج عن بعض أسرى من سكان مدينة القدس وسكان فلسطيني الداخل، وبالتالي لم يكن أحد يتوقع أن يوافق الاحتلال الإسرائيلي ويرضخ لشروط الطرف الفلسطيني لإطلاق سراح العدد الكبير من الأسرى أصحاب المؤبدات والاحكام العالية في صفقة "وفاء الأحرار". ومن هذا المنطلق شكلت صفقة "وفاء الأحرار" منعطفاً تاريخياً مهماً في النضال الوطني الفلسطيني، وكانت رافداً من روافد الفصائل الفلسطينية وقياداتها، وعملوا على محاولة التقريب من وجهات النظر في الساحة الفلسطينية وخصوصاً بعد الانقسام الفلسطيني، ونقلهم تجربة السجون في الوحدة الوطنية الفلسطينية إلى الخارج، حيث كان لهم الدور الأكبر في خروج وثيقة الحوار الوطني التي خرجت من السجون الإسرائيلية رغم المعاناة التي مر بها الأسرى من قبل مصلحة السجون الإسرائيلية.

وارتبطت عملية تبادل الأسرى التي جرت في ٢٠١١/١٠/١٨ بين إسرائيل وحركة حماس بالاعتداءات المتكررة من الجيش الإسرائيلي على قطاع غزة والافتحانات المتكررة للخط الأخطر، وخطفت المقاومة الفلسطينية الجندي جلعاد شاليط في عملية عسكرية معقدة استطاعت من أسره من بدايته العمل على إخفائه مدة ٥ سنوات ونصف.

رفضت حركة حماس المفاوضات بشكل مباشر مع إسرائيل، وأرسلت إسرائيل وفوداً أجنبية للبحث عن جلعاد شاليط وخصوصاً أنه يحمل الجنسية الفرنسية، حتى وقعت الصفقة مع الجانب الإسرائيلي برعاية مصرية.

وفي هذا السياق يتضح لنا خلال عملية تحليل البيئة الداخلية لهذه الصفقة، أن الضغوطات التي مارستها إسرائيل على حركة حماس من حصار وتدمير وحروب عدوانية واغتيالات وفرضها عقوبات على الأسرى الفلسطينيين من قطاع غزة بما يعرف قانون شاليط، وقدرة المقاومة الفلسطينية في الرد على الاعتداءات الإسرائيلية في العمق الإسرائيلي، ساهمت في اتمام الصفقة بشكل سريع وخصوصاً بعد موجة الضغوط على حكومة الاحتلال الإسرائيلي التي مورست من أهالي ومحبي "جلعاد شاليط". وأخيراً تشابهت البيئة الداخلية للصفقتين من حيث الإصرار الفلسطيني على قضية الإفراج عن الأسرى بكل الطرق، وتمسكها المطلق بحقها في ذلك، ورضوخ الاحتلال الإسرائيلي للمطالب الفلسطينية وتنازله عن كل الخطوط الحمراء التي يحددها في التعامل مع الأسرى الفلسطينيين.

٢,٥ المبحث الثاني: القيادة الحزبية وصنع القرار السياسي

مقدمة:

من خلال المتابعة يتضح أن الأسرى المفرج عنهم في تبادل العام ١٩٨٥ كان لهم دور ريادي وكبير في إدارة النضال في فلسطين وخارجها، والتحق غالبية المحررين في الصفقة في التشكيلات القيادية للانتفاضة، والعديد منهم كان له تأثير على الجماهير الفلسطينية وفصائلها وقد تم استهدافهم من قبل الاحتلال الإسرائيلي سواء بالملاحقة أو الاغتيال، وخاصة لما كان لهم دور فاعل في النضال والجهاد في فلسطين وخارجها وقادوا العمل والمقاومة سواء في الضفة أو غزة، من صفقة وفاء الأحرار في العام ٢٠١١، فكانت عدة عمليات بطولية أدارها هؤلاء الأسرى المحررون والمبعدون في الضفة الغربية وقد اتهمهم الاحتلال بالوقوف خلف تلك العمليات، وكان قد ذكرهم بالاسم ووضع العديد منهم على قائمة الاغتيالات، وبالفعل تم استهداف أحد الأسرى المحررين والمبعدين إلى غزة وهو الأسير المحرر المبعد "مازن الفقها" الذي تم اغتياله في غزة عن طريق عملاء الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى استمرار الاحتلال في محاولاته لملاحقة أسرى محررين آخرين في غزة وتركيا وقطر، وحتى في لبنان وسوريا الذي يتهمهم بالمسؤولية عن إدارة الجهاز العسكري لكثائب القسام في الضفة الغربية وتشكيل مجموعات لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي (سامر، ٢٠١٩) (مقابلة).

ومن جانب آخر، فقد استعانت جميع التنظيمات في الأسرى الذين أفرج عنهم في صفقة العام ١٩٨٥، وكان لهم دور كبير في قيادة مجريات الانتفاضة الأولى، فالصفقة سبقت انتفاضة الحجارة بستين، حيث اعتبر المحليين والمعلقين الإسرائيليين أن صفقة الجليل كانت السبب الأساسي في درجة الانتفاضة واستمرارها حتى تجاوزت الـ ٥ سنوات، وأنهم العقل الذي أثر عليها واستثمرها بالشكل النضالي الصحيح.

فاعتبروا أن الكادر الذي خرج من السجن، واستثمار حادث السير، كشف حالة الضغط على الشعب الفلسطيني، التي تحولت إلى حالة غضب قام خلالها الفلسطينيون بمظاهرات بدأت في مخيم جباليا، وامتدت إلى مدينة غزة ثم امتدت إلى المدن الفلسطينية حتى عمت كل البلدات والقرى الفلسطينية، واستمرت حتى بداية اتفاقية أوسلو (سلمان، ٢٠١٩) (مقابلة).

اعتبرت إسرائيل أن توجيه المحررين من صفقة ١٩٨٥ هو الذي انعكس على الانتفاضة من الناحية الإدارية ووفر لها القدرة على الاستمرار ووجهها اتجاه أهداف سياسية محددة أخرجت الكيان الإسرائيلي ولأول مرة استطاعت أن تحقق نتائج لا يمكن أن يتم تجاوزها وهو إقرار الكيان الإسرائيلي بأن للفلسطينيين حق، يجب عليه أن لا يرتاح دون أن يقر بهذا الحق، وخاصة أن العالم أقر بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره، وذلك بسبب الضغط الواقع من الفلسطينيين محلياً ودولياً.

فقد جاءت الانتفاضة لتعيد للفلسطينيين دورهم ومكانتهم في داخل الدول العربية وعلى الساحة الدولية، كل هذه الأمور تضافرت وأنتجت إقرار بالوجود الفلسطيني وبحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفتحت جولات من المفاوضات بصرف النظر عن نتائجها التي اختلف عليها الفلسطينيون، إلا أنها في النهاية كانت من ثمار الانتفاضة، كما أن تلك الصفقة جاءت في لحظة كان الفلسطينيون يعانون من عدم الالتفات لهم ولقضيتهم ودفعتهم باتجاه تكثيف النضال الفلسطيني المشروع حتى قبل الانتفاضة (مرداوي، ٢٠١٩).

أولاً: المواقع القيادية:

١- صفقة العام ١٩٨٥:

فيما يتعلق بالمواقع القيادية التي تبوأها المحررون، فمواقعهم تختلف من تنظيم لآخر مع الأخذ بعين الاعتبار للجغرافيا التي حرروا فيها، في الداخل المحتل الذي يطغى على العلاقات البيئية السرية أو الإبعاد للخارج حيث الوجود الفصائلي على مستويين "علني وسري" والمقصود بالسري دوائر تابعة للفصائل تعنى بالوطن المحتل وينقسم التكليف فيها إلى ثلاث مسارب:

- الأول: النضال الجماهيري.
- الثاني: النضال السري الذي يتطلب احتياطات أمنية مشددة.
- الثالث: المقاومة بالسلاح وهذا يراعى فيه السرية المطلقة (سلمان، ٢٠١٩).

ويمكن الإشارة إلى عدد من الأسرى المحررين في صفقة العام ١٩٨٥ قد عُهد إليهم مواقع قيادية في تنظيماتهم الفلسطينية، من بينهم الأسير المحرر دياب اللوح ممثل منظمة التحرير الفلسطينية لدى جامعة الدول العربية وسفير فلسطين في مصر، جمال الشويكي السفير الفلسطيني لدى دولة المغرب، جبريل الرجوب عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ورئيس اللجنة الأولمبية الفلسطينية ورئيس جهاز الأمن الوقائي سابقاً، نبيل قبلاي عضو المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي، حافظ الدلقموني مسؤول ساحة أوروبا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة"، على القطاوي "على درويش" عضو القيادة الوطنية الموحدة عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أحمد نصر عضو مجلس تشريعي عن حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، ومؤخراً عمل محافظاً عن المحافظة الوسطى، من أبرز المعتقلين الذين تم إطلاق سراحهم الشيخ الشهيد أحمد ياسين والمناضل الياباني كوزاوا كوموتو. كما تضمنت الصفقة إطلاق سراح ٥٠ من فلسطينيي الـ ٤٨، و ٩٩ من دول عربية مختلفة و ٦ من دول أجنبية (ساقالله، ٢٠١٩) (مقابلة).

كان هناك كوادر من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين منهم حاتم الجيش من محرري الصفقة وهو من قيادات الانتفاضة ومن قيادات جهاز الأمن الوقائي في زمن السلطة الوطنية الفلسطينية، والأسير محمود الغرابوي كان له دور كبير في الانتفاضة (ساقالله، ٢٠١٩) (مقابلة).

الأسيرين محمود وعلي جدة عملوا في الارشاد السياحي ورافقوا الوفود كدليل سياحي يوضح معالم الأراضي الفلسطينية، وهناك من عمل في الزراعة؛ لأن لديهم أراضي وخبرة في الزراعة كالأسير محمود أبو سمرة الذي شغل وكيل وزارة الزراعة في السلطة الوطنية الفلسطينية.

في الضفة الغربية عمل جبريل الرجوب فور الإفراج عنه في جريدة الفجر وكان المسؤول التنظيمي في الضفة الغربية، وعند قدوم السلطة الوطنية استعان بجميع الكادر التنظيمي ومن كان معه في السجون، وترأس جهاز الأمن الوقائي في الضفة الغربية، وأصبح عضواً في اللجنة المركزية لحركة فتح ورئيس اللجنة الأولمبية الفلسطينية (المسلماني، ٢٠١٩) (مقابلة).

عمل جزء كبير في البلديات المحلية؛ لأنها في حينها كانت وطنية وفلسطينية رغم وجود الاحتلال الإسرائيلي قبل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية.

غازي أبو جياب أنشأ مراكز ترجمة خاصة به، حيث أسس مؤسسة رامتان بالشراكة مع قاسم الكفارنة حيث كان لها دور كبير في فضح الانتهاكات الإسرائيلية بحق أبناء شعبنا الفلسطيني.

عند قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عمل معظمهم في الأجهزة الأمنية كالأمن الوقائي، حيث استوعب جميع الأسرى من حركة فتح وبعض من أسرى الجبهة الشعبية وحركة حماس، وتم الاستفادة من خبراتهم في معظم قيادة الأجهزة الأمنية، وجزء منهم من كان في اللجان الحركية وقيادة الأقاليم بحركة فتح (سلمان، ٢٠١٩).

عمل جزء كبير منهم في لجان الإصلاح الوطنية واستغلوا سيرتهم الطيبة ومكانتهم بين المجتمع، وتواصلهم في إصلاح ذات البين، وأصبح لهم دور كبير في ترتيب المجتمع المحلي الفلسطيني.

الأسير سلمان جاد الله حيث عمل في الصحافة في مجلة الميثاق وعضو مكتب سياسي في جبهة النضال الفلسطيني وكانت له مكتبة ثقافية، وهو كادر يساري قديم حيث عمل مؤخراً كرئيس لمركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة في قطاع غزة.

استوعب جهازي الاستخبارات العسكرية والمخابرات العامة جزء كبير من أسرى الـ ٨٥ منهم معين مسلم ويوسف الخور.

الأسير راضي الجراعي كان أول من أسس برنامج تأهيل الأسرى حيث كان جزء كبير منهم من أسرى ١٩٨٥، وكان عضو الهيئة الإدارية لنقابة الصحفيين الفلسطينيين وكان مراسل صحيفة جنين حتى أصبح عضو مجلس إدارة رابطة الصحفيين الفلسطينيين فيما بعد.

الأسير المحرر عبد العزيز أبو القرايا عمل مديراً لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني مع الدكتور حيدر عبد الشافي، والأسير المحرر سليمان أبو سنية هو من أسرى ١٩٨٥، وعمل وزيراً للأسرى في عام ٢٠٠٧. وعبد الفتاح حمائل عضو مجلس تشريعي ومحافظ وأمين سر حركة فتح في رام الله.

زياد أبو عين وزير المقاومة الشعبية ومقاومة الجدار حيث استشهد وهو في مقاومة الجدار بفعل الغطرسة الإسرائيلية. وقدورة فارس رئيس نادي الأسير الفلسطيني وعضو المجلس الثوري لحركة فتح وكامل حميد عضو المجلس الثوري لحركة فتح محافظ بيت لحم (الرازق، ٢٠١٨) (مقابلة).

زياد النخالة نائب الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي وأصبح الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي.

أما الموقف الآخر، فقد كان حول وزارة الأسرى أثر تعيين الأسير المحرر هشام عبد الرازق من قبل الرئيس الشهيد ياسر عرفات "وزيراً بلا حقيبة" وقد كان يعامل الأسرى من قبل برنامج تأهيل الأسرى الممول من الاتحاد الأوروبي والملحق بوزارة الشؤون الاجتماعية التي على رأسها الأخت المناضلة إم جهاد الوزير التي استمرت متمسكة في دعم الأسرى (سلمان، ٢٠١٩) (مقابلة).

عدد كبير منهم التحق في الدراسة كالأسير المحرر عدلي صادق حيث أصبح نائب سفير في الجزائر ورومانيا ومن ثم سفير فلسطين في الهند وهو كاتب مقال يومي.

حمدي الريفي حيث التحق في عضوية اتحاد طلبة فلسطين وأصبح عضو اتحاد طلبة فلسطين في العالم وعضو مجلس وطني ومجلس مركزي وعضو مؤتمر حركي عام لحركة فتح.

والأسير المحرر يعقوب زوانه محرر صفحة الاقتصاد في صحيفة القدس العربي، والأسير المحرر حلمي غبن محرر الشؤون الإسرائيلية في صحيفة النهار اللبنانية وهما من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. بمعنى أن الأسرى لهم دور في الحياة العلمية والسياسية (ساقالله، ٢٠١٩).

الأسير المحرر محمود الزق الذي أبعده إلى لبنان وحمل اسم الشهيد عبد القادر أبو الفحم حيث درس في بلغاريا، وعاد الى قطاع غزة بعد عودة السلطة الوطنية الفلسطينية وتقلد مناصب عدة أخرى نائب الأمين العام لجبهة النضال الشعبي وعضو مجلس أمناء جامعة الأزهر.

الأسير المحرر جهاد العمارين الذي أخذ موقع متقدم بجوار الرئيس الراحل ياسر عرفات وعمل في الداخل الفلسطيني في مجال العمليات العسكرية وأسس كتائب شهداء الأقصى الذراع العسكري لحركة فتح. والأسير المحرر فوزي النمر عمل مستشار للرئيس أبو عمار للشؤون السياسية وتقلد مناصب عدة في السلطة الوطنية الفلسطينية. الأسير وليام نصار عمل أيضاً مع الرئيس أبو عمار. الأسير المحرر أحمد ياسين مسؤول الحركة الإسلامية وشغل رئيس المجمع الإسلامي وأصبح رئيس المكتب السياسي لحركة حماس.

الأسير المحرر عبد الرحيم عراقي من حركة فتح وهو من محرري الداخل حيث أسس مؤسسة أنصار الأسير في الطيبة وأنشأ مجلة النقاء الثقافية والسياسية. وهناك جزء محدود من الأسرى من محرري العام ١٩٨٥ قد استوعبتهم مراكز وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) في أماكن عمل تتناسب مع قدراتهم العملية ولا تتطلب خبرات، ومن هذه الأماكن:

- الحراسة: كأسير المحرر وليد الغول والأسير المحرر أحمد أبو حجير حيث عملوا في مزارع حراسة الوكالة في غزة حراساً على الأبواب.
- دوائر الصحة والنظافة: كأسير المحرر شفيق المبحوح، ونعيم أبو مطر، وآخرين.

٢- صفقة شاليط:

كانت الصفقة حزبية بامتياز واستوعبتهم حركة حماس في أجهزتها وكذلك السلطة الوطنية الفلسطينية، وحصلوا على جميع الامتيازات التي أقرها القانون الفلسطيني بدون تمييز بين التنظيمات الفلسطينية، وحصلوا على الرواتب حسب سنوات السجون وهي رواتب عالية جداً، والاعفاءات الجمركية للسيارات والاستيعاب في الوزارات والمؤسسات الامنية.

وللتأكيد على ذلك عملت حركة حماس على أن يتبوأ الأسرى العديد من المناصب القيادية في الحركة والحكومة والأجهزة الأمنية، واهتمت بهم بشكل كبير، وقدمتهم أمام الجميع كأبطال، بل وكانوا يقدمونهم في انتخاباتهم الداخلية للحركة حيث أصبح يحي السنوار رئيس حركة حماس في غزة وله دور مهم في رسم سياسة الحركة، وهو أحد مؤسسي حركة حماس في غزة، وعلي العامودي مديراً لمكتبه وكاتم أسراره، واختيار الأسير المحرر توفيق أبو نعيم وكيل وزارة الداخلية ورئيس جمعية واعد للأسرى والمحررين ورابطة الأسرى والمحررين (أبونعيم، ٢٠١٩) (سلمان، ٢٠١٩) (مقابلة).

وفي انتخابات المكتب السياسي للحركة والتي أفرزت قيادة جديدة لحركة حماس تم اختيار الأسير المحرر موسى دودين عضواً للمكتب السياسي ومسؤول ملف الأسرى في حركة حماس، والأسير المحرر روجي مشتهي عضو مكتب سياسي في حركة حماس وهو مسؤول عن أبراج الأسرى، والأسير المحرر حسام بدران عضو مكتب سياسي لحركة حماس ومسؤول العلاقات الوطنية فيها.

في حركة فتح تم انتخاب الأسير المحرر تيسير البرديني عضو مجلس ثوري وعضو هيئة قيادية عليا ومسؤول ملف الشهداء والأسرى والجرحى في حركة فتح، وتكليف الأسرى جهاد أبو غبن وزهير الششنية وعبد الهادي غنيم ونائر الكرد وإبراهيم عليان كأعضاء في المجلس الاستشاري الأعلى لحركة فتح في فلسطين. وتم تكليف الأسير المحرر إبراهيم عليان والأسير المحرر كريس البندك كأعضاء في الهيئة القيادية لحركة فتح عام ٢٠١١.

قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بإعادة اعتقال ٥٥ أسير محرر ممن أفرج عنهم في صفقة وفاء الأحرار وتم محاكمتهم وإعادة الحكم السابق لهم قبل عملية الإفراج في الصفقة، وهذا بالتأكيد مرفوض فلسطينياً وفصائلياً وحتى في حركة حماس التي تشترط الآن في أي صفقة جديدة مع الجانب الإسرائيلي الإفراج عنهم كشرط أساسي في عملية التفاوض.

الأسير المحرر مازن فقهاء الذي تحرر في صفقة وفاء الأحرار وعمل في الأمن وكتائب القسام حيث كان ممن أشرفوا على التنظيم بين الضفة وغزة واستشهد في العام ٢٠١٧ على يد عملاء للاحتلال في منطقة تل الهوا في مدينة غزة وجزء كبير منهم عمل في الأجهزة الامنية في حركة حماس وأجهزة الشرطة والأمن الوطني البحرية.

في حركة الجهاد الإسلامي الأسير أحمد أبو حصيرة ومحمد الحسني وفؤاد الرازم يعملون في الحركة بشكل مؤثر، حيث يعمل فؤاد الرازم مسؤول مكتب الأسرى لحركة الجهاد الإسلامي (ساقالله، ٢٠١٩) (مقابلة).

٣- القيادة في المؤسسات الأهلية:

لم تنشأ جمعية الأسرى والمحربين "حسام" لغرض سياسي بل تأسست بناء على قانون الجمعيات العثماني بأهداف اجتماعية، وقد فشل المؤسسون في الاستمرار في جمع التبرعات لتغطية نفقات الجمعية، واغلقوا أبوابها مما أتاح المجال لعدد من نخب الأسرى على رأسهم هشام عبد الرازق بإجراء انتخابات بين صفوف منتسبيها واختيار مجلس إدارة برئاسة هشام عبد الرازق وماجد أبو شمالة وسليمان أبو مطلق وآخرين، وقد جرى ترتيبات لاختيار المدير الإداري وكان الأسير المحرر رفيق حمدونة ومدير الإعلام الأسير المحرر سلمان جاد الله وهو من أسرى صفقة العام ١٩٨٥.

كان تعاطف جهاز الأمن الوقائي مع جمعية "حسام" الذي كان معظم من يعمل فيه هم أسرى محررون قد استفادت منه الجمعية في تذليل عقبات تواجه انشطتها الجماهيرية والمطلبية، خاصة أن أمين سر جمعية "حسام" الأسير ماجد أبو شمالة كان المدير الإداري من قيادات الأمن الوقائي (سالم، ٢٠١٢) (مقابلة).

وعلى الرغم من هذا الدعم فقد واجهت جمعية "حسام" أوقاتاً عصيبة حين أقدمت على توزيع بيان صادر عن الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي يتهمون فيه وفد منظمة التحرير الفلسطينية بالتخلي عن الجدية في مناقشة مسألة إطلاق سراحهم، مما دفع السلطة إلى الغضب الشديد، اضطرت الجمعية في حينها توجيه رسالة اعتذار عما جاء في البيان.

وجهت جمعية "حسام" أهالي الأسرى إلى الصليب الأحمر ليكون الاعتصام الأسبوعي يوم الاثنين، وقد قاد هذا الاعتصام الأسرى المحررين سلمان جاد الله، معاذ الحنفي، فايز أبو شمالة، حيث كان فتاحياً في بداية الأمر، وتوجهوا إلى مقر وزارة الشؤون الاجتماعية واستقبلتهم الوزيرة إم جهاد واستمعت لمطالبهم، وبعد ذلك تخلت عن الأسرى وأصبح هشام عبد الرازق وزيراً للأسرى والمحربين كأول أسير محرر يقود هذه الوزارة (سلمان، ٢٠١٩) (مقابلة).

وحسب رأي الباحث أنه في قطاع غزة أنشأ مجموعة من أسرى حركة حماس جمعية واعد للأسرى والمحررين التي تهتم بشؤون الأسرى، وكان لها دور كبير في دعم الأسرى وقيادة الفعاليات التي تنظم لدعم الأسرى حيث كان على رأسها الأسير المحرر توفيق أبو نعيم والأسير المحرر أيمن الشراونة والأسير المحرر محمد أبو عطايا.

وكذلك أنشأت حركة حماس رابطة الأسرى والمحررين، والتي جاءت بعد صفقة وفاء الأحرار، وقد تشكلت من أسرى محررين في صفقة شاليط، حيث كان على رأسها الأسير المحرر توفيق أبو نعيم. وكذلك شكل كلا من الأسيرين منصور ريان وعلى المغربي وكلاهما من محرري صفقة شاليط جمعية قوافل الخير الخيرية، وتعمل على مساعدة الأسرى والمحتاجين من كل أبناء شعبنا الفلسطيني، حيث تابعا حجم العلاقات العربية التي يتمتع بها الأسيرين، وحجم الثقة التي يحظى بها كلا منهم من قبل المتبرعين.

وشكل الأسير المحرر شعبان حسونة مؤسسة خاصة تهتم بالشؤون الثقافية والتراثية أسماها مؤسسة "دوحة الإبداع الثقافية"، تعمل على تشجيع المواهب الثقافية والفنية للشباب، بالإضافة إلى اهتمامها بقضايا الأسرى في السجون الإسرائيلية والأسرى المحررين.

وكان للحركة النسائية دور مهم في إتمام صفقة ٢٠١١ حيث كان الإفراج عن ٢٠ أسيرة من الأسيرات كبادرة حسن النوايا لمعرفة مصير شاليط، فكان منهم أحلام التميمي التي رفضت الإبعاد خارج الضفة الغربية ولم تقبل بديل عنها، حيث عملت في الصحافة وأكملت دراسة الماجستير في الأردن وتنتظر العودة إلى الوطن بعد وعد مصري بذلك.

الأسيرة المحررة فاطمة الزق وهي تعمل في مجال الدفاع عن الأسرى وتواظب في اعتصام الصليب الأحمر مع أهالي الأسرى.

وحسب رأي الباحث فإن الأسرى الفلسطينيين بشكل عام وأسرى صفقتي الجليل ووفاء الأحرار بشكل خاص كان لهم دور مهم في العمل المجتمعي وإدارة مؤسسات المجتمع المدني، وإقامة علاقات مميزة مع المؤسسات الأهلية بشكل عام والدولية بشكل خاص، بل هناك مؤسسات يديرها الأسرى تعمل بشكل كبير في حفظ السلم الأهلي ودعم جهود المصالحة.

٣,٥ المبحث الثالث: التركيبة من حيث الفصائل السياسية والمناطق الجغرافية

هناك فارق بين الصفقتين أن الصفقة الأولى تضمنت غالبية الفصائل الفلسطينية إلا حماس والجهاد وذلك بسبب عدم وجودهم في فترة التبادل، إضافة إلى أنه تم إبعاد الكثير منهم خارج فلسطين، أما ما تميزت به صفقة شاليط هو الإفراج عن أسرى القدس والداخل والذين كان على الدوام يرفض الاحتلال الإسرائيلي الإفراج عنهم بحجة أنهم مواطنون إسرائيليون وتتهم بخيانة دولتهم.

أولاً: أسرى القدس:

أسرى القدس يعدّون مثلاً آخر على تقلّب سياسة الاحتلال تجاه تحديد الأسرى المفرج عنهم، فهو يدّعي أنّ أسرى القدس شأنٌ داخليّ ولا يمكن شملهم ضمن أي صفقة لتبادل الأسرى كونهم من سكان "العاصمة" ويحملون البطاقات الزرقاء، لكن صفقة التبادل التي عُقدت بين دولة الاحتلال والجبهة الشعبية - القيادة العامّة في ١٤ آذار من العام ١٩٧٩ شملت أسرى من القدس منهم المناضل نجاح عليان. كما شملت عملية التبادل التي جرت مع الجبهة الشعبية القيادة العامّة في ٢٠ مايو ١٩٨٥ والتي عرفت بعملية الجليل عدداً لا بأس به من أسرى القدس.

بعد مفاوضات عسيرة وفي غاية الصعوبة استمرت سنتين ونصف تحققت جميع مطالب الجبهة، ووافقت دولة الاحتلال على إطلاق سراح ١١٥٠ معتقلاً فلسطينياً مقابل الإفراج عن جنودها الثلاثة، وبهذا تجاوزت دولة الاحتلال خطوطاً حمراً كانت قد رسمتها لنفسها وقدمت تنازلات جوهرية وأساسية لم تكن تقبل بها من قبل وبالتالي لم يكن يدور في خلد الكثيرين من المتتبعين للصراع العربي الإسرائيلي بأن الاحتلال الإسرائيلي يمكن أن يرضخ لمثل الشروط التي رضخ لها في عملية التبادل. ولم تستطع دولة الاحتلال أن تعترض على أي من الأسماء الواردة في قائمة الجبهة الشعبية - القيادة العامّة، أو أن ترحل أيّاً من المعتقلين خارج فلسطين، حيث نص الاتفاق على أن للمعتقل الحق أن يختار بأن يطلق سراحه ويخرج خارج الأرض المحتلة، أو يبقى بين أهله وعائلته في بيته وعلى أرضه، وعلى السلطات الإسرائيلية أن تلتزم بعدم اعتقاله بنفس التهم السابقة، وقد قدمت السلطات الصهيونية تعهداً موثقاً مكتوباً بذلك محفوظاً لدى الصليب الأحمر الدولي (للإعلام، ٢٠١١).

كما شملت عملية التبادل التي جرت مع الجبهة الشعبية القيادة العامة في ٢٠ مايو ١٩٨٥ والتي
عرفت بعملية الجليل عدداً لا بأس به من أسرى القدس وعددهم ٩ أسرى، منهم: محمد محمود حسن
أبو طير، وهو اليوم عضو المجلس التشريعي الفلسطيني عن حركة "حماس" واختطف مؤخراً مع بقية
نواب القدس عن حركة حماس ومعهم وزير شؤون القدس.

ثانياً: معايير اختيار الأسماء:

تطابقت الصفقتين في الشروط والمعطيات الخاصة بالصفقتين حيث كانت الشروط والمعايير في الصفقتين على النحو الآتي:

١- أن يتم الإفراج عن النساء جميعاً حتى لو بقي لأي امرأة في السجن أشهر، وأن الأولوية للنساء لأن هذا شرف لهم.

٢- أن يكون المرضى وأصحاب الأحكام الطويلة المؤبدة، وعمر هذا المعتقل في فترة التبادل.

٣- ألا يكون هذا المعتقل قد خرج على أجهزة الاعلام الإسرائيلية وشم الثورة الفلسطينية وشم تنظيمه.

٤- ألا يكون قد سقط في داخل السجن امنياً أو أخلاقياً.

٥- ألا يكون أخوين اثنين يفرج عنهم مع بعضهم البعض حتى يتم إعطاء الفرصة للأخوين، وكان يتم اختيار الاخ الأكبر في العمر (القيادة العامة، ١٩٨٦).

ثالثاً: تركيبة تبادل ١٩٨٥:

١- التركيب التنظيمي، أن عملية التبادل التي قامت بها الجبهة الشعبية القيادة العامة والتي تم إطلاق سراح ١١٥٠ أسير من سجون الاحتلال مقابل ٣ جنود كانوا محتجزين لديها، هي أكثر انصافاً للأسرى عموماً من حيث التوزيع التنظيمي؛ لأنها شملت الجميع دون تمييز يذكر، أو لم يسجل عليها أنها انحازت للمعارضة أو للفصائل الأقرب لها بالموقف على حساب غيرهم، بل عكس ذلك تبين على أرض الواقع، في أنها شملت الأسرى القدامى وذو الاحكام العالية ووفق التسلسل الأقدم في السجون الإسرائيلية.

٢- التشاور التنظيمي الفصائلي ما بين القيادة العامة وباقي الفصائل عن الأسماء والقوائم.

٣- شملت الصفقة معظم المناطق الفلسطينية من ناحية جغرافية فلسطين ١٩٤٨، الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، وكذلك أسرى الدوريات من أجانب وعرب وفلسطيني الشتات.

٤- شملت من حيث النوع قيادة الحركة الأسيرة والقيادة التنظيمية لمختلف الفصائل، والذين صنفتهم دولة الاحتلال بعد تحررهم أنهم ساهموا في تنظيم واستمرار الانتفاضة الفلسطينية ١٩٨٧م،

لأنهم شكلوا نموذج للقيادة الحكيمة والعقلانية والمجربة والتمكنة من ظروف العمل السري في مقارعة الاحتلال وأجهزة مخابراته وأعاونهم (كنعان، ٢٠١٩).

٥- يؤكد الأسرى أنهم بالرغم من تلك الظروف الإعتقالية القاسية والشبهه منعزلة عن العالم الخارجي، استطاعوا بناء الذات الوطنية والتنظيمية القادرة على الاندماج بكل الظروف والتحدي والمواجهة والمخاطرة بالذات في سبيل الهدف الوطني.

٦- العديد منهم اندمج بمؤسسات أهلية أو كان مساهم في تأسيس جمعية أهلية سواء تعنى في قضية الأسرى أو غيرها من المجالات، بل وتقلدوا مناصب رفيعة وفي الصفوف الأولى لمختلف الفصائل.

٧- لم يكن ضمن صفقة ٨٥ الحركة الإسلامية كحركة متبلورة بالرغم من أن أفراد هنا وهناك كانوا ضمن الصفقة كالشهيد أحمد ياسين مؤسس حركة حماس أو مؤسس الحركة الإسلامية في الداخل عبد الله نمر درويش، لكنهم ليسوا بالصفة التنظيمية تم تحررهم.

٨- قضية الابعاد لم تكن مفروضة من الاحتلال، ولم تكن جزء من شروط الصفقة، بل هي قرار اختياري يمكن لأي أسير أن يختار مكان تحرره، أو وفقاً لقرار تنظيمي بحق المحرر، خاصة لاعتبارات أمنية والخوف على حياة الأسير من ملاحقة الاحتلال له.

٩- صناعة القرار، انخراط المحررين عام ١٩٨٥ بالمجتمع والواقع التنظيمي لمختلف الفصائل جعلهم يتقلدون مواقع القرار وبالصفوف الأولى مما ساهم بشكل كبير في مشاركتهم بصنع القرار السياسي، ونحن نتحدث عن تلك الظروف لم تكن مثل الواقع الحالي حيث كانت الأمور أكثر مركزية في اتخاذ القرار على المستوى التنظيمي فلا يأخذ قرار للصفة أو قرار لغزة أو قرار للقدس أو الخارج، بل الكل التنظيمي في الهيئة القيادية التي تتخذ قرار يغطي المواقع الحزبية في كل مكان (كنعان، ٢٠١٩).

رابعاً: عملية التبادل ٢٠١١

١- التركيب التنظيمي عملية تبادل على ١٠٢٧ أسير فلسطيني على مرحلتين:

• المرحلة الأولى: تمت بتاريخ ١٨/١٠/٢٠١١:

١- وهي الأهم كونها شملت الأحكام العالية والمؤبدة، لكنها بخلاف عملية التبادل ١٩٨٥ أنها لم تشمل كافة التنظيمات بالعدد بل فئات معينة ومحددة حيث كانت الغالبية العظمى لتنظيم حركة حماس صاحب عملية التبادل، والمعنى بالمقارنة مع عملية التبادل ٨٥ من حيث النسب تكون نسبة التبادل ٨٥ من حيث التوزيع والتركيب التنظيمي أعمق وأشمل. لكن ذلك لا يقلل من أهميتها في التاريخ الوطني الفلسطيني المقاوم. وفي تاريخ عمليات التبادل التاريخية التي سبقتها.

٢- التشاور ما بين قيادة حركة حماس والفصائل الفلسطينية حول عملية التبادل.

لم تتم العملية ولم تطلب حركة حماس من أحد قيادات الفصائل أن تقدم قوائم عناصرها، بمبرر أنهم لديهم قوائم كاملة، وهذا ما أثر سلباً على عملية التبادل ببعض الأسماء التي لم تشملها العملية بحجة أن أحكامهم خفيفة وللحقيقة هم من ذوي المؤبدات العالية.

٣- شملت عملية التبادل ٢٠١١ وفاء الأحرار معظم المناطق الجغرافية لكنها فيما يتعلق بأسرى فلسطين الـ ٤٨ كان تواجههم خجول وملفت أنه ضعيف بالرغم من أن عدد لا بأس من الأسرى هم قدامى ومن قبل ١٩٩٣ اتفاقية أوسلو، وهذه ثغرة ونقطة ضعف سجل على عملية التبادل (سامر، ٢٠١٩).

٤- شملت العديد من الوجوه القيادية من كل الفصائل خاصة قيادة حركة حماس، ومن قيادة الحركة الأسيرة، وقد انخرط العديد منهم بالعمل التنظيمي والوطني والمؤسساتي والوظيفي، سواء في الجمعيات التي تعنى بالحركة الأسيرة أو غيرهم من الجمعيات، ومنهم من انخرط بالعمل الخاص كتجارة الأراضي والتجارة.

٥- اختلفت الظروف الإعتقالية عما كانت عليه عملية ١٩٨٥ عن عملية التبادل ٢٠١١ من حيث الواقع الاعتقالي والظروف المحيطة بالأسرى كأفراد وجماعات منسجمة، وحتى التواصل مع العالم الخارجي أصبح أسهل عما كانت عليه سابقاً، لكن ما يميز محرري تبادل ٨٥ أنهم مؤسسو الحركة الأسيرة ومن وضعوا أول حجر في البناء التنظيمي والوطني، حيث صقلت

شخصيتهم بناء على تلك التجربة التأسيسية، أما من خرج بتبادل ٢٠١١ هم من استكمل المشوار بكل ما حملت التجربة من نجاح واخفاق وانقسام.

٦- ما يمكن المقارنة بين التبادلين أن كل حالات الانقسام السياسي التي كانت ما قبل تبادل ٨٥ لم تؤثر على واقع الحال من حيث وحدة الحركة الأسيرة، أما ظروف الانقسام ٢٠٠٧ ما بين حركتي حماس وفتح والانقلاب الذي حدث، أثر مباشرة على الحركة الأسيرة ونتج عن ذلك التأثير انقسام وشق واضح داخل الجسم الوطني الجماعي لدي الحركة الأسيرة.

٧- العديد من الأسرى المحررين اندمج بالعمل ضمن جمعيات وارتقى ضمن السلم التراتبي التنظيمي والوطني، وصنع له مكانه مرموقة ومحترمة بين الجموع الوطنية.

٨- إن التركيبة الفصائلية لمحرري صفقة العام ١٩٨٥ شملت أسرى من جميع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بالإضافة إلى الجماعة الإسلامية، مع العلم أنه جرى إطلاق سراح الأسير الوحيد للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة" أبو طير من القدس، حيث كان النصيب الأكبر من المحررين لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، يليهم أسرى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وثالثاً أسرى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ثم الجماعة الإسلامية وعلى رأس محرريها الأسير جبر عمار الذي شكل نواة الجماعة الإسلامية في سجن عسقلان ثم الفصائل الأصغر كجبهة النضال الشعبي الذي لم يتبقى من أسراها سوى أربعة أسرى من القدس ومجموعة في تحقيق سجن غزة المركزي والجبهة العربية الفلسطينية الذي لم يتبقى من أسراها سوى اثنين أحدهما من أسرى الدوريات، وجبهة تحرير فلسطين لم يتبقى من أسراها سوى الأسير اللبناني سمير قنطار الذي اغتاله سلاح الجو الإسرائيلي في حي دمشق، وهو من الثمانية عشر أسير الذين رفض الاحتلال الإسرائيلي الإفراج عنهم، وجرى تحريره ضمن صفقة تبادل حزب الله.

٩- قضية الإبعاد: مسألة الإبعاد والنفي خارج حدود فلسطين، لم يأخذها الفصيلان بالاعتبار والتي تعتبر في الواقع تهجير جديد ونكبة أخرى بأعداد أقل تجرى بموافقة فلسطينية أو على الأقل بغض الطرف عنها.

هذه المسألة تتناقض مع الفهم الثوري والمقاوم وتتجاهل الشرعة الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي اللذان يمنعان نقل السجناء من الأراضي المحتلة إلى معتقلات مقامة على أرض العدو خاصة العدو الإسرائيلي الذي يجتهد في ترحيل أبناء الشعب الفلسطيني من أرض وطنهم وتفريغها لصالح استقدام يهود يستوطنون مكانهم، يسلكون في عملية التهجير كافة الوسائل المتاحة (سلمان، ٢٠١٩).

وقول الأسير المحرر مهاوش الحشاش الذي استشهد بعد تحرره في صفقة الجبهة الشعبية/ القيادة العامة يؤكد على رفض التحرر وإطلاق السراح إذا كان مشروطاً بالإبعاد خارج فلسطين التاريخية، ويقول في سيرته الذاتية "إذا كانت هذه وقت اشتد عودها عام ١٩٦٨ قد لجأت إلى منع تدفق النازحين من القطاع والضفة.... فكيف تقبل بإبعاد الأسرى عن أرض الوطن حتى لو كان الواحد منهم من نازحي ١٩٤٨...." (الحشاش، ٢٠١١).

أثبتت صفقة ١٩٨٥ قصور رؤية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين/ القيادة العامة والفصائل الفلسطينية قصوراً في الفهم الاستراتيجي لمستخرجات النكبة والفعل الإسرائيلي الحثيث على طرد الفلسطيني بالترهيب والترغيب أحياناً منذ نكبة العام ١٩٤٨، وترحيل من رفض الرحيل من مدينة المجدل/ عسقلان عام ١٩٥٢، وترحيل بذرائع خطورة المنطقة أمنياً وتخيير المرشحين بين الانتقال شمالاً إلى اللد والرملة المحتلتين والانتقال جنوباً إلى قطاع غزة، وانقسم اهالي عسقلان المجدل إلى قسمين، قسم اختار الرحيل إلى اللد والرملة والقسم الآخر توجهوا إلى قطاع غزة حيث انضموا إلى مخيمات اللاجئين.

لم يدرك مسؤولوا الجبهة الشعبية القيادة العامة خطورة مسألة الموافقة على إبعاد الأسرى من أرض فلسطين على الرغم من كون اقامتهم في سجون الاحتلال الإسرائيلي الواقعة على أرض فلسطينية، ومجرد وجوده على أرض فلسطينية فما الذي يضير الأسير أن يبقى رهن الاعتقال فيه، أليس الأسير هو الذي يمتلك دافعية العودة، ومن المؤكد الناجم عن استخلاص العبر أن الإبعاد يتنافى مع حقيقة الموقف الفلسطيني المبني على الإصرار على العودة.

لقد ارتكبت الجبهة الشعبية "القيادة العامة" خطأً جسيماً حيث قبلت مسألة الإبعاد للدوريات ولمن يرغب من أسرى فلسطين التاريخية، بمعنى أن تركت لهم الاختيار ما بين الإبعاد أو البقاء في الوطن، وهذا نتيجة قصور في التثقيف والتربية الوطنية والخشية من الاعتقال مجدداً.

لقد كان واجباً على قيادة المفاوضين أن تؤكد على إطلاق سراح الأسرى داخل الأراضي الفلسطينية وليس غير ذلك، ولو لمس المفاوضات الإسرائيلي إصراراً من المفاوض الفلسطيني لاستجاب استجابة تامة كما حدث في عملية تحرير الأسرى عام ١٩٩٩ حيث وافق الاحتلال مرغماً على تحرير أسرى الدوريات ونقلهم إلى قطاع غزة وهم من سوريا والعراق ومصر ومن فلسطينيي الشتات، كالأسير العراقي على البياتي والأسير أسامة أبو حرب وغيرهم.

من أكثر نقاط الضعف والملاحظات السلبية على عملية تبادل ٢٠١١، يُذكر أن صفقة وفاء الأحرار التي شملت إفراج إسرائيل عن ١٠٢٧ أسيراً مقابل أن تفرج حركة حماس عن الجندي الأسير الإسرائيلي جلعاد شاليط، تم بموجبها إبعاد ٢٠٥ أسرى إلى غزة والخارج، منهم ١٦٣ أسيراً من الضفة والقدس أبعدهم إلى غزة، و ٤٢ أسيراً تم إبعادهم إلى الخارج. وهذه ارقام كبيرة جداً نسبة للعدد الذي تم تحريره في الصفقة ونسبة لما لم يكن في صفقات غيرها سابقة.

وحسب رأي الباحث أن الإبعاد هو قرار قاسي جداً وصعب جداً كان من المفروض أن تبقى ضمن القرارات التي تتحكم بها المقاومة من جانب الحفاظ على أمن الأسير المحرر خوفاً من تعرضه للاغتيال أو الخطف، لكن ما حدث يشكل سابقة خطيرة بتاريخ المقاومة الفلسطينية ونقطة ضعف واضحة وقاتلة بحق الأسير الذي ينتظر التحرر والعودة للبيت الذي اعتقل منه.

١٠- صناعة القرار، شكل الأسرى المحررين في صفقة وفاء الأحرار خطوة دافعة للأمام أمامهم للاندماج بالمجتمع والحالة التنظيمية والوطنية، بل إضافة لذلك للانخراط التنظيمي والمشاركة الديمقراطية الحزبية الداخلية ونيل الثقة الكبيرة من بين صفوف الناخبين، ليس مجرد لأنهم أسرى محررين بل أيضاً لدورهم الإيجابي والوطني والتنظيمي الذي قاموا به بعد تحررهم، مما عكس نفسه على دورهم القيادي عند مختلف الفصائل، سواء الإسلامية التي لم تكن آنذاك عام ٨٥ والفصائل الوطنية كتحصيل حاصل.

١١- أما عن تقلدهم مناصب عليا في الفصائل فهناك أمثلة كثيرة مثل الأسير المحرر يحيى السنوار الذي أصبح قائد حركة حماس في غزة، وكذلك الأسير المحرر توفيق أبو نعيم مسؤول قوى الأمن الفلسطيني في غزة، إضافة إلى العديد من الأسرى المحررين الذين وصلوا إلى مراكز قيادية في أحزابهم وحركاتهم وكان لهم دور ريادي في مواصلة الجهاد والمقاومة على الأرض بحسب ما يتهمهم الاحتلال الإسرائيلي بذلك (سامر، ٢٠١٩).

٤,٥ المبحث الرابع: المقارنة بين صفتي ١٩٨٥ - ٢٠١١

أولاً: مقارنة من حيث طريقة التفاوض ومواقف الاحتلال والمقاومة خلالها:

من ميزات الاحتلال الإسرائيلي أن أجهزته تحاول أن تتعقب أسراه، وكشف أماكن احتجازهم، وبغية دراسة إمكانية اختطافهم من الأسر، لذلك فإن الفلسطينيين يحيطون أماكن الحجز بسرية تامة للغاية، وهذه السرية المشددة تختلف من مكان إلى الآخر حسب ظروف كل مكان.

فالجند الأسرى الإسرائيليين الذين كانوا لدى الجبهة الشعبية/ القيادة العامة مأسورون في أرض سوريا وهي قاعدة آمنة للفلسطينيين يستطيعون احتجاز الأسرى والتفاوض بشأنهم دون خشية على مصيرهم وهذا خلاف للجندي المأسور شاليط المحتجز في القطاع المحاصر براً وبحراً وجواً والمراقب على مدار اللحظة استخبارياً وإلكترونياً وإسلكياً حيث لا تفارق الطائرات المسيرة سماء كل بقعة من السماء صيفاً وشتاءً ليلاً ونهاراً (كنعان، ٢٠١٩).

فإذا كان مفاوضات الجبهة الشعبية/ القيادة العامة قد فاوض من موقف أكثر راحة وباطمئنان فإن الجانب الأمني على مفاوضات حركة المقاومة الإسلامية "حماس" أكثر ضغطاً مما يحتم عليه أن يكون أكثر جدية في الحصول على شروط تفاوضية أكثر استجابة لمطالب الحركة على الرغم من الوضع الأمني في القطاع حيث يوجد الأسير شاليط محفوف بالمخاطر رغماً عن الإجراءات الأمنية التي تتخذها الحركة لتأمين وجود آمن للأسير في القطاع الذي يعتبر عسكرياً خندق المقاومة الصدامي الأول (مرداوي، ٢٠١٩).

١- الوضع التفاوضي:

إذا كانت القيادة العامة قد فاوضت والأسرى اليهود الذين لديها في قاعدة أمنه خارج فلسطين المحتلة ، فإن مفاوضها غير مضغوطين بعامل الزمن ويستبعدون توصل الإسرائيليين لتحديد مكانهم، أما حركة حماس فقد نجحت في إخفاء الجندي شاليط وتأمين مكان أسره لمدة تزيد عن خمس سنوات ونصف، التأمين الذي يصد الاحتلال عن كشف أي خيط يمكن أن يشير إليه، الأمر الذي ضاعف أساليب الأمان حوله، وهذا ضاعف أساليب المراوغة الاحتلالية في التفاوض حول الصفقة، فما يتواصل المتفاوضين إلى نقطة وتعتبر منتهيه، إذا بهم يرهنون الإجابة القاطعة للفحص ويقولونها بالعبرية "افال نغدوك" وتعني بالعبرية "لكن نفحص"، وعليه فإنهم يعيدون الفحص من جديد، والأسرى المحررين والأسرى في السجون يدركون أن اليهود يراوغون في التفاوض حول المطالب التي يتقدم بها الأسرى ، ويراوغون في تنفيذ مطالبهم العادلة (سلمان، ٢٠١٩).

عموماً، فإن مفاوضي حركة حماس كانوا يتعرضون للعديد من الضغوط، ناجمة عن جهتين:

• **الأولى:** الضغوط الاستخباراتية وتتمثل في التهديد الأمني الذي يجري على قدم وساق باستخدام كافة وسائل التجسس البشرية والتكنولوجية من أجل الحصول على أي معلومة للوصول إلى شاليط.

• **الثاني:** المراهنة على عامل الوقت، بالتباطؤ في التفاوض والمراوغة في الردود على ما يطرح، حيث استمرت المفاوضات خمس سنوات ونصف بفعل المراوغة الإسرائيلية.

كان هناك تعليمات للمفاوضين الفلسطينيين ضرورة الإفراج عن شخصيات قيادية كبيرة كالأسير مروان البرغوثي والأمين العام للجبهة الشعبية أحمد سعدات، لكن الاحتلال رفض إطلاق سراحهم في الوقت نفسه الذي قد لانت مواقفهم اتجاه معارضتهم لتحرير رموز قيادية من حركة حماس كانوا في بداية التفاوض يوهمون الجانب الفلسطيني "حركة حماس" بالتشدد في رفض إطلاق سراحهم.

أما سعدات والبرغوثي فدوائر الأمن الإسرائيلية يدركون ويعلمون تماماً أهمية دور القائدين الأسيرين الوطني في مستقبل العلاقات الوطنية وسعيها الحثيث حتي من داخل الأسر إلى توطيد

أسس الوحدة الوطنية المنشودة، لذلك أصروا على عدم الإفراج عنهما ليقفوا دورهما، وليبقى محدوداً في عملية الدفع لإنجاز الوحدة ودفن عوامل بقاء الانقسام.

٢- الوضع الأمني:

يهدف احتواء محاولات الاحتلال الإسرائيلي لإفشال العملية، وتأمين السلامة الأمنية لها، وضعت قيادة الجبهة الشعبية خطة أمنية تفصيلية تقوم على معالجة الطوارئ، وما يتعلق بها بسلامة الأسرى وضمان التنفيذ المرسوم، والتصرف الأمني إزاء احتمال لجوء الاحتلال إلى الخداع أو التأثير في النتائج، وكلف الرفيق أبو على مسؤولية الإشراف على هذه الخطة التي وضعت على أساس من الوضوح وتقديرات الطوارئ (القيادة العامة، ١٩٨٦، صفحة ١١٨).

على هامش هذه الخطة شكلت مجموعة أمنية ترافق الطائرات تتوزع على مفاصلها ومراحلها، مع تعليمات محددة بالتصرف المطلوب عند الحاجة، وكان لهذه الخطة والمجموعة الأمنية، تأثير إيجابي في نجاح عملية التبادل في جنيف ووصول المحررين إلى طرابلس.

قبل هذا كان الوفد المفاوض قد توقف مع ممثلي الصليب الأحمر عند المستلزمات الأمنية التفصيلية في مطار جنيف، وبخاصة في ذلك الجانب الذي يتعلق بالتعامل مع الطائرات التي تقل المحررين من المطار، فقد اتفق أن يكون عمال خدمة الوقود من موظفي الصليب الأحمر، وأن يتم تأمين ثلاثة صهاريج للوقود من جهات مختلفة، مع تخطي الشركة المعنية المكلفة بالخدمة آنذاك، ثم يقدم ممثل الجبهة الشعبية باختبار تلك الصهاريج لتعبئة الطائرات، منعاً لاستخدام الوقود أو عمليات التعبئة من قبل الاحتلال أو عملائه في ضرب العملية أو إفشالها (القيادة العامة، ١٩٨٦، صفحة ٢٠٠).

أما في صفقة شاليط، فقد كان هناك يقظه كبيرة من قبل حركة حماس وتحديداً الشهيد أحمد الجعبري الذي قاد عملية التفاوض، حيث لم يفصح عن أي معلومة من المعلومات تفيد بمكان احتجاز شاليط، واشترط على الوسيط المصري الذي كان موجود في معبر رفح وفي الباصات التي خرجت من سجون الجنوب تفيد بدخول جميع الأسرى المتفق عليهم وفق كشف معد ومدقق من كتائب القسام، أنه لم يتم الإفراج عن شاليط إلا بدخولهم الأراضي الفلسطينية، وبعد ذلك خرجت جيئات من نفس اللون

والنوع يقدر عددها بـ ٤٠ جيب أبيض اللون بدون نمرة ترخيص، وجميعها خرجت إلى شارع صلاح الدين، وقد قام وفد من اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتدقيق في الأسماء والإشراف على تسليم شاليط.

في ظل كل هذه الظروف فإن المفاوضات الفلسطينية في كلا الصفتين كان جديراً بالاحترام رغم الضغط الذي كان عليهم على الرغم من كل الظروف المحيطة بهم، وكان هدفهم الأكبر هو تحرير عدد أكبر من الأسرى المحتجزين منذ عقود من الزمن، لم تستطع عمليات السلام أو الإفراجات المشروطة عنهم كالأسير كريم يونس وماهر يونس ووليد دقة وضياء الأغا وغيرهم من الأسرى القدامى.

٣- المواقف الإسرائيلية:

اعتبر الاحتلال الإسرائيلي عبر بيانات الحكومات التي كانت في فترات التبادل أن الاحتلال خطأً في الثمن الذي تم دفعة مقابل الجنود المحتجزين لدى الفلسطينيين وأنهم اثروا كثيراً على الأمن الإسرائيلي وعلى سمعة الجيش الإسرائيلي "الجيش الذي لا يقهر".

عندما نتحدث عن صفقة ١٩٨٥ أو صفقة الجليل كان الافراج عن ١١٥٠ أسير، حيث كان الإبعاد اختياري وليس إلزامي، إضافة إلى ذلك شملت الكثير من الأسرى من أبناء ١٩٤٨ وهذه نقطة مهمة وتم اغلاق ملفات كل الأسرى الفرج عنهم بالكامل، بحيث لم يتم فتحها بالمطلق وحصولهم على عفو عام من رئيس الدولية.

صفقة شاليط تجربة حديثة حيث أول مرة يتم خطف جندي داخل الأراضي المحتلة والاحتفاظ به طوال هذه المدة، وكان هناك جهود استخبارية ودولية وأمنية من أجل الكشف عن مصير هذا الجندي ولكن استطاعت المقاومة الحفاظ عليه بفضل احتضان أبناء شعبنا للمقاومة.

وحسب رأي الباحث أن الصفقة كانت إيجابية وأخرجت ٤١٨ أسيراً من أصحاب الأحكام العالية والمؤبدات وما فوق الـ ٣٠ عام والذين لا زالوا قيد الاعتقال في السجون الإسرائيلية.

جاءت هذه الصفقة في ظروف سياسية مختلفة، بمعنى وجود سلطة فلسطينية في الضفة وسلطة حماس في غزة، وهناك مناطق (أ) ومناطق (ب) تحت السيطرة الفلسطينية بغض النظر عن قوة هذه

السيطرة، ولكن علينا أن نسلم أن هذه الأرض التي خطف فيها شاليط هي تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة، والأسر تم تحت أرض فلسطينية محررة بغض النظر عن تحفظاتنا على الفكرة.

حيث أفرجت حركة فتح في تبادل العام ١٩٨٣ عن جميع معتقلي سجن انصار في لبنان حيث تم إبعاد الإبعاد إجباري، وفي عام ١٩٨٥ أخذ أحمد جبريل العظاات والثغرات وبنى على ما حدث وشكل لجنة متخصصة للمفاوضات الخاصة بالصفقة (جادالله س.، ١٩٨٩).

ثانياً: المقارنة بين الصفقتين شملت عدة أوجه يمكن ايجازها بما يلي:

١- من حيث عدد الجنود الأسرى:

- صفقة وفاء الأحرار "شاليط" جندي واحد وهو الجندي الاسير جلعاد شاليط
- صفقة تبادل الأسرى (عملية الجليل ١٩٨٥) ثلاثة جنود أسرى هم الرقيب أول "حازي يشاي" والجنديان يوسف عزون، ونسيم شاليم.

٢- من حيث الاعداد:

- صفقة وفاء الأحرار "شاليط" تم الافراج عن (١٠٢٧) أسير وأسيرة حيث شملت صفقة وفاء الأحرار عدد لا بأس به من أصحاب المؤبدات العالية.
- صفقة تبادل الاسرى (عملية الجليل ١٩٨٥) تم الافراج عن (١١٥٥) أسير بينهم أسرى أجانب وعرب وفلسطينيي ٤٨ والقدس ، حيث شملت صفقة الجليل عدد كبير من المؤبدات.

٣- من حيث الاعتراض على الأسماء:

- كان هناك توقف في المفاوضات في الصفقتين ، وكان رفض إسرائيلي لمجموعة كبيرة من الأسماء ، وكان في صفقة الجليل ٣٦ كانوا عالقين وتم قسمتهم إلى قسمين ١٨ بقوا في السجن و ١٨ أطلق سراحهم في صفقة التبادل.
- في صفقة وفاء الأحرار كان هناك ١٠٠ أسير عليهم تحفظات من الجانب الإسرائيلي، والذين وضعتهم حركة حماس واسترطت الإفراج عنهم حتى تتم الصفقة وتدخل الوسيط توصل لحل وسط حيث تم الإفراج عن النصف وبقي النصف الآخر في السجن.

٤- من حيث أماكن إبعاد الأسرى المفرج عنهم

- صفقة وفاء الأحرار "شاليط" تم إبعادهم داخل وخارج الوطن ، نقل إلى غزة ١٦٣ مبعد وإلى خارج فلسطين ٤٣ إلى قطر وتركيا وسوريا والأردن.
- عملية الجليل تم الإفراج عن الأسرى داخل الوطن والباقي تم إبعادهم إلى خارج فلسطين بإرادتهم ، وتحديداً إلى تونس وسوريا والعراق ولبنان. (كنعان، ٢٠١٩).

٥- من حيث مكان عملية أسر الجنود الإسرائيليين:

- صفقة وفاء الأحرار "شاليط" تمت عملية الأسر في داخل فلسطين في قطاع غزة واحتجز لمدة خمس سنوات ونصف.
- صفقة تبادل الأسرى (عملية الجليل ١٩٨٥) تمت عملية الأسر في الخارج في لبنان واحتجز في سوريا فترة العامين ونصف.

٦- من حيث عدد الشهداء خلال عملية الأسر

- صفقة وفاء الأحرار "شاليط" شهيدان هما الشهيد محمد فروانة والشهيد حامد الرنتيسي.
- صفقة تبادل الأسرى (عملية الجليل ١٩٨٥) لم يستشهد أحد من المقاومين

٧- من حيث المناطق الجغرافية

الصفقتين شملت كل المناطق الجغرافية في القدس والـ ٤٨ والضفة وغزة وأسرى الدوريات العرب حيث لم يتم الاعتراض على أي أسير بكونه من منطقة بقدر ما هو طبيعة عملياته التي تم اعتقاله عليها "بمعنى الأيدي الملوثة بالدماء".

في صفقة شاليط بعد ما رسخ الاحتلال أن أسرى ٤٨ هم مواطني "دولة إسرائيل" ويحملون الهوية الإسرائيلية ويتعامل معهم على أنهم خانوا الدولة الإسرائيلية، وليسوا مناضلين وليس لهم الحق في أن يتم إطلاق سراحهم من خلال أي حل سياسي.

تعامل الاحتلال بإيجابية نسبية مع أسرى القدس، لكن تم في النهاية حلها على اعتبار أنهم من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، فيعتبر أن القانون الدولي يتعامل معها أراضي محتلة.

لكن الجليل كانت مفصلية لأنها فيما بعد كانت سبب أساسي في انتفاضة الحجارة.

٨- من حيث الوساطات التي تدخلت في الصفقات

- صفقة وفاء الأحرار "شاليط" تمت الوساطة:

أ- المرحلة الأولى بوساطة ألمانية وسميت صفقة الحرائر: حيث جرت هذه الصفقة برعاية الوسيط الألماني، وهي قيام الاحتلال بالإفراج عن (٢٠) أسيرة فلسطينية، وثلاثة أسرى من الجولان السوري، مقابل شريط فيديو لمدة دقيقة للجندي الصهيوني الأسير.

ب- المرحلة الثانية بوساطة مصرية وسميت وفاء الأحرار: تمت هذه الصفقة بوساطة من المخابرات المصرية، وكان العدد الكلي للأسرى المفرج (١٠٢٧) وتمت على مرحلتين.

- صفقة تبادل الأسرى (عملية الجليل ١٩٨٥)

جاءت بعد مفاوضات سرية استمرت ثمانية عشر شهرا بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة" التي يتزعمها أحمد جبريل وبين إسرائيل برعاية الصليب الأحمر الدولي ووساطة برونوكرايسكي مستشار النمسا السابق عبر مستشاره السياسي هربرت أمري وقعت في جنيف في الحادي والعشرين من نيسان (ابريل) ١٩٨٥. (ساقا، ٢٠١٩)

٩- من حيث انتماءات الأسرى المفرج عنهم:

- صفقة وفاء الأحرار "شاليط" غالبية الفصائل الفلسطينية مع التركيز على أسرى حركة المقاومة الإسلامية حماس لأنها هي من دار عملية المفاوضات وهي من تحتجز شاليط ، وتعتبر أن جميع عمليات السابقة وإفراجات حسن النوايا مع الجانب الإسرائيلي لم تفرج عن أي أسير من حركة حماس

- صفقة تبادل الأسرى (عملية الجليل ١٩٨٥) غالبية الفصائل الفلسطينية "فصائل منظمة التحرير الفلسطينية" باستثناء حماس والجهاد الإسلامي لانهما لم تكن قد أسست أو انشأت فترة عملية الأسر أو إتمام عملية التبادل.

١٠- دورهم في الانتفاضة:

كنا قد أسلفنا نبذة عن الوضع النضالي داخل الوطن المحتل وعددنا فيه عوامل الحراك النضالي وارهاساتها قبل عملية تحرير أسرى ١٩٨٥، وأن هذا الوضع قاب قوسين من الانفجار ولا يحتاج لبلوغ ذلك إلا لمحفز لا بد أن يبرز في قادم الأيام وأن المسألة هي مسألة وقت.

من الأهمية بمكان الإشارة إلى ميزة النضال الطوعي في الوطن المحتل، حيث لا يوجد رواتب يتقاضاها المناضل، وأن انخراطه في أي فصيل ومهما كان التكليف فإنه لا يتلقى مقابلته مخصصات كما الوضع في الشتات، لذلك فإن كل من ينخرط في الجهد النضالي لا بد أن يكون لديه عمل يغطي مصروفه الشخصي، مع التوضيح أن البعض يصرف لهم رواتب وهبات ودعم مشاريع دون أن يتكفوا عناء أعباء النضال (سلمان، ٢٠١٩).

أما المحررون المبعدون فقد تلقفتهم فصائلهم ورتبت أوضاعهم مع مراعاة قدراتهم ومراتبهم التنظيمية، فالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي أثار قياديوها اختيار الرفيق أحمد سعادات أميناً عاماً والذي جرى اعتقاله من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي.

أما حركة فتح فقد أقدم مؤتمرها العام الأخير على انتخاب جبريل الرجوب وهو أحد محرري صفقة العام ١٩٨٥ عضواً في اللجنة المركزية للحركة، وانتخاب الأسير المحرر حسين الشيخ أيضاً عضواً في اللجنة المركزية للحركة، بالإضافة إلى انتخاب الأسيرين كريم يونس ومروان البرغوثي عضوين في اللجنة المركزية لحركة فتح (سلمان، ٢٠١٩) (مقابلة).

إن انعكاس انتفاضة ١٩٨٧ يختلف عن اتفاقية أوسلو في العام ١٩٩٣، ففي الأولى استطاع الأسرى تحقيق ما لم يحققه الأسرى طوال وجودهم في الاعتقال، وكانت ذروة الانتصار، في حين تراجعت إمكانيات الأسرى في أعقاب اتفاقية أوسلو لتعلقهم بالحرية وآمالهم بالإفراجات السياسية، ويختلف تأثير انتفاضة عام ٢٠٠٠، عن الانقسام الفلسطيني في العام ٢٠٠٧، ففي الأولى دخل الأسرى للسجون موحدين في أعقاب عمليات بطولية فرضت هيبة الأسرى على السجان، في حين استغلت إدارة السجون واقع الانقسام الفلسطيني في الخارج، وقسمت الأسرى وفق الانتماء السياسي،

مما أدى إلى تراجع الموقف الإعتقالي التاريخى الموحد أمام السجنان وتراجعت قوة الحركة الأسيرة وفق ذلك المتغير السياسى.

خاتمة الرسالة

النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة:

١. واجهت صفقات التبادل الفلسطينية الإسرائيلية صعوبات كثيرة نتيجة الضغط الإسرائيلي على الجهات الأسرى من خلال استخدام القوة المفرطة بحق الشعب الفلسطيني.
٢. تولى الفصائل الفلسطينية أهمية كبيرة لقضية الأسرى وتعمل بكل الوسائل والسبل من أجل تحريرهم لما لهم من أهمية كبيرة في تركيبة الفصائل سواء داخل السجون وخارجها.
٣. لعب الأسرى دوراً مهماً في عمليات المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي سواء من خلال مشاركتهم في الوفود الأساسية، أو المساندة أو المفاوضات داخل السجون الإسرائيلية.
٤. تمكنت صفقة العام ١٩٨٥ من الإفراج عن (١١٥٠) أسير فلسطيني، وتمكنت صفقة شاليط من الإفراج عن (١٠٢٧) أسير من السجون والمعتقلات الإسرائيلية.
٥. رغم البطش والقصف والتدمير من قبل الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة إلا أنه يتطلب حالة من الصمود والثبات والالتفاف حول المقاومة لإنجاح إطلاق سراح الأسرى.
٦. ضمت الصفقتين جميع الفصائل الفلسطينية دون استثناء حيث كان عدد اعضاء المفرج من كل الفصائل أكبر من عدد اعضاء الجبهة الشعبية "القيادة العامة" والتي ادارت صفقة الجليل وأعضاء حركة حماس التي ادارت صفقة شاليط.
٧. كلما زاد عدد صفقات تبادل الأسرى ازداد النشاط الوطني والسياسي داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكان يشكل محرروا صفقات التبادل قيادات فلسطينية ووقود في مراحل متعددة من النضال الفلسطيني.
٨. ارغام حكومة الاحتلال الإسرائيلي وإجباره على التفاوض مع الفلسطينيين هو اعتراف واقعي بالثورة والمقاومة الفلسطينية.
٩. أثبتت عملية التفاوض أن الشعب الفلسطيني، شعب منظم ويمتلك المؤسسات القادرة على قيادته، وهو خلاف ما كانت تروج له حكومة ومؤسسات الاحتلال الإسرائيلي.
١٠. أكدت صفقات التبادل التي ابرمت مع الحكومات الإسرائيلية أن الحل الجذري والحقيقي لتحرير الأسرى هو فقط بإنجاز عمليات التبادل وخطف الجنود الإسرائيليين. على الرغم من وجود عمليات إفراج بحسن النوايا التي ابرمت مع السلطة الوطنية الفلسطينية.

١١. على الصعيد الإسرائيلي كان هناك معارضة جدية لعمليات التبادل، حيث كانت المعارضة ترفض ووجهت نقداً لخضوع دولة الاحتلال الإسرائيلي للمطالب الفلسطينية.
١٢. استطاعت الصفقات الافراج عن أسرى الدوريات العرب اللبنانيين والسوريين والاردنيين.
١٣. تعتبر صفقة شاليط انتصار أمني للحركة الوطنية الفلسطينية، من حيث قدرة المقاومة على الاحتفاظ بجلعاد شاليط لمدة خمس سنوات ونصف داخل الأراضي الفلسطينية وعدم تمكن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية من الوصول إلى مكان احتجازه.
١٤. رفعت الصفقتين الروح المعنوية للأسرى في السجون، وزادت الأمل لدى عائلاتهم بأن المقاومة قادرة على تحرير أبنائهم.
١٥. طالت الصفقتين من حيث الجغرافية الفلسطينية العديد من الأسرى من قطاع غزة، والضفة الغربية، والقدس، و٤٨ وأسرى الدوريات العرب.
١٦. طالت الصفقتين التنوع الفصائلي من حيث الانتماء وشملت جميع الفصائل الفلسطينية.
١٧. كسر قاعدة الرفض الإسرائيلي لإطلاق سراح من تصنفهم "أشخاص أيديهم ملطخة بالدماء" وأسرى ١٩٤٨ والقدس والجولان والعرب.
١٨. تغيير صورة حركة الفلسطينيين أمام المجتمع الدولي الذي يصفهم "بالإرهاب"، عند خروج الجنود المأسورين وحديثهم أنهم كانوا يتعاملوا معاملة حسنة أمام العالم.
١٩. خروج قيادات من كافة الفصائل، استطاعت أن تعالج الحالة الفلسطينية الحرجة في الشارع الفلسطيني، ونقلت حالة الاحتقان الى حالة لقاءات واجتماعات واتفاقيات. وانتقال حالة الاتفاق من داخل السجون إلى خارجها؛ لأن من خرج في الصفقة معظم قيادات الهيئات القيادية للفصائل في السجون.
٢٠. أضرت صفقات التبادل بقوة إسرائيل الردعية، وعملت على تشجيع تلك المنظمات على القيام بعمليات أسر جديدة.

ثانياً: توصيات الدراسة:

١. ضرورة أن تشكل لجنة مشتركة من كل الفصائل الفلسطينية وبعيداً عن الانقسام الفلسطيني لتقوم بالمفاوضات في المرحلة المقبلة في صفقة "وفاء الأحرار" ٢.
٢. ضرورة تشكيل طاقم فلسطيني مؤهل قادر على التفاوض مع الإسرائيليين ولديه اطلاع ومعرفة بتجارب الشعوب في عمليات التبادل عبر وسطاء دوليين، حتى نصل إلى صفقات مشرفة تليق بتضحيات الأسرى في السجون الإسرائيلية.
٣. لا بد من وجود ناطق إعلامي واحد فقط لعمليات التفاوض. ويكون قادر على إدارة الدعاية الإعلامية، وتستثمر لصالح المفاوضات الفلسطينية.
٤. ضرورة العمل على تحديث البيانات المتعلقة بالأسرى المتواجدين داخل السجون الإسرائيلية حتى يتم الرجوع إليها في أي عملية تفاوض جديدة.
٥. ضرورة توحيد الأجسام العاملة في ملف الأسرى واستشارتهم في أي خطوة لها علاقة بالأمر الاستراتيجي كصفقات التبادل.
٦. إثارة الشارع الإسرائيلي بحيث يضغط على المفاوضات الإسرائيلي حتى يستجيب، وتحاول دوماً أن تنتقله بالأوزان حتى تستطيع الوصول الى قرار.
٧. ضرورة دمج ملف الأسرى في موضوع رفع الحصار عن قطاع غزة كورقة ضغط، مع التأكيد على ضرورة الحديث عن قضية الأسرى مع أي وفد يدخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.
٨. ضرورة الاستفادة من التجارب السابقة، في عمليات التفاوض، والمراوغة قدر الإمكان في المعلومات حتى يتم إبرام أي صفقة معهم.
٩. البدء بالإفراج عن الأسرى الأقدم سجنًا، بغض النظر عن هويته التنظيمية، كالأسير كريم يونس الذي غفلته كل الصفقات وهو معتقل منذ العام ١٩٨٢.
١٠. الضغط باتجاه منع عمليات الإبعاد خارج الأراضي الفلسطينية أو داخلها؛ لأن ذلك يعزز الانقسام الفلسطيني ويعمل على تفرغ الأرض الفلسطينية من سكانها.
١١. التأكيد على أن أسرى الـ ٤٨ والقدس هم أسرى فلسطينيين يقاومون الاحتلال الإسرائيلي الذي يصر على اعتبارهم من مواطني "دولة إسرائيل".
١٢. المطالبة بنشر تفاصيل الحوار والمفاوضات التي دارت في الصفقة؛ لأنها لازالت سرية حتى الآن، حتى لا يقوم الاحتلال باختراق الاتفاق وإعادة اعتقال الأسرى.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المقابلات:

١. أحمد الفليت (أحد قيادات حركة حماس وأفرج عنه في صفقة وفاء الأحرار وهو مسؤول مركز نفحة للغات في قطاع غزة).
٢. أحمد يوسف (المستشار السياسي لرئيس الوزراء السابق إسماعيل هنية وأحد قيادات حركة حماس وأحد من فاوض في البدايات مع الزهار مع الوسطاء الأوروبيين، ورئيس معهد بيت الحكمة للاستشارات وحل النزاعات).
٣. توفيق أبو نعيم (اعتقل ٢٦ عام وهو مدير عام قوي الامن الداخلي في قطاع غزة واحد قيادات الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال وهو من محرري صفقة العام ٢٠١١).
٤. تيسير البرديني (اعتقل لمدة ١٩ عام وهو عضو مجلس ثوري لحركة فتح وأحد قيادات الحركة في سجون الاحتلال الإسرائيلي وهو من محرري صفقة العام ٢٠١١).
٥. جهاد أبو غبن (اعتقل لمدة ٢٣ عام وهو أحد قيادات فتح داخل السجون وخارجها وكان موجة عام في السجون وهو من محرري صفقة العام ٢٠١١).
٦. دياب اللوح (اعتقل ١٢ عام وهو من محرري صفقة العام ١٩٨٥ وشغل عدة مناصب في حركة فتح وهو الآن يعمل سفير دولة فلسطين في القاهرة).
٧. زهير الششنية (أحد قيادات حركة فتح من البارزين في ملف الأسرى وأفرج عنه في صفقة وفاء الأحرار).
٨. سامر أبو سير (سجين لمدة ٢٣ عام وهو عضو لجنة مركزية للجهة الشعبية داخل السجون وعضو لجنة الرقابة الجزئية).
٩. سعيد بشارت (أسير محرر في صفقة وفاء الأحرار وهو أحد قيادات حركة حماس).
١٠. سلمان جاد الله (اعتقل لمدة ١١ عام وهو من محرري صفقة العام ١٩٨٥ وهو مدير مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة في التابع لجامعة القدس أبو ديس).

١١. عبد الهادي غنيم (قيادي في حركة فتح وهو منفذ عملية الباص في القدس التي قتل فيها ١٦
إسرائيلياً وجرح ٤٥ آخرين وأفرج عنه في صفقة وفاء الأحرار).
١٢. علام الكعبي (مسؤول ملف الأسرى في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومبعد إلى قطاع غزة
وهو من محرري صفقة وفاء الأحرار).
١٣. غازي حمد (أحد قيادات حركة حماس ممن فاوض في صفقة شاليط مع الشهيد أحمد الجعبري
وجرشون باسكيل الكاتب الإسرائيلي المعروف).
١٤. فهمي كنعان (أسير مبعد من مبعدي كنيسة المهد والناطق باسم مبعدي كنيسة المهد).
١٥. مجدي سالم. (مختص في شؤون الأسرى. ومقرر مفوضية الشهداء والأسرى والجرحى بحركة
فتح
١٦. محمد البريم (الناطق باسم ألوية الناصر صلاح الدين، وأحد من كان يتشاور مع كتائب القسام
في عملية التفاوض مع الجانب الإسرائيلي).
١٧. محمد المدهون (أحد قيادات حركة حماس وهو وزير الشباب والرياضة سابقاً ورئيس مركز
إبداع للتميز).
١٨. محمود الزق (اعتقل لمدة ١٥ عام وهو عضو اللجنة المركزية لجبهة النضال الشعبي وهو من
محرري صفقة العام ١٩٨٥).
١٩. محمود الزهار (عضو المكتب السياسي لحركة حماس، ومسؤول التفاوض في صفقة وفاء
الأحرار منذ العام ٢٠٠٦ وحتى ٢٠٠٩).
٢٠. محمود مرداوي (اعتقل لمدة ٢٠ عام وهو كاتب ومحلل سياسي إسرائيلي وأحد قيادات الحركة
الاسيرة في سجون الاحتلال الإسرائيلي وهو من محرري صفقة العام ٢٠١١).
٢١. مصطفى المسلماني (أسير محرر في صفقة وفاء الأحرار وأحد قيادات الجبهة الديمقراطية
لتحرير فلسطين ومبعد إلى قطاع غزة).
٢٢. هشام ساق الله (كاتب ومحلل سياسي وله الكثير من الكتابات حول صفقة العام ١٩٨٥).

٢٣. هلال جرادات (أسير محرر في صفقة شاليط امضى في سجون الاحتلال ٣٠ عام ومبعد الى قطاع غزة وهو من سكان جنين).

ثانياً: الكتب:

- ١- الأمم المتحدة. (١٩٤٩). *اتفاقية جنيف الرابعة*. جنيف: الأمم المتحدة.
- ٢- البطش، جهاد. (٢٠١٧). *الحركة الأسيرة*. غزة: جامعة القدس المفتوحة.
- ٣- البطش، جهاد. (٢٠٠٦). *المعتقلون الفلسطينيون في الفترة الواقعة بين ١٩٦٧ - ١٩٨٥*، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الدول العربية، القاهرة.
- ٤- جاد الله مراد. (٢٠١٣). *الإطار القانوني لمعاملة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين لوائح مصلحة السجون في عين القانون الدولي*. جريدة العودة، ١٨.
- ٥- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة. (١٩٨٦). *قصة تحرير ١١٥٠ أسيراً في مفاوضات استمرت أكثر من عامين*. بيروت: الجبهة الشعبية - القيادة العامة.
- ٦- جمعية الأسرى والمحريين "حسام". (٢٠٠٦). *صفقات المبادلة "معجزة الثورة الفلسطينية، ط١، مركز الدراسات والتوثيق والمعلومات، غزة*.
- ٧- الداغور، إسماعيل. (٢٠١٢). *دور الأسرى في الحركات السياسية الفلسطينية "١٩٨٧ - ٢٠٠٦*، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر.
- ٨- سالم، مجدي. (٢٠١٤). *فلسطين جمعية الاسرى والمحريين حسام - مركز الدراسات والتوثيق، فلسطين*.
- ٩- السعدي، غازي. (١٩٨٥). *الأسرى اليهود وصفقات المبادلة، ط١، دار الجليل للنشر، عمان*.
- ١٠- أبو السعود، أحمد. (٢٠١٣). *ومضات من خلف القضبان - وزارة الثقافة الفلسطينية، غزة*.
- ١١- أبو شريعة، محمد. (٢٠١٢). *الحركة الأسيرة وتأثيرها في السياسة الفلسطينية "٢٠٠٦ - ٢٠١٢*، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.
- ١٢- فروانة، عبد الناصر. (٢٠١٥). *الأسرى الفلسطينيون "الأم وأمال" جامعة الدول العربية، القاهرة*.
- ١٣- فروانة، عبد الناصر. (٢٠١٠). *حرية الأسرى ما بين صفقات التبادل والعملية السلمية*.

- ١٤- قعدان، أحمد. (٢٠١٠). المشكلات التي تواجه أسر المعتقلين الفلسطينيين في المعتقلات الصهيونية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة الدول العربية، القاهرة.
- ١٥- اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (٢٠٠٦). القانون الدولي الانساني. القدس: اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
- ١٦- مجلس الوزراء الفلسطيني، مشروع نظام رقم ١٨ رام الله، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، ٢٠١٠م.
- ١٧- الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، الانتهاكات الصهيونية لحقوق الإنسان الفلسطيني، رام الله. ٢٠٠٦.
- ١٨- أبو هلال، فراس. (٢٠٠٩). معاناه الأسير الفلسطيني في معتقلات الاحتلال الصهيوني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

ثالثاً: الدوريات:

١. الأسرى والمعتقلون في القانون الدولي الإنساني. غزة: مركز الميزان لحقوق الإنسان.
٢. جمعية الأسرى والمحررين "حسام". (٢٠٠٥). السجون والمعتقلات الإسرائيلية.
٣. جمعية الأسرى والمحررين "حسام". (٢٠٠٦). صفقات المبادلة معجزة الثورة الفلسطينية. غزة: مركز الدراسات والتوثيق والمعلومات.
٤. جهاد البطش. (٢٠٠٧). المعتقلون الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية. غزة.
٥. سلمان جادالله. (١٩٨٩). الاسرى الفلسطينيون والمفاصل في تطور حركتهم النضالية. غزة: جمعية الاسرى والمحررين "حسام".
٦. صالح عبد الجواد. (١٩٩٩). برنامج التدمير الاجتماعي الشامل للشعب الفلسطيني. الحياة الجديدة
٧. عبد الرحمن علي غنيم. (٢٠١٨). الحماية القانونية للأسرى وفقاً لأحكام القانون الدولي الإنساني. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

٨. كتائب الشهيد عز الدين القسام. (٢٠٠٦). *عملية الوهم المتبدد*. غزة: كتائب الشهيد عز الدين القسام.
٩. ماهر مغاري. (٢٠١٧). *الوضع القانوني للأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي*. غزة: أكاديمية الإدارة والسياسية للدراسات العليا.
١٠. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (٢٠١٢). *شاليط "من عملية الوهم المتبدد إلى صفقة وفاء الأحرار"*، بيروت.
١١. مهاوش الحشاش. (٢٠١١). *سيرة مناضل مخطوطة غير منشورة*. غزة: -.

رابعاً: المراجع باللغة العبرية:

١. رون بن يشاي (١٨ أكتوبر، ٢٠١١). *بعد مهرجان الاستسلام: الآثار المترتبة على صفقة شاليط*. تم الاسترداد من <https://www.ynet.co.il/home/0,7340,L-4269-112-201,00.html>
٢. رونين بريجمان (٢٠١١). *دولة إسرائيل تفعل كل شيء - الحرب السرية على إعادة الاسرى والمفقودين*. اور يهودا: باعم.
٣. عنات ميدان (١٨ أكتوبر، ٢٠١١). *الثقة تعود إلى الوطن* /. تم الاسترداد من يديعوت أحرونوت: <https://www.ynet.co.il/home/0,7340,L-4269-112-201,00.html>
٤. غرشون باسكين (٢٠١٣). *تحرير شاليط القناة السرية*. إسرائيل: كنيرت زمورا بيان.

خامساً: مقالات عن طريق الانترنت:

١. BBC. (12 10, 2010). تم الاسترداد من BBC: http://www.middleeast/2011/10/111011_israel_hamas_shalit
٢. bbc. (19 10, 2011) موقع BBC. تم الاسترداد من موقع BBC: http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/10/111019_shalit_latest
٣. DW. (2 10, 2009) موقع DW. تم الاسترداد من موقع WD: <https://www.dw.com/ar>
٤. الأسطل، ك. (2019, 1 19). الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية الإستراتيجية . Retrieved from <https://www.politics->
٥. بدير محمد (٢٥ ١٠، ٢٠١١). عبر صفقة شاليت - حكمة جابوتنسي مقلوبة على اسرائيل. تم الاسترداد من صحيفة الاخبار اللبنانية: <http://www.al-akhbar.com/node/24385>
٦. الجزيرة (١٩ ١٠، ٢٠١١). الجزيرة. تم الاسترداد من الجزيرة: [/https://www.aljazeera.net/news/international](https://www.aljazeera.net/news/international)
٧. حسن أبوطالب (٢٠٠٩). سويس إنفو. تم الاسترداد من سويس إنفو: <http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=31367504>
٨. دنيا الوطن (٣ ١٠، ٢٠١٣). دنياا لوطن. تم الاسترداد من دنيا الوطن: <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2013/10/24/450620.html>
٩. رويترز. (١٨ ١٠، ٢٠١١). رويترز. تم الاسترداد من رويترز: [/https://ara.reuters.com](https://ara.reuters.com)
١٠. زهير القيسي (٢٠ ١٠، ٢٠١١). فلسطين اليوم. تم الاسترداد من فلسطين اليوم: [/https://paltoday.ps/ar/post/121183](https://paltoday.ps/ar/post/121183)
١١. شبكة سهم الاخبارية (١٦ ١٠، ٢٠١٦). شبكة سهم الاخبارية. تم الاسترداد من شبكة سهم الاخبارية: [/https://www.elnnews.com/56221](https://www.elnnews.com/56221)

١٢. طه، م. (٢٠١٣، ١٢، ٨). مسار العلوم الساسية الاكاديمي. Retrieved from مسار العلوم الساسية الاكاديمي:

<https://www.facebook.com/204951372917105/posts/46630788678145>
/1

١٣. عبد الغني سلامة (١٩، ١٠، ٢٠١١). الحوار المتمدن. تم الاسترداد من الحوار المتمدن:
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=280212>

١٤. عدنان أبو عامر (٢٨، ١٠، ٢٠١٣). موقع الجزيرة. تم الاسترداد من موقع الجزيرة:
[/https://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2013/9](https://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2013/9)

١٥. عرب ١٩٤٨. (٣٠، ٩، ٢٠٠٩). عرب ١٩٨٤. تم الاسترداد من عرب ١٩٨٤:
[/https://www.arab48.com](https://www.arab48.com)

١٦. عوض الرجوب (١٣، مايو، ٢٠١٣). الجزيرة نت. تم الاسترداد من
[/https://www.aljazeera.net/news/humanrights/2013/4/15](https://www.aljazeera.net/news/humanrights/2013/4/15)

١٧. فايز أبو شمالة (٤، ١٠، ٢٠١١). صحيفة فلسطين. تم الاسترداد من صحيفة فلسطين:
<http://www.felesteen.ps/details/25549>

١٨. اللجنة الدولية للصليب الاحمر (١٢، ٨، ١٩٩٤). اللجنة الدولية للصليب الأحمر. تم الاسترداد من اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

<https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/5ntang.htm>

١٩. ماجد أبو دياك (٢٠١١). صفقة الاسرى دوافع الانجاز. الجزيرة،
<http://www.aljazeera.net>

٢٠. المجد الأمني (٢٠١٠). كواليس المفاوضات المعقدة في صفقة شاليط. غزة: موقع المجد الأمني

٢١. مجدي سالم (٢٣، ١١، ٢٠١٢). دنيا الوطن. تم الاسترداد من دنيا الوطن:

<https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2012/11/23/337112.html>

٢٢. مراد جاد الله (٣٠، ٤، ٢٠١٧). المركز العربي الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. تم الاسترداد من المركز العربي الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين:

<http://www.badil.org/ar/component/k2/item/1880-art4.html>

٢٣. مركز الأسرى (٩ ٤، ٢٠٠٩). مركز أسرى فلسطين للدراسات. تم الاسترداد من مركز أسرى فلسطين للدراسات: <http://alasila.ps/ar//index.php?act=post&id=8712>
٢٤. المركز الفلسطيني للإعلام (٨ ١١، ٢٠١١). المركز الفلسطيني للإعلام. تم الاسترداد من المركز الفلسطيني للإعلام: <https://palinfo.com/7327>
٢٥. موقع الجزيرة (١٩ ١٠، ٢٠١١). موقع الجزيرة. تم الاسترداد من موقع الجزيرة: <https://www.aljazeera.net/news/international/2>
٢٦. موقع الرسالة (١٢ ١٠، ٢٠١٦). موقع الرسالة. تم الاسترداد من موقع الرسالة: <https://alresalah.ps/post/149494>
٢٧. موقع مفتح (١٢ ١٠، ٢٠١١). موقع مفتح. تم الاسترداد من موقع مفتح: <http://www.miftah.org/display.cfm?DocId=13094>
٢٨. نواف الزور (١١ ٧، ٢٠١١). عرب ٤٨. تم الاسترداد من عرب ٤٨: <http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=55723>
٢٩. هاني حبيب (١٩ ١٠، ٢٠١١). صحيفة الأيام. تم الاسترداد من صحيفة الأيام: <http://www.al-ayyam.ps/article.aspx?did=177125&Date>
٣٠. هيئة التحرير (١٨ ١٠، ٢٠١٠). موقع المصريون. تم الاسترداد من موقع المصريون: <http://www.almesryoon.com/news.aspx?id=82754>
٣١. وسام عفيفة (٢١ ١٠، ٢٠١٣). موقع الرسالة. تم الاسترداد من موقع الرسالة: <https://alresalah.ps/post/81471>
٣٢. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا (١٣ ٤، ٢٠١٤). وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا. تم الاسترداد من وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4004
٣٣. وكالة سما الأخبارية (٢٩ ٨، ٢٠١١). موقع وكالة سما الاخبارية. تم الاسترداد من موقع وكالة سما الاخبارية: <http://samanews.ps/ar/post/104132>
٣٤. وكالة وطن. (٤ ١٠، ٢٠١٨). وكالة وطن للأنباء. تم الاسترداد من وكالة وطن للأنباء: <https://www.wattan.tv/ar/news/238368.html>

٣٥. ياسر زعانة (١٩ ١٠، ٢٠١١). موقع الجزيرة نت. تم الاسترداد من موقع الجزيرة نت:

<https://www.aljazeera.net/Portal/Templates/PocketPcDetailedPage.aspx>

فهرس المحتويات

إهداء.....	٤
إقرار:.....	أ
شكر وتقدير.....	ب
ملخص الدراسة:.....	ج
Abstract.....	هـ
الفصل الأول: الاطار العام للدراسة (هيكلية الدراسة).....	١
1.1 مقدمة:.....	٢
2.1 مشكلة الدراسة:.....	٤
٣,١ أهمية الدراسة:.....	٤
4.1 أهداف الدراسة:.....	٥
5.1 أسئلة الدراسة:.....	٥
6.1 حدود الدراسة:.....	٥
7.1 طريقة الدراسة:.....	٥
٨,١ النظريات:.....	٧
9.1 مصطلحات الدراسة:.....	٨
10.1 الدراسات السابقة:.....	٩
11.1 تقسيم الدراسة (هيكليتها):.....	١٤
الفصل الثاني: الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة "المحة تاريخية".....	١٥
١,٢ المبحث الأول: بدايات الحركة الاسيرة.....	١٦
١,١,٢ واقع الأسرى في السجون الإسرائيلية:.....	١٧
٢,١,٢ أهداف إسرائيل من محاولات الاعتقال المنظم للفلسطينيين:.....	١٨
٣,١,٢ مراحل تطور الحركة الأسيرة:.....	١٩
٢,٢ المبحث الثاني: تاريخ صفقات التبادل الفلسطينية الإسرائيلية.....	٣٠
٣,٢ المبحث الثالث: قوانين الأسر وفق اتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة والأمم المتحدة.....	٣٨

٣٩	١,٣,٢	المكانة القانونية للأسرى:
٤٠	٢,٣,٢	التمييز بين أسير الحرب والمعتقل:
٤٢	٣,٣,٢	كيفية التعامل مع الأسير والمعتقل:
٤٥	٤,٣,٢	القانون الدولي الإنساني:
٤٨		الفصل الثالث: صفقة العام (١٩٨٥) "صفقة الجليل"
٥٠	١,٣	المبحث الأول: البيئة المحلية والإقليمية للصفقة.
٦٤	٢,٣	المبحث الثاني: صفقة العام ١٩٨٥
٧٢	٣,٣	المبحث الثالث: المواقف الفلسطينية والاسرائيلية والعربية من اتفاق الصفقة.
٨٥	٤,٣	المبحث الرابع: نتائج صفقة ١٩٨٥
٩١		الفصل الرابع: صفقة العام (٢٠١١)
٩٣	١,٤	المبحث الأول: البيئة المحلية للصفقة
٩٧	٢,٤	المبحث الثاني: صفقة وفاء الأحرار
١١٦	٣,٤	المبحث الثالث: المواقف الدولية من صفقة شاليط
١١٨	٤,٤	المبحث الرابع: المواقف الإسرائيلية من صفقة شاليط
١٢٧	٥,٤	المبحث الخامس: نتائج صفقة العام ٢٠١١
١٣٢		الخاتمة:
١٣٤		الفصل الخامس: المقارنة بين صفقتي ١٩٨٥ - ٢٠١١
١٣٦	١,٥	المبحث الأول: تحليل التركيبة الداخلية لكل صفقة ١٩٨٥/٢٠١١
١٤٢	٢,٥	المبحث الثاني: القيادة الحزبية وصنع القرار السياسي
١٥١	٣,٥	المبحث الثالث: التركيبة من حيث الفصائل السياسية والمناطق الجغرافية
١٥٩	٤,٥	المبحث الرابع: المقارنة بين صفقتي ١٩٨٥ - ٢٠١١
١٦٩		أولاً: نتائج الدراسة:
١٧١		ثانياً: توصيات الدراسة:
١٧٢		قائمة المصادر والمراجع